قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زينة الدنيا ثلثة المال والولد والنساء واما زينة الآخرة فثلثة قلة الكلام وقلة النوم وقلة الاكل واما زينة البدن فثلثة العلم والصفح والورع واما زينة العقل الصبر والشكر والصمت

من كلام امير المؤمنين ع

اخلقت من اربع كتاب اربع كلمات من التوديه من صمت نجى ومن الانجيل من قنع شبع ومن الزبور من ترك الشهوات امن من الآفات ومن القرآن ومن يتوكل على الله فهو حسبه ان الله بالغ امره قد جعل الله لكل شيء قدرا

لعمرك ما الانسان الا ابن دينه فلا تترك التقوى اتكالا على النسب
فقد رفع الاسلام سلمان فارس وقد وضع الشرك الشريف ابا لهب

ترک عجب و کبر کن تا فخر عالم شوی / صاحب
سیرت ابلیس بگذار تا آدم شوی

صمدیه و حاشیه ملا عبد الله

لما تمت ليلى اتى المجنون ... [illegible]

عن قريب ولم ... [illegible]

ازداد الخوف ... [illegible]

[illegible]

از الفت ... [illegible]

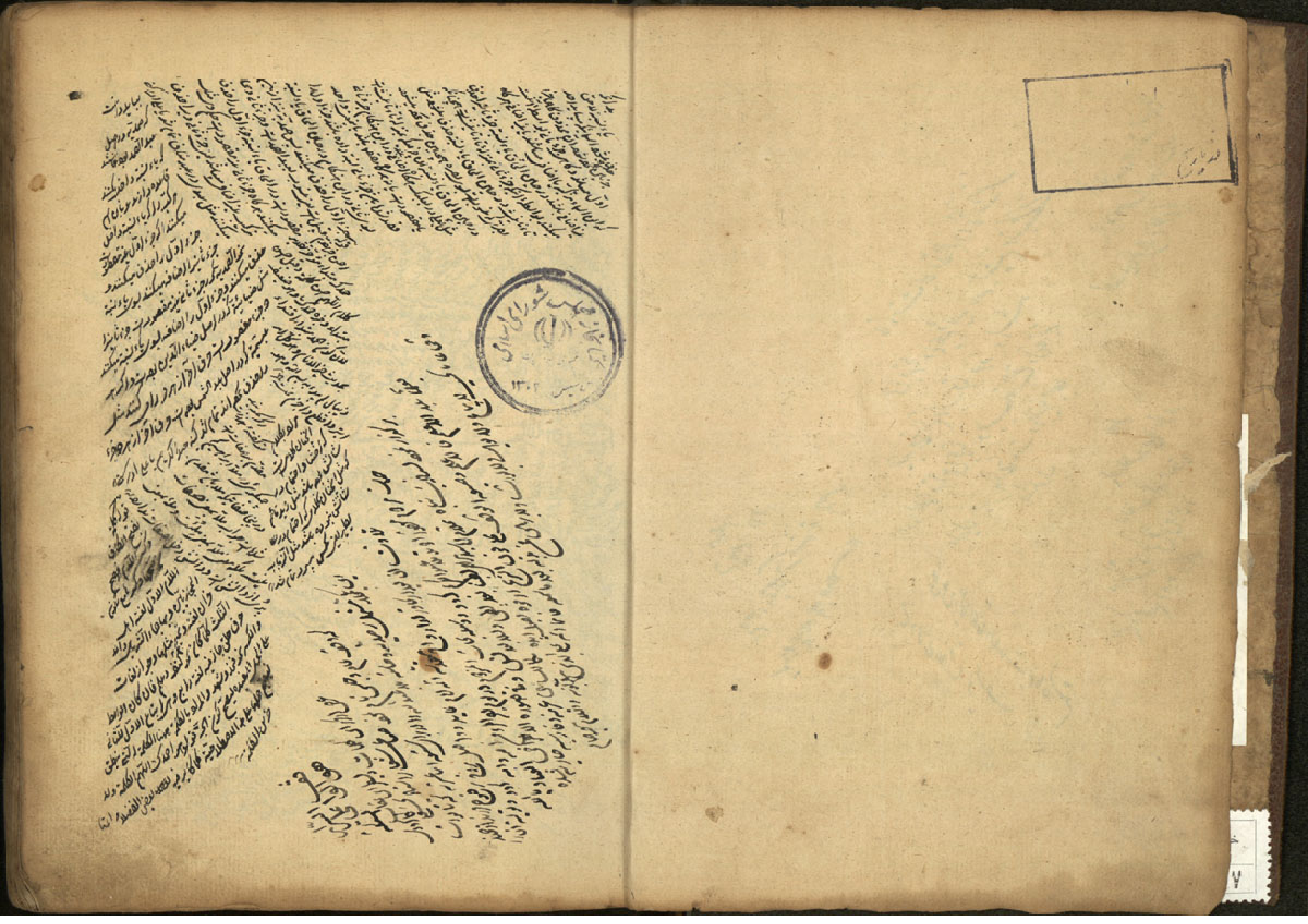
گرفتار ای ... [illegible]

دعا

... [illegible]

از الفت ... [illegible]

درس ... [illegible]

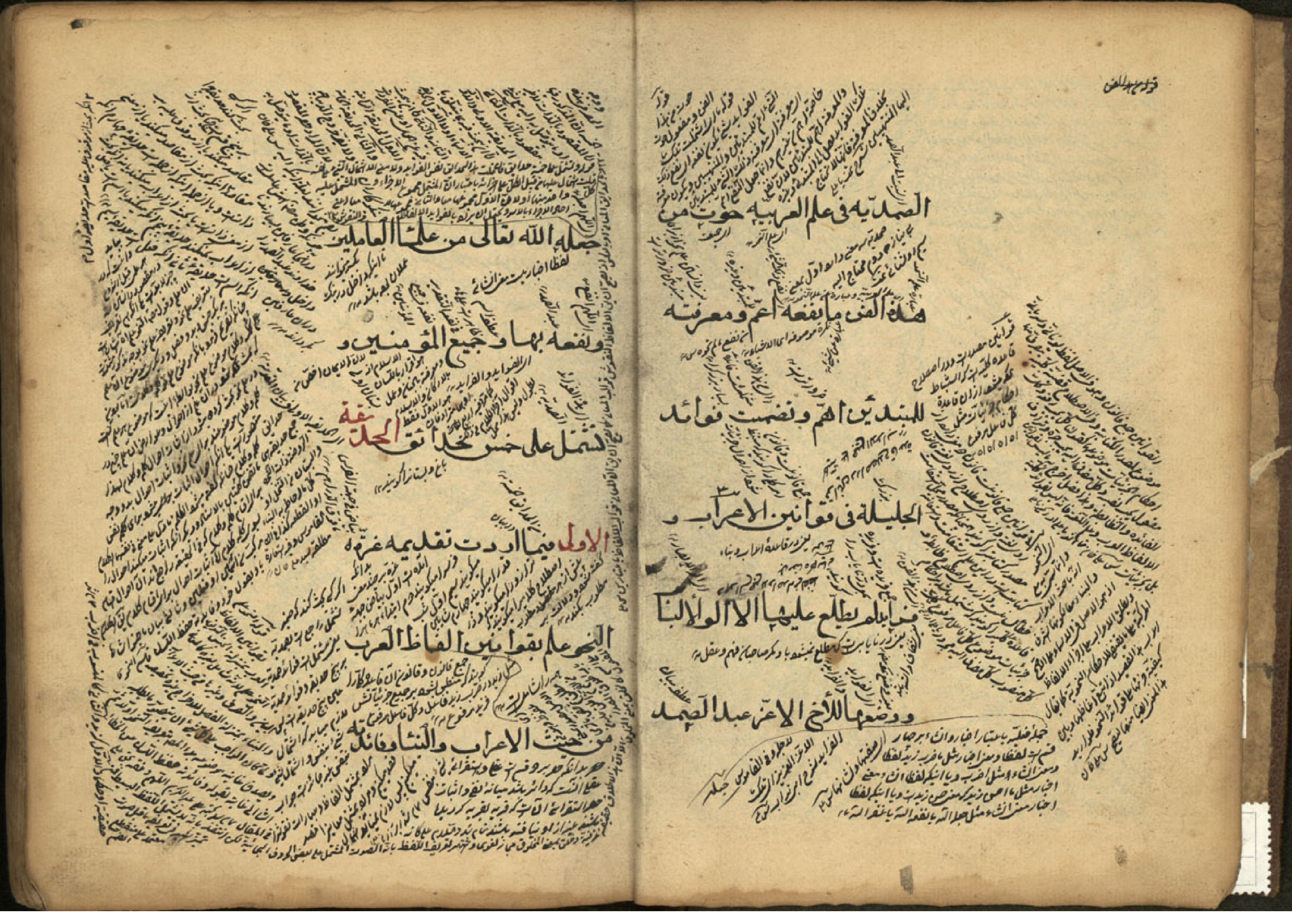


وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

احسن كلمة يبتدئ بها الكلام وخير
خبر يختتم بها المرام حمدك اللهم
على جزيل الانعام والصلوة والسلام

على سيد الانام محمد واله البررة
الكرام سيما ابن عمه علي الذي
نبه علماء الاسلام ورفعه
وعلى واضع اقدامه
في محل وضع الله كلامه
مكسر الاصنام وجازم اعناق
النواصب اللئام وواضع علم النحو
لحفظ الكلام وبعد فهذه فوائد



الصمديه في علم العربيه حوت من

هذا الفن ما نفعه اعم ومعرفته

للمبتدئين اهم وتضمنت فوائد

الجليلة في قوانين الاعراب و

من ابلم يطلع عليها الا اولو الالباب

ووضعها للاخ الاعز عبد الصمد

جعله الله تعالى من علماء العاملين

ونفعه بها وجميع المؤمنين و

تشتمل على خمس حدائق الحديقة

الاولى فيما اردت تقديمه غرة

النحو علم بقوانين الفاظ العرب

من حيث الاعراب والبناء وفائدته

حفظ اللسان عن الخطاء في المقال

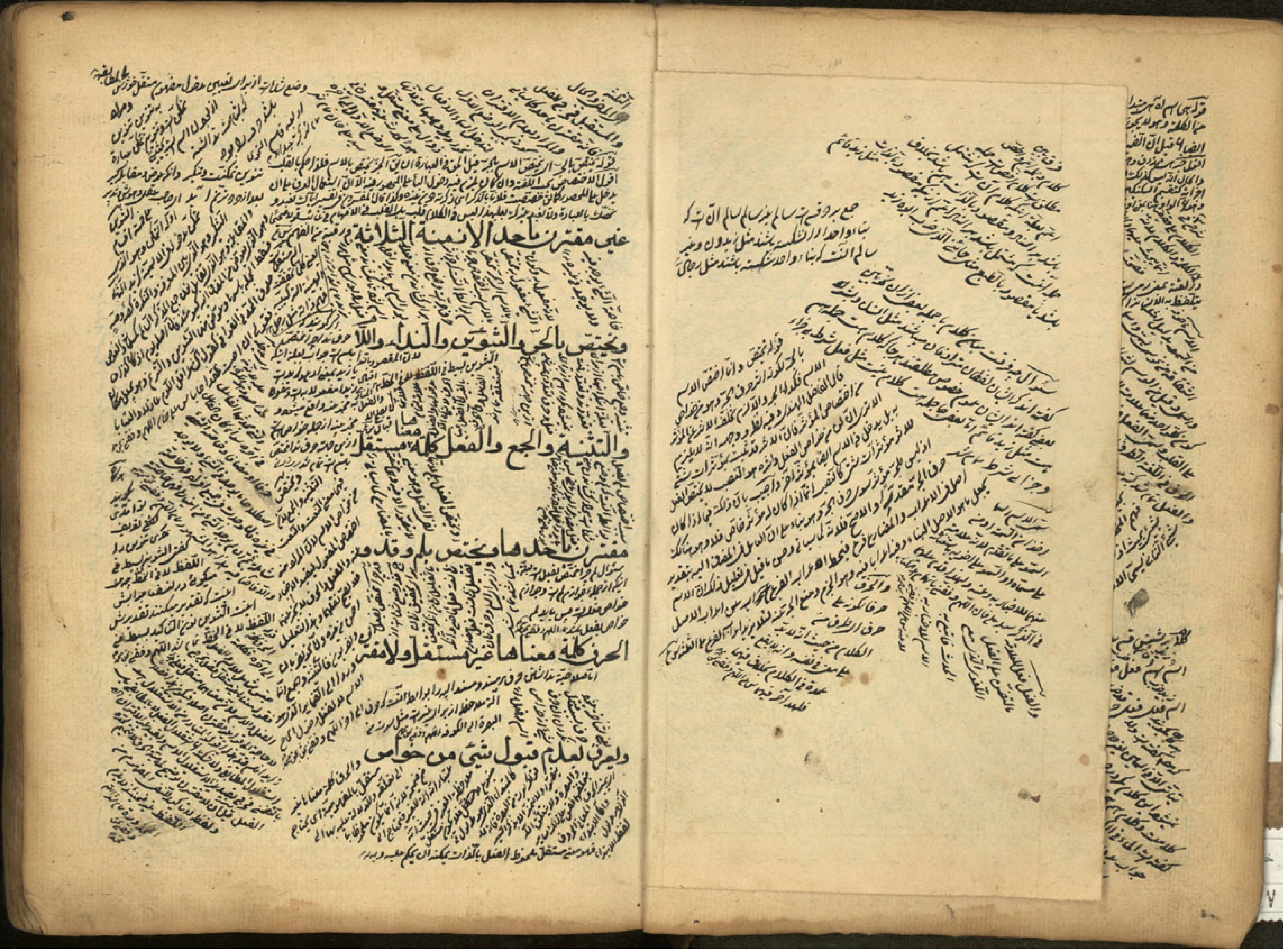
موضوعة الكلمة والكلام فالكلمة لفظ

موضوع مفرد وهي اسم وفعل وحرف

والكلام لفظ مفيد بالاسناد

لياتي الا في اسمين او فعل واسم

ايضاح الاسم كلمة معناها مستقل



على مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة

ويختص بالجر والتنوين والنداء واللام

والتثنية والجمع والفعل كلمة معناها مستقل

مقترن بأحدها ويختص بلم وقد وتا

الحرف كلمة معناها غير مستقل ولا مقترن

ولم فى لعدم قبول شيء من خواص

اخوية **تقسيم** الاسم ان وضع لذات فاسم

عين كزيد او لحدث فاسم معنى كضرب او

لمنسوب اليه حدث فمشتق كضارب

وايضا ان وضع لشيء بعينه فمعرفة كزيد

والرجل وذا والذي وهو والمضاف

الى احدها معنى والمعرف بالنداء والا

فنكرة وايضا ان وجد فيه علامة

التانيث لفظا او تقديرا كناقة ونار

فمؤنث والا فمذكر والمؤنث ان كان له

فرج حقيقي والا فلفظي **تقسيم اخر** الفعل

ان اقترن بزمان سابق وضعا فماض

ويختص بلحوق احدى التاءات الاربع

او بزمان مستقبلًا او حالًا او مضيًّا فمضارع

ويختص بالسين وسوف ولم ولن واذا نفيت او ما

الحال فقط ومضيًّا فامر يعرف بفهم الامر

منه مع قبول نون التاكيد **تتمة** الماضي

مبني على الفتح الا اذا كان آخره الفا او اتصل

به ضمير رفع متحرك او واو والمضارع ان

به ضمير رفع متحرك نون اناث كيضربن

بني على السكون او نون تاكيد مباشرة وجب

كيضربن فعلى الفتح والا فمعرب ان تجرد عن

ناصب وجازم والا فمنصوب او مجزوم

وفعل الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه

فائدة الاعراب اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة

لفظا او تقديرا وانواعه رفع ونصب وجر وجزم

فالاولان يوجدان في الاسم والفعل والثالث

يختص بالاسم والرابع يختص بالفعل و

البناء كيفية في اخر الكلمة لا يجلبها عامل وانواعه

ضم وكسر وفتح وسكون فالاولان يوجدان

في الاسم والحرف نحو حيث وامس ومنذ و

الحرف والاخيران يوجدان في الكلم الثلث

نحو اين وقام وسوف و كم وقم وهل

توضيح علائم الرفع اربع الضمة والالف

والواو والنون فالضمة في الاسم المفرد و

فان قلت ما وجه جمع المفة العلامة جمع كثرة والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة وقلة باتفاق النحاة الى عشر قلت
قلت قد يقيد رحمه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله ثلثة قروء او انه اراد التنبيه مثلا في بيته
ذكر السعد التفتازاني في التلويح والمشهور خلافهما وهو ان جمع الكثرة جمع القلة متفقان باعتبار المبدا متفرقان
باعتبار المنتهى متفرقان باعتبار المنتهى فمبدا كل منهما الثلثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة قال
وهذا اوفق بالاستعمالات

والجمع المكسر والجمع المؤنث السالم والمضاف

مثل جائني رجال

المراد بالجمع السالم التي لم يتغير بناء واحده

والالف في المثنى وهو ما دل على اثنين

واغنى عن متعاطفين وفي ملحقاته و

لا اثنين لكن لا يلزم ... حرف العطف

هي كلا وكلتا مضافين الى مضمر واثنان و

نحو جائني كلاهما

وفيهاه والواو في جمع المذكر السالم و

مسلمون

كان مفردة لكن صورتها صورة التثنية

ملحقاته وهي اولو وعشرون وبابه والا

سماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها وفوه

وهنوها وذو مال مفردة مكبرة مضافة

إلى غير ياء المتكلم والنون في المضارع المتصل

به ضمير رفع لمثنى او جمع او مخاطبة نحو

وهو المصدر بمعنى المفعول اى المرفوع

يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون و

وتفعلين **اكمال** وعلائم النصب خمس

الفتحة والالف والياء والكسرة وحذف النون

وهى الاصل

فالفتحة في الاسم المفرد والجمع المكسر وفي المضارع

رأيت زيدا

لن يضرب

والالف في الاسماء الستة والياء في المثنى

رأيت اباه

والجمع وملحقاتهما والكسرة في الجمع المؤنث

السالم ويحذف النون في الافعال الخمسة و

علامات الجر ثلث الكسرة والياء والفتحة فالكسرة

في الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين و

الجمع المؤنث السالم والياء في الاسماء الستة

وفي المثنى

والمثنى والجمع والفتحة في غير المنصرف وعلامتا

الجزم اثنان السكون والحذف فالسكون في المضارع

صحيحا والحذف فيه معتلا وفي الافعال

الخمسة فائدة يقبل الاعراب في سبعة مواضع

كما هو المشهور مطلقا في الاسم المقصور كعصى

والمضاف الى الياء كغلامي والمضارع المتصل

به نون تاكيد غير مباشر كيضربانّ ويضربنّ

وجرا في المنقوص كقاضٍ ورفعا ونصبا في المعتل

المعتل بالالف كيخشى ورفعا في المضارع

المعتل بالواو والياء كيدعو ويرمي وجمع

المذكر السالم المضاف الى الياء كمسلمي

الثانية الحقيقة

فيما يتعلق بالاسماء الاسم ان اشبه الحرف

فمبني والآخر معرب والمعرب أنواع الأول ما يرفع

مرفوعًا لا غير وهو أربعة الأول الفاعل

وهو ما أسند إليه العامل فيه قائمًا به وهو

ظاهر ومضمر فالظاهر ظاهر والمضمر بارز

والاستتار يجب في الفعل في ستة مواضع

فعل الأمر للواحد المذكر والمضارع المتكلم

بناء الخطاب للواحد أو بالهمزة أو بالنون و

الفعل الاستثنائي وفعل التعجب والحق بذلك

نحو زيد قام او يقوم وما يظهر في بعض المواضع

كاقوم انا فتاكيد للفاعل كقمت انا تبرة وبلاوم

الفعل علامة التانيث ان كان فاعله ظاهرا حقيقيا

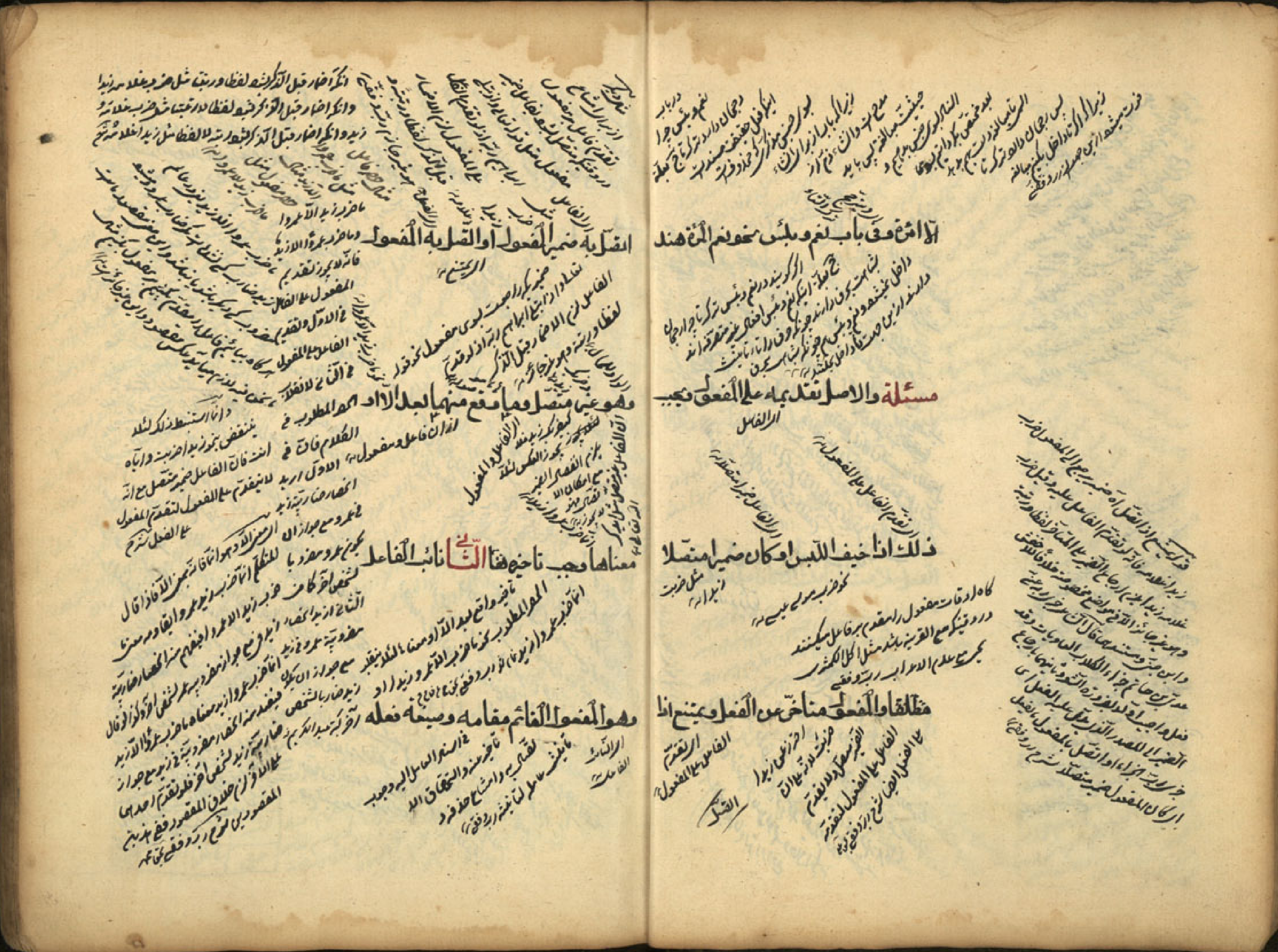
التانيث كقامت هند او ضميرا متصلا مطلقا

كهند قامت والشمس طلعت ولك الخيار

مع الظاهر اللفظي كطلعت او طلع الشمس و

يترجح ذكرها مع الفصل بغير الا نحو دخلت

او دخل الدار هند وتركها بالاتفاق نحو ما قام



الا مع فى باب نعم وبئس نحو نعم المرأة هند

مسئلة والاصل تقديمه على المفعول ويجب

ذلك اذا خيف اللبس او كان ضميرا متصلا

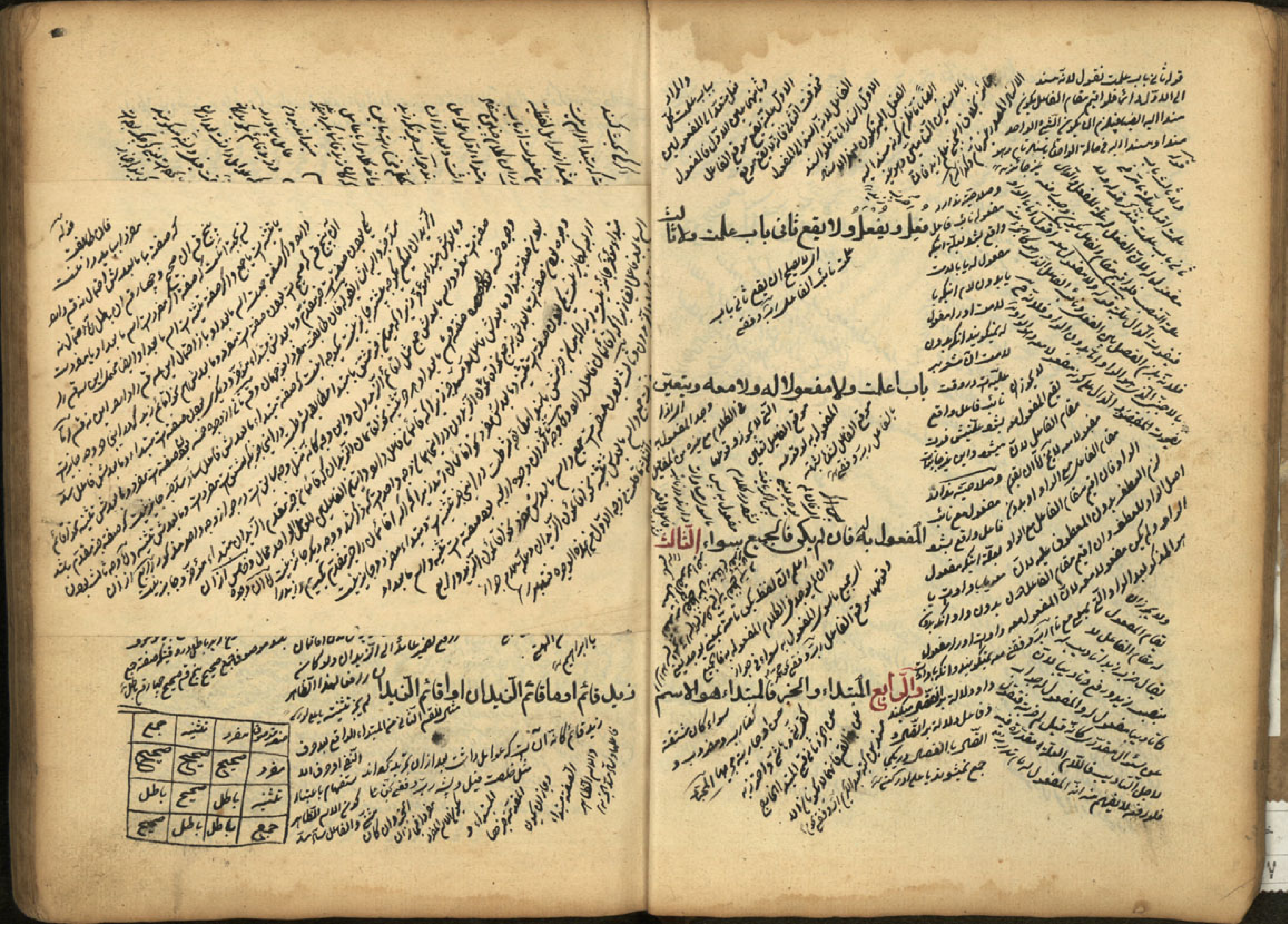
مطلقا والمفعول متأخر عن الفعل ويمتنع اذا

اتصل به ضمير المفعول او اتصل به المفعول

وهو غير متصل وما امتنع فيهما بعد الا او

معناها وجب تأخيره فيهما الثاني نائب الفاعل

وهو المفعول القائم مقامه وصيغة فعله



فُعِلَ ويُفْعَلُ ولا يقع ثاني باب علمت ولا ثالث

باب اعلمت ولا مفعول له ولا معه ويتعين

المفعول به فان لم يكن فالجميع سواء الثالث

والرابع المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم

زيد قائم او ما قائم الزيدان او اقائم الزيدان

[illegible]	مفرد	تثنية	جمع
مفرد	صحيح	صحيح	صحيح
تثنية	باطل	صحيح	باطل
جمع	باطل	باطل	صحيح



المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً اليه او

الصفة الواقعة بعد نفي او استفهام رافعة

لظاهر او محله فان طابقت مفرداً فوجهان

زيد قائم او ما قائم الزيدان او اقائم الزيدان

صفة [illegible]	مفرد	تثنية	جمع
مفرد	صحيح	صحيح	صحيح
تثنية	باطل	صحيح	باطل
جمع	باطل	باطل	صحيح

والرابع المبتدأ والخبر فالمبتداء هو الاسم

مراد بكل رجل وضيعته هر جائست كه مبتدا مضاف باشد

ويجوز حذف الخبر في نحو

او ما قائم زيد او كل رجل وضيعته وضربي

زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا ولولا

علي لهلك عمر ولعمرك لاقومن ولا يكون نكرة

الا مع الفائدة والخبر هو المجرد المسند به وهو

مشتق وجامد فالمشتق الغير الرافع للظاهر

متحمل الضمير فيطابقه دائما بخلاف غيره كالكلمة

لفظ وهند قائم ابوها فاعله المجهول نحو

للنسبة عند السامع واعتقاد المتكلم بجواز خبرا

ولو يؤخر او ذلك الشئ المعلوم يجعل مبتدأ او يقدم

ولا بد اعن ذلك في الغالب فيقال المعرف

زيد باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوك

اخوك ولمن يعرف ان له اخا ولم يعرف اسمه

اخوك زيد فالمبتداء هو المقدم في الصورتين

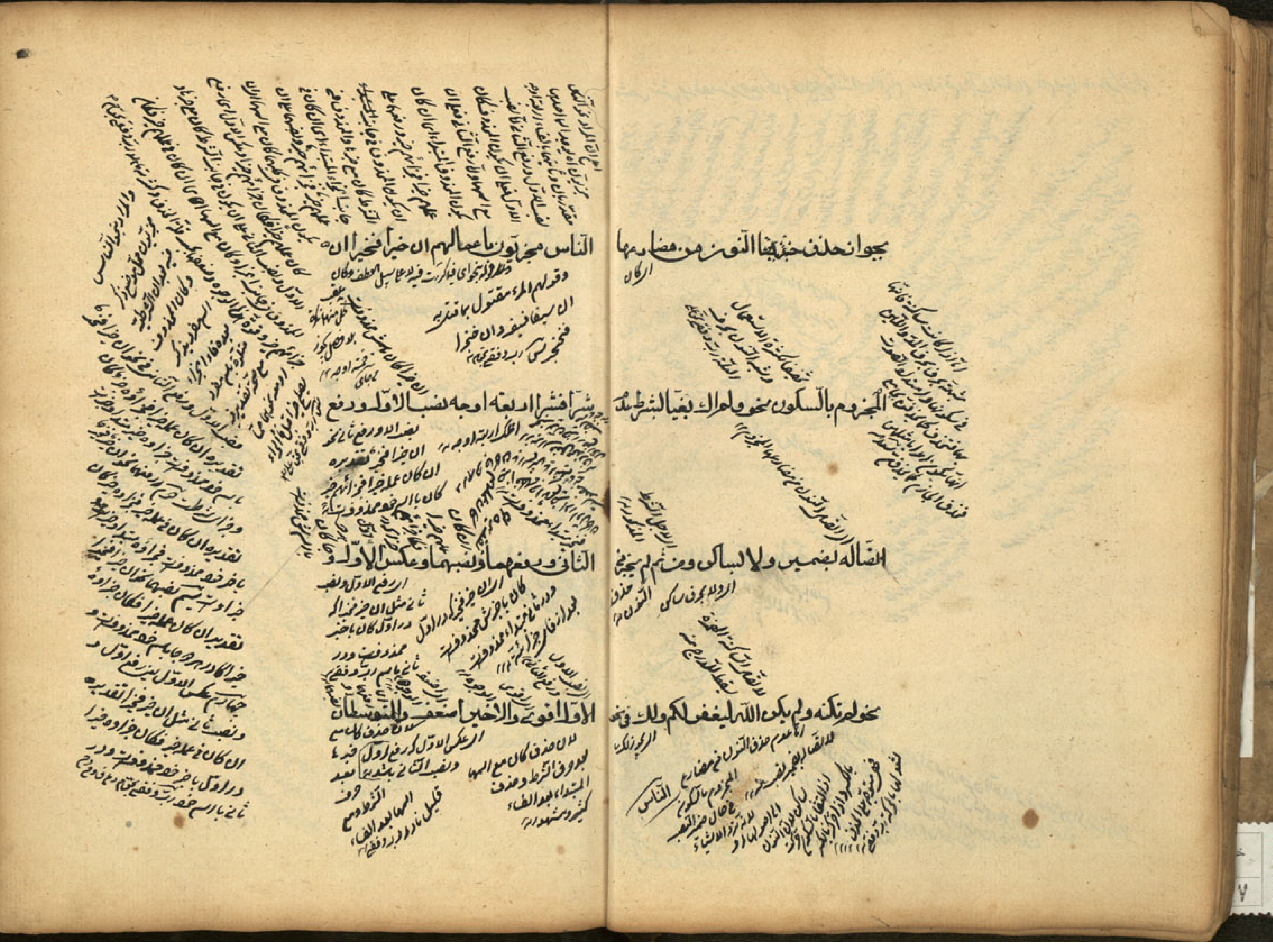
فصل يدخل على المبتداء والخبر افعال وحروف

فيجعل المبتداء اسما لها والخبر خبرا لها وتسمى

بالنواسخ وهي خمسة انواع الاول الافعال

الناقصة والمشهور منها كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات وليس ومازال و
مابرح ومانفك ومافتئ ومادام وعملها
رفع الاسم ونصب الخبر ويجوز في الكل توسط

ويجوز في الكل توسط الخبر سوى الخمسة
الاواخر تقدمه عليها وفيما عدا مافتئ و
ليس ومازال ان يكون تامة ومايتصرف
منها يعمل عملها **مسئلتان** يختص كان



يجوا نحذف تخفيفا النون من مضارعها

المجزوم بالسكون نحو ولم اك بغيا الشرطية

الضالة لضمير ولا لساكن ومن ثم لم يجز في

نحو لم يكنه ولم يكن الله ليغفر لهم ولكن في نحو

الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان

وقد لهم المرء مقتول بما قتل به

ان سيفا فسيف وان خنجرا

فخنجر

شرا فشر اربعة اوجه نصب الاول ورفع

الثاني ورفعهما ونصبهما وعكس الاول و

الاول اقوى والاخير اضعف والمتوسطان

متوسطان الثاني حروف المشبهة بالفعل وهي

بين الضعف والقوة لاشتمال كل منها الا احد الكثيرين واحد القليلين

ان وان وكان ولكن وليت ولعل وعملها عكس

يعني حققت للتدارك للتمني للترجي

عمل كان ولا يتقدم احد معموليها عليها مطلقا

ولا خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا او جارا

او مجرورا اخوان في ذلك لعبة وتلحقها ما

فتكفها عن العمل نحو انما زيد قائم والمصدر

ان حل محل ان فتحت همزتها والا كسرت وان

جاز الامران جاز الامران نحو ولم يكلمهم انا

انا ان لنا وقال ان عبد الله واما قوله

احد الله والمعطوف على اسمها هذه الاحرف

منصوب ويختص انّ وانّ ولكنّ بجواز

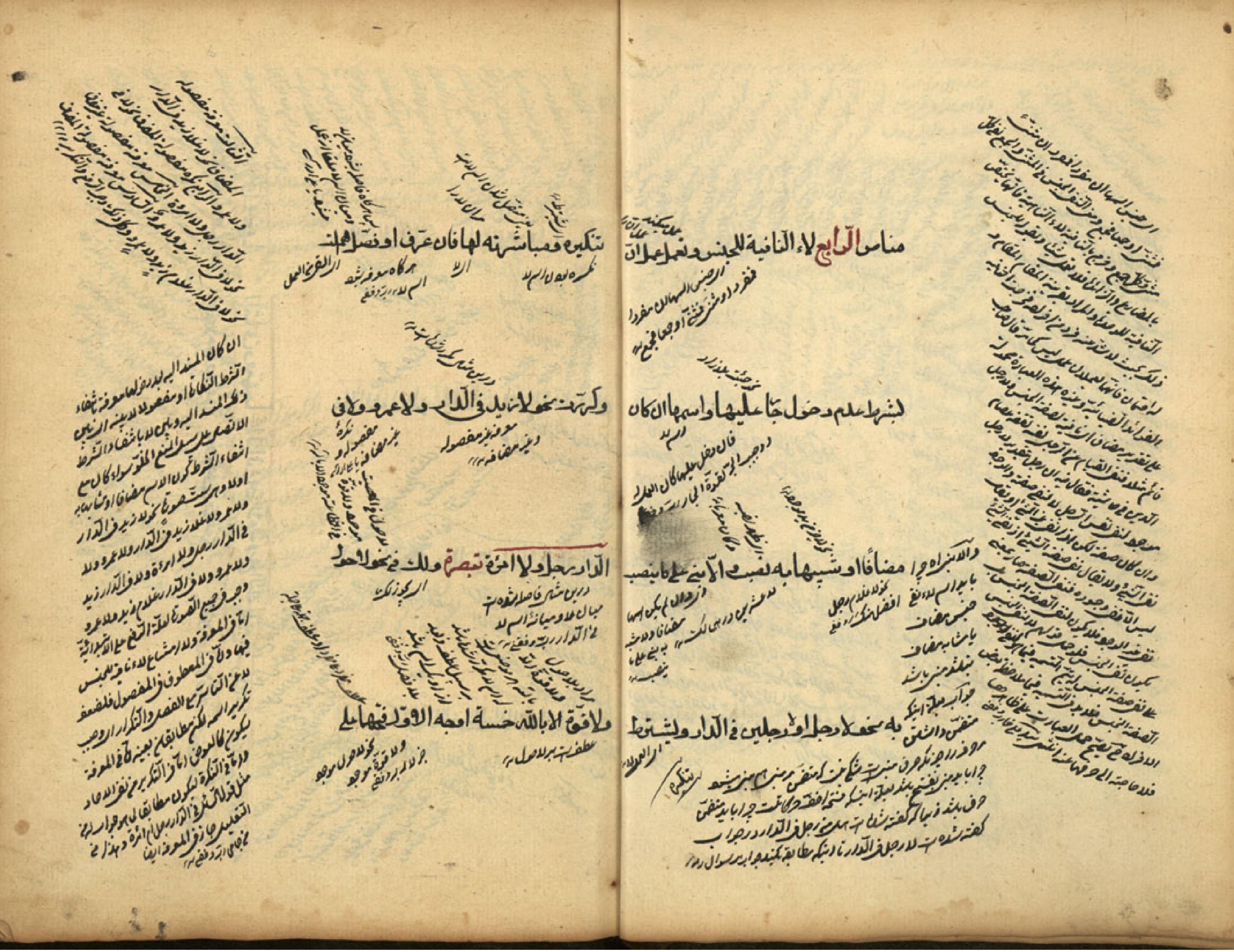
رفعه بشرط مضي الخبر الثالث ما ولا المشبهتان

بليس وتعملان عليها بشرط بقاء النفي و

تاخر الخبر وبشرط في ما عدم زيادة ان معها

وفي لا تنكير معموليها فان لحقها التاء اختصت

بالاحيان وكثر حذف اسمها نحو لات حين



منصوب الرابع لا النافية للجنس وتعمل عمل انّ
بشرط ان لا يدخل عليها جارّ واسمها ان كان
مضافاً او شبيهاً به نصب والا بني على ما ينصب
به نحو لا رجل او لا رجلين في الدار ويشترط
تنكيره ومباشرته لها فان عرف او فصل اهملت
وكررت نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في
الدار رجل ولا امرأة تنبيه ولك في نحو لا حول
ولا قوة الا بالله خمسة اوجه الاول فتحهما



الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة

الثاني رفعهما نحو لا حول ولا قوة

الثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة

الرابع عكس الثالث نحو لا حول ولا قوة

الخامس فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة

على الاصل الثاني رفعهما على الابتداء او على الا الخامس فتح الاول ونصب الثاني بالعطف

عمال الاولى كليس الثالث فتح الاول ورفع على لفظه لمشابهته الفتح النصب الخامس

الثاني بالعطف على المحل او اعمال الثانية كليس افعال المقاربة وهي كاد وكرب واوشك

الرابع عكس الثالث على اعمال الاولى كليس والثا لدنو الخبر وعسى لرجائه والشاء طفق

للشروع فيه ويعمل عمل كان واخبارها جملة
مبدوة بمضارع ويغلب في الاولين تجرده
عن أن نحو وما كادوا يفعلون وفي الاوسطين
اقترانه بها نحو عسى ربكم ان يرحمكم

في الاخيرين ممتنع نحو طفق زيد يكتب وعسى
والتامة كرب ملازمة للمضي وجاء يكاد
ويوشك ويطفق **تتمة** يختص عسى واوشك
باستغنائهما عن الخبر في نحو عسى ان يقوم

زيد واذا قلت زيد عسى ان يقوم فلك

وجهان الاول اعمالها في ضمير زيد فما

بعدها خبرها وتفريغها عنه فما بعدها

اسم مستغن عن الخبر ويظهر اثر ذلك في التا

والتثنية والجمع فعلى الاول تقول هند عست

ان تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون

عسوا ان يقوموا وعلى الثاني عسى في الجميع

النوع الثاني ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية

الاول المفعول به وهو الفضلة الواقعة عليه
الفعل والاصل تأخيره عنه وقد يقدم جوازاً
لافادة الحصر نحو زيداً ضربت فوجوباً
لتضمنه الصدر نحو من رأيت الثاني المفعول

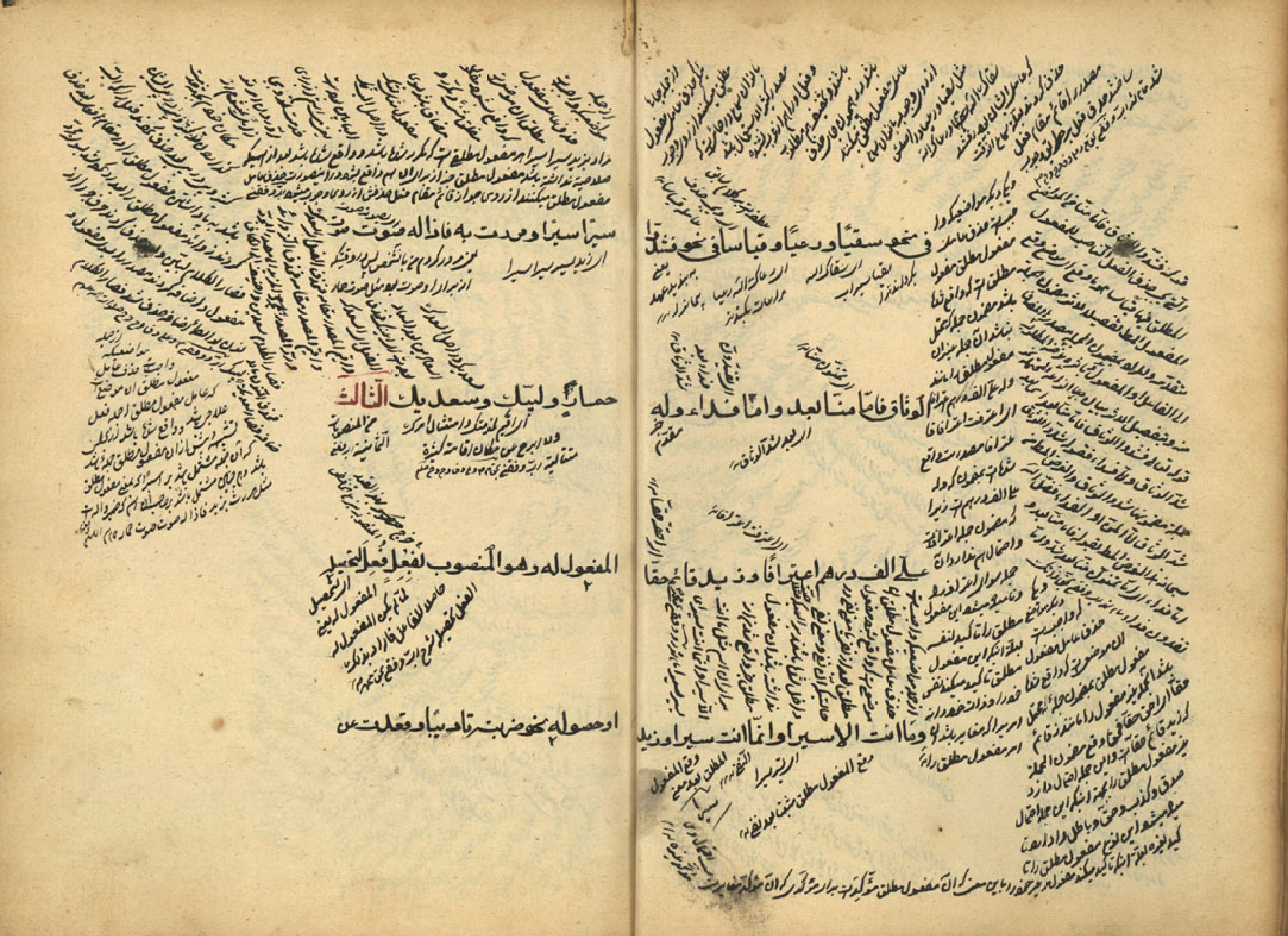


لا يقال ان المفعول المطلق ايضا مقيد بلفظ المطلق فلا يصح قوله لانه غير مقيد بشيء لانا نقول ان لفظ المطلق صفة لبيان الاطلاق وعدم التقييد لا للتقييد ١٢ رد منه

المطلق وهو المصدر الذي يؤكد عامله او

وانما سمي المفعول المطلق لانه غير مقيد بشيء كتقييد المفعول به بالباء والمفعول له باللام ومفعول فيه بفي ومفعول معه بمع

يبين نوعه او عدده نحو ضربت ضرباً
او ضرب الامير او ضربتين والمؤكد مفرد دائماً
وفي النوع خلاف ويجب حذف عامله سماعاً



في نحو سقياً ورعياً وقياساً في نحو فشدوا
الوثاق فاما منّا بعد واما فداءً وله
علي الف درهم اعترافاً وزيد قائم حقاً
وما انت الا سيراً وانما انت سيراً وزيد

سيراً سيراً ومررت به فاذا له صوت صوت
حماري ولبيك وسعديك الثالث
المفعول له وهو المنصوب لفعل فعل لغيره
او حصوله نحو ضربته تأديباً وقعدت عن



عن الحرب جبنا وكشرط كونه مصدرا اشتهر

بعامله وقتا وفاعلا ومن ثم جيئ باللام

فى نحو والارض وضعها للانام وتهيأت

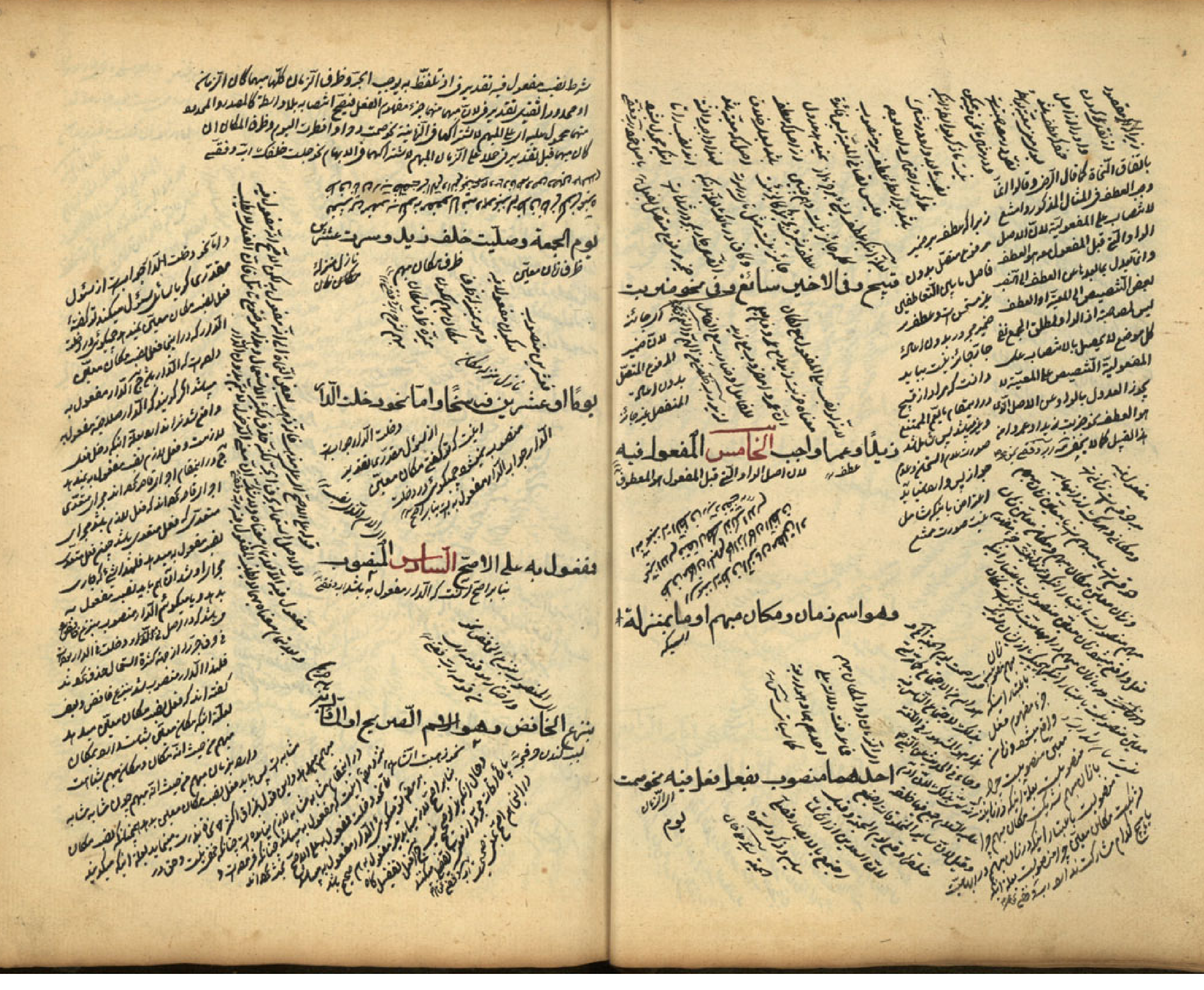
للسفر هذا وجئتك للجلب اباك الرابع

المفعول معه وهو الذي كون بعد الواو المعية

لمصاحبة معمول الفعل ولا يتقدم على

عامله نحو سرت وزيدا ومالك وزيدا

وجئت انا وزيدا والعطف فى الاولى



قبيح وفي الاخير سائغ وفي نحو ضربت

زيدا وعمرا واجب الخامس المفعول فيه

وهو اسم زمان ومكان مبهم اوما بمنزلته

احدهما منصوب بفعل فعل فيه نحو صمت

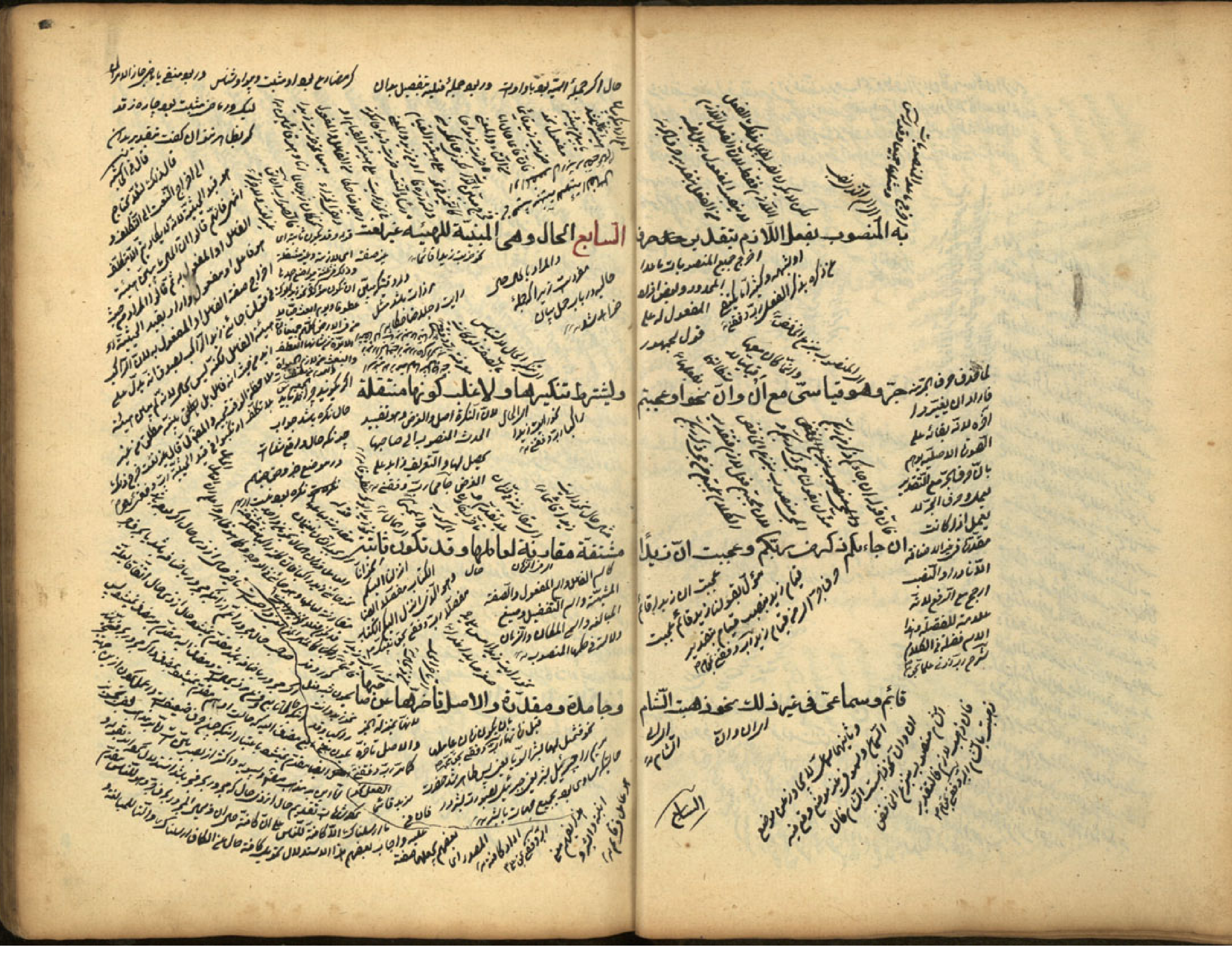
يوم

يوم الجمعة وصليت خلف زيد وسرت عشرين

يوما او عشرين فرسخا واما نحو دخلت الدار

مفعول به على الاصح السادس المنصوب

بنزع الخافض وهو الاسم الصريح او المؤول به



به المنصوب بفعل اللازم بحذف حرف
الجر وهو قياسي مع أنّ وأن نحو عجبت
أن جاءكم ذكر من ربكم وعجبت أن زيدًا
قائم وسماعي في غير ذلك نحو ذهبت الشام

السابع الحال وهي المبنية للهيئة غالبًا
ويشترط تنكيرها لا على كونها مستقلة
مشتقة مقارنة لعاملها وقد تكون بالتنزيل
وجامدة ومقدرة والأصل تأخرها عن صاحبها

وجب ان كان صاحبها مجرورا ويمتنع اذا كا[ن]

نكرة محضة وهو قليل ويجب تقديمها

على عاملها ان كان له الصدر نحو كيف جاء

زيد ولا يجيء من المضاف اليه الا اذا



صح قيامه مقام المضاف نحو بل نتبع

ملة ابراهيم حنيفا او كان

لبعضه نحو اعجبني وجه هند راكبة

كان عاملا في الحال نحو اعجبني ذهابك

مسرعًا الثامن التمييز وهو النكرة ال...

للابهام المستقر عن ذات او نسبة و

يفترق عن الحال بالعلية جوده و

علم مجيئه جملة وعدم جواز تقدمه

على عامله على الاصح فان كان مشتقا

احتمل الحال فالاول عن مقدار

غالبا والخفض قليلا وعن غيره

اي خفض التمييز باضافة المقدار

الى التمييز قليل للزوم الالتباس في بعض

الصور الا انه لا يلتبس مثلا عند اضافة عشرين

الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد

العشرين من رمضان

قليلا والخفض كثير والثاني عن

اي خفض التمييز باضافة غير المقدار الى التمييز كثير

الاستعمال لحصول الوضوح مع الخفة والقصد بغير المقدار

من طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير

قوله على الاصح

نسبة في جملة او نحوها او اضافة

نحو رطل زيتًا وخاتم فضة واشتعل

الرأس شيبًا ولله دره فارسًا

والناصب لمبين الذات هو

والمبين هو المسند من فعل وشبهه

النوع الثالث ما يرد مجرورًا لا

غير وهو اثنان الاول المضاف اليه

وهو ما نسب اليه شيء بواسطة حرف

معقدٌ بها د ويمتنع اضافة المضمرات

واسماء الاشارة واسماء

الاستفهام واسماء الشرط والموصولات

سوى اي في الثلثة وبعض الاسما

تجب اضافته اما الى الجملة وهو

اذ وحيث واذا والى المفرد ظاهرا

او مضمرا وهو كلا وكلتا وعند

ولدى وسوى او ظاهرا فقط

او ظاهرا وهو الو وذو وفروعهما

او مضمرا فقط وهو وحدك ولبيك

واخواته ويجب تجريد المضاف من

التنوين ونوني المثنى والجمع وملحقها



فان كان اضافة صفة الى معمولها

فلفظية ولا تفيد الا تخفيفا والا

معنوية وتفيد تعريفا مع المعرفة

وتخصيصا مع النكرة والمضاف اليه



فيها ان كان جنسا للمضاف فهي بمعنى

من او ظرفا له فمعنى في او فيهما بمعنى

اللام وقد يكتسب المضاف المذكر

المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس

بشرط جواز الاستغناء بالمضاف اليه

كقوله كما شرقت صدر القناة من الدم

وقوله انارة العقل مكسوف بطوع

هوى ومن ثم امتنع قامت غلام هند

الثاني المجرور بالحروف وهو ما نسب

اليه شيء بواسطة حرف جر ملفوظ

والمشهور من حروف الجر اربعة عشر

حرفا سبعة منها تجر الظاهر والمضمر

وهي من والى وعن وعلى وفي والباء

واللام وسبعة منها تجر الظاهر

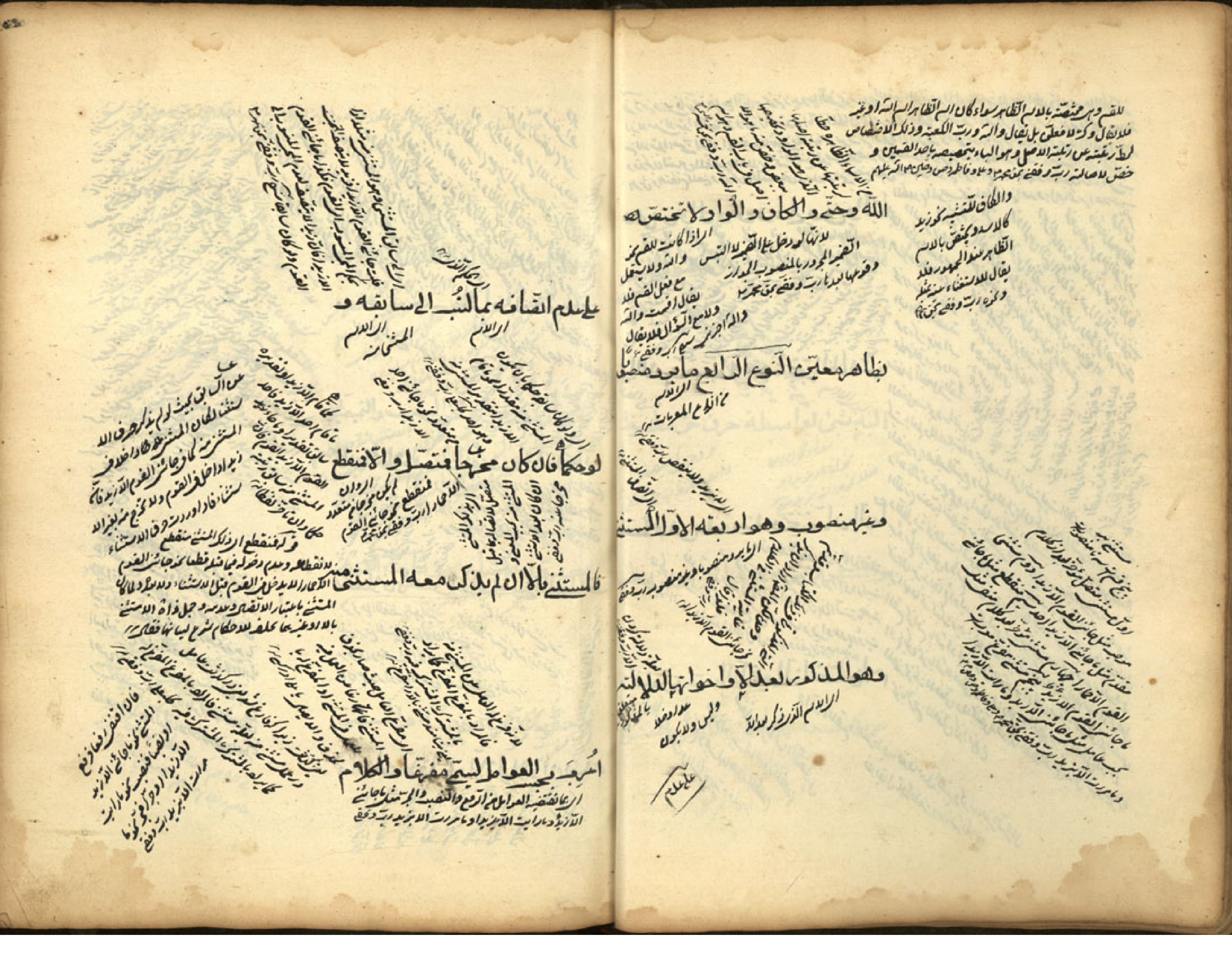
فقط وهي مذ ومنذ وتختصان بالزمان

وتختص رب بالنكرة والتاء تختص باسم

فذكر منها من فانها تدخل على الظاهر نحو من زيد وعلى المضمر نحو منه وهي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الكل على الجزء

اذ لا معنى لابتداء النهاية وهذا الابتداء اما في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة او في الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته

[illegible]



للقسم وهي مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الظاهر اسم الله او غيره
فلا يقال وك لا فعلن بل يقال والله ورب الكعبة وذلك الاختصاص
لانه بقية عن رتبة الاصل وهو الباء ويتخصص باحد القسمين و
خصص لا اصالته رتبة

الله وحتى والكاف والواو لا تختص به

والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد

بظاهر معين النوع الرابع ما يرد منصوبا

وغير منصوب وهو اربعة الاول المستثنى

وهو المذكور بعد الا واخواتها للدلالة

على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه و

لو حكما فان كان مخرجا فمتصل والا فمنقطع

فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه

اعرب بحسب العوامل لسبب مفرغا والكلام

معه غير موجب غالبا وان ذلك فان

كان الكلام موجبا نصب والا فان كان

متصلا فالاحسن اتباعه على اللفظ نحو

ما فعلوه الا قليل والا قليلا وان تقدم



فعلى المحل نحو لا اله الا الله وان كان منقطعا

فالحجازيون يوجبون النصب والتميميون

يجوزون الاتباع نحو ما جاء القوم

الا حمارا او جاز تقدمه والمستثنى

بخلا وعدا وحاشا ونحوها ابنصب مع فعليتها

ويجر مع حرفيتها وبليس ولا يكون بالمجرية

مع جر خبرهما واسمهما مستتر وجوبا وبما

خلا وما عدا منصوب ولغير وسوى مجرور

بالاضافة وغير معرب بما يستحق المستثنى بالا

وسوى كغير عند قوم وظرف عند آخرين

المشتغل عنه العامل اذا اشتغل عامل

عن اسم مقدم بنصب ضميره او متعلقه

كان لذلك الاسم خمس حالات فيجب نصبه

لعامل مقدّر يفسّره المشتغل اذا تلى

ما لا يليه الا الفعل كأدوات التخصيص نحو

هلا زيداً اكرمته وكأداة الشرط نحو

اذا زيداً لقيته فاكرمه ويجب رفعه

بالابتداء اذا تلى ما لا يليه الا اسم كاذا

الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه

عمرو او فصل بينه وبين المشتغل ما له

كحرف الاستفهام فيجب الصدر رفع
الاسم المذكور لانه يلزم النصب ان يكون
العامل المذكور بعده بحيث لو فرغ من
ضمير الاسم او متعلقه لانتصبه الا نصبه
وههنا لم يمكنه لانه لو فرض تسلطه عليه
لزم ان يكون ماله الصدر الكلام واقعا
في الوسط وهو لا يجوز نحو زيد هل رأيته

الصلة نحو زيد هل رأيته ويترجح نصب

اذا كان مظان الفعل نحو ازيداً ضربته

او حصل بنصبه تناسب الجملتين في العطف

نحو قام زيد وعمروا اكرمته او كان المشتغل

فعل طلب نحو زيداً اضربه ويتساوى

الامران اذا لم تفت المناسبة في العطف

على التقديرين نحو زيد قام وعمروا اكرمته

اي عنده او في داره فان رعيته فالعطف

على الاسمية او نصبه فعلى الفعلية و

يترجح الرفع فيما اذا لك اولوية على

لتقدير نحو زيد ضربته الثالث المنا[illegible]

وهو المدعو بيا او هيا او اي او أ او امع البعد

الا القرب

بفتح الهمزة وسكون الياء

نحو ازيد ابن مقبح

رنجهت ز حسرت انجام دو دل من

بخيل تو بوصل قوانيني ارمن

نحو من اجلك يا التي تيمت قلبي — وانت بخيلة بالوصل عني شاذر ولا

او بالهمزة مع القريب او بيا مطلقا ولنفتر ط

لهنه مظهرا ويا انت ضعيف وخلو عن

اللام الا في اللفظ الجلالة ويا اللتي شاذ

وقد يحذف حرف النداء الا مع اسم الجنس

والمندوب والمستغاث واسم الاشا[رة]

ولفظ الجلالة مع علم الميم في الاغلب

وان وجدت لنم الحلف تفصيل المفرد

المعرفة والنكرة المقصودة يبنيان على

يرفع او به نحو يا زيد ويا رجلان والمضاف

وشبهه والنكرة غير المقصودة تنصب نحو

يا عبد الله يا طالعا جبلا ويا رجلا

المستغاث يخفض بلامها وتفتح لامها

ولا لام فيه نحو يا الله بد و يا زيداه و
العلم المفرد الموصوف بابن وابنة مضافا
الى علم آخر يختار فتحه نحو يا زيد ابن
عمرو والمنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه

نحو سلام الله يا مطر عليها والمكرر
المضاف يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول في يا
تيم تيم عدي نصبه وتوابعه المضافة
تنصب مطلقا اما المفردة فتوابع المعرب

تعرب باعرابه وتوابع المبني على ما يرفع به

من التاكيد والصفة وعطف البيان ترفع حملا

على لفظه وتنصب حملا على محله والبدل

كالمستقل مطلقا اما المعطوف فان كان مع ال

فالخليل

يختار رفعه ويونس نصبه والمبرد

ان كالخليل فكالخليل والا فكيونس

والا فالبدل وتوابع ما يقدر ضمه

كالمعتل والمبني قبل النداء كتوابع المفرد



لفظا فيرفع للبناء المقدر رحلا على اللفظ و

تنصب للنصب المقدر على المحل الرابع

مميز اسماء العدد فمميز الثلثة الى العشرة

مجرور مجموع ومميز ما بين العشرة الى المائة

منصوب مفرد ومميز المائة والالف

وما شابههما وجمعه مجرور مفرد وربما

جمع المائة واصول العدد اثنى عشر كلمة

واحد الى عشرة ومائة والف فالواحد

والاثنان يذكران مع المذكر ويؤنثان

مع المؤنث ولا يجامعهما المعدود يقال

رجل ورجلان والثلثة الى عشرة

بالعكس نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية

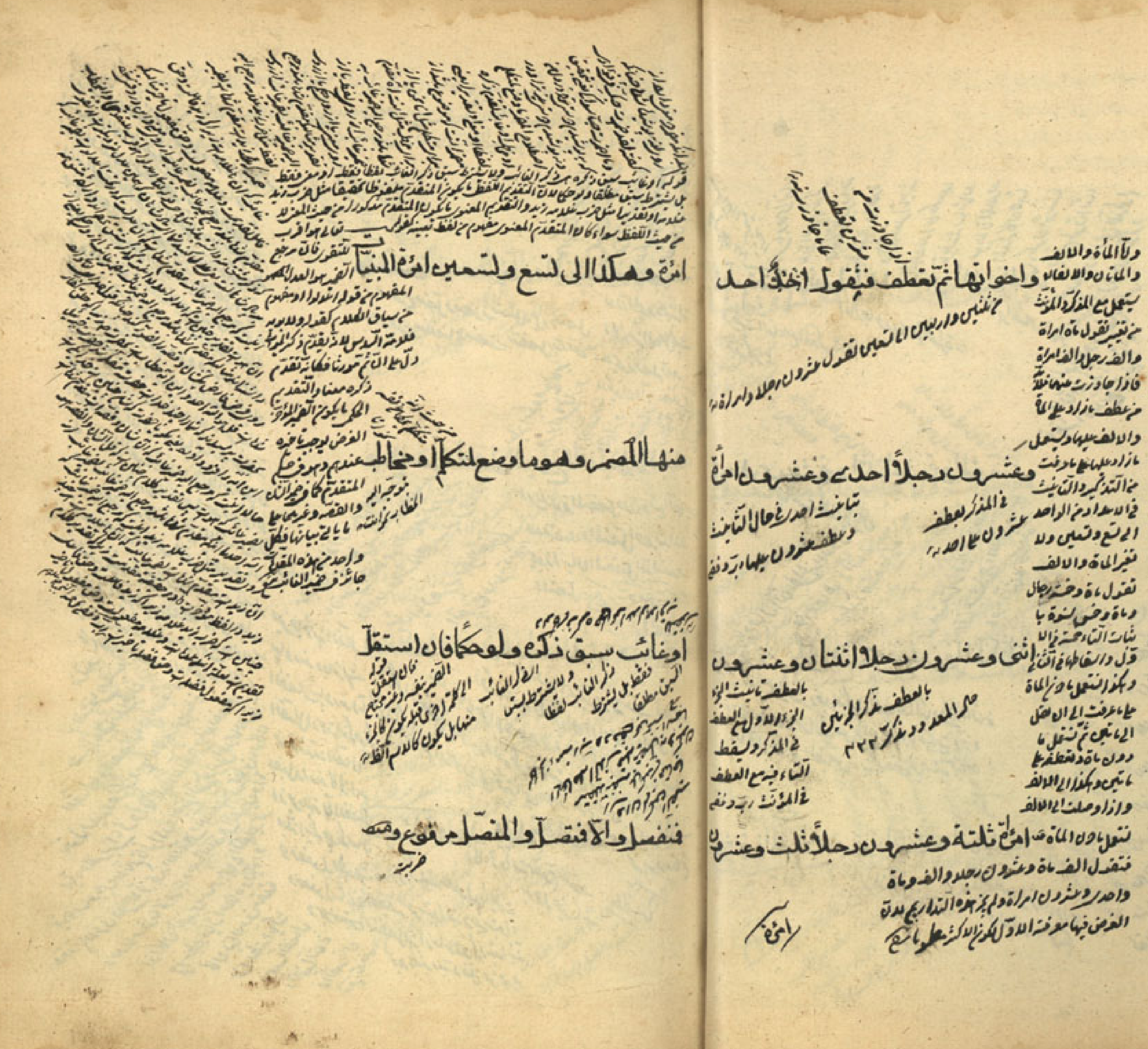
ايام

ايام تقول احد عشر واثنى عشر في المذكر

احدى عشرة واثنتا عشرة في المؤنث

ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر وثلث

عشرة في المؤنث ويستويان في عشرين و



واخواتها ثم تعطف فتقول احدى احد
وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة
اثنى وعشرون رجلا واثنتان وعشرون
امرأة ثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون

امرأة وهكذا الى تسع وتسعين امرأة البناء
منها المضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غائب سبق ذكره ولو حكما فان استقل
فمنفصل والا فمتصل من نوع ومنه

ومنصوب ومجرور والمنفصل غير مجرور

فهذه خمسة ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر

المتصل وانت في هاء سلنيه وشبهه بالخيار

مسئلة وقد يتقدم على الجملة ضمير غائب

وقد يتقدم على الجملة ضمير غائب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفوس
تعظيما واجلالا وثانيا لا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته بها ان الجملة المذكورة بعد هذا الضمير ان ا
ان كان ذلك الضمير مذكرا او يسمى ضمير القصة ان كان مؤنثا سمع ربه دفقي

مفسر بها يسمى ضمير الشأن والقصة او

يحسن تانيثه ان كان المؤنث فيها عمدة و

فعل ليسته ولا يعمل فيه الا الابتداء او

نواسخه ولا يثنى ولا يجمع ولا يفسر بمفرد

هو الامير راكب هو مبتدا اول الامير مبتدا ثان راكب خبر مبتدا ثان والجملة خبر ...

ولا يتبع نحو هو الامير راكب وهي هند

كريمة وانه الامير راكب وكان الناس

صنفان فائدة ذكر بعض المحققين

الضمير على المتاخر لفظا ورتبة في خمسة

صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع

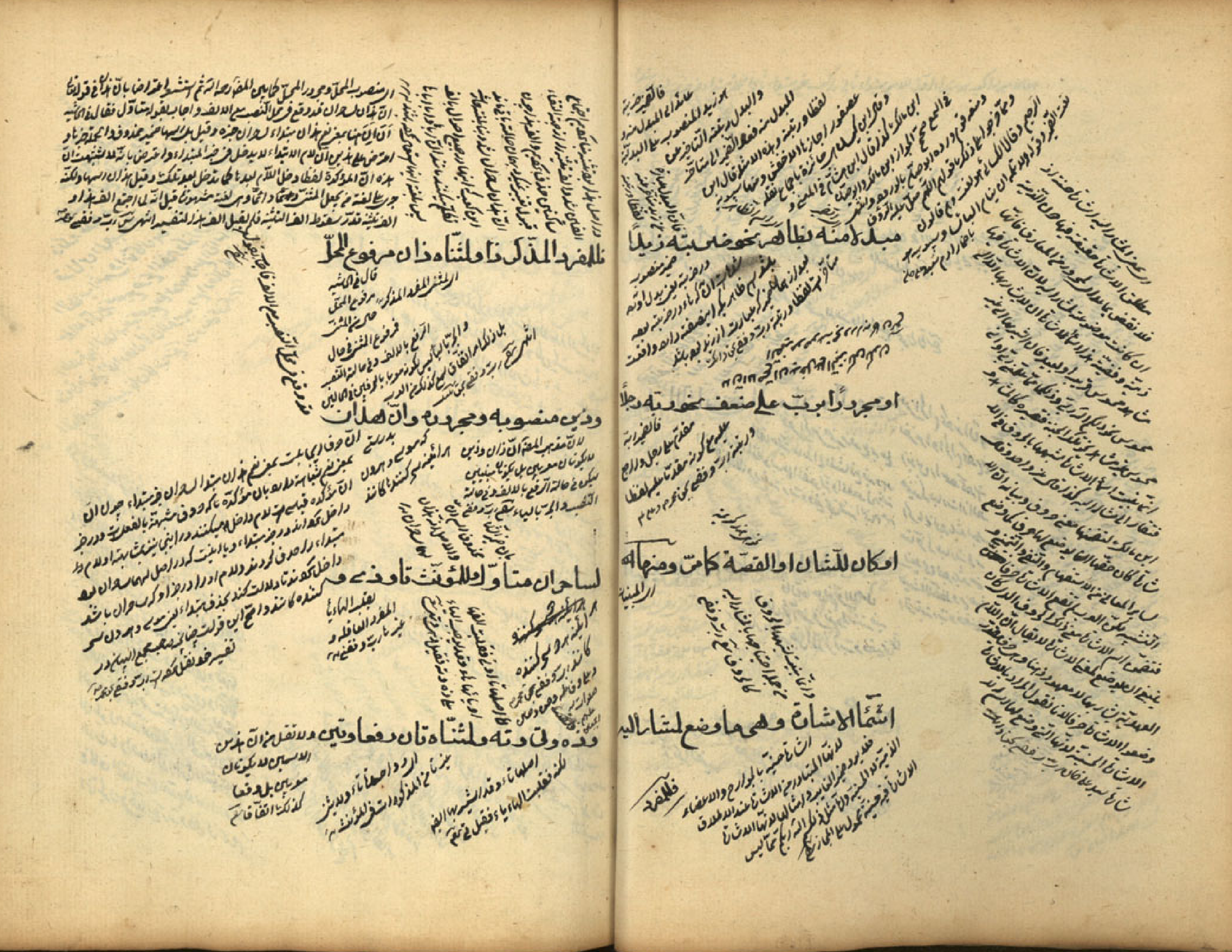


مواضع اذا كان مرفوعا باول المتنازعين في الاسم

وعملنا الثاني نحو اكرماني واكرمت زيدا

النهيد جل بي او كان فاعلا في باب نعم

مفسرا بتمييز نحو نعم رجلا زيد او كان مبدلا



مبدلا منه بظاهر نحو ضربته زيداً

او مجرورا برب على ضعف نحو ربه رجلا

امكان للشان او القصة كامر ومنها ما

اسماء الاشارة وهى ما وضع لمشار اليه

فالمفرد المذكر ذا وللمثناه ذان مرفوع المحل

وذين منصوبة ومجرورة وان هذان

لساحران متاول وللمؤنث تا وذي وته

وذه وتي وته وللمثناة تان مرفوعتين

نصبا وجرا وجمعها اولا مدا وقصرا

اي جمع المذكر والمؤنث

ويلحقها هاء التنبيه ويلحقها كاف

بلا لام للمتوسط ومعه للبعيد لا في المثنى

اي مع اللام

والجمع عند من مده وفيما دخله حرف

التنبيه ومنها الموصول وهو حرف

اي المبنيات

واسم فالحرفي كل حرف اول مع صلته

اي موصول الحرف

بالمصدر وهو خمسة ان ال وما وكي

بفتح الهمزة وتشديد النون

ولو نحو اولم يكفهم انا انزلنا وان تصوموا

اي صيامكم خير لكم

خير لكم بما نسوا يوم الحساب لكي لا

يكون على المؤمنين حرج ايو احدكم

لو يعم تكميل والموصول الاسمي ما افتقر

الى عائد وهو الذي للمذكر والتي

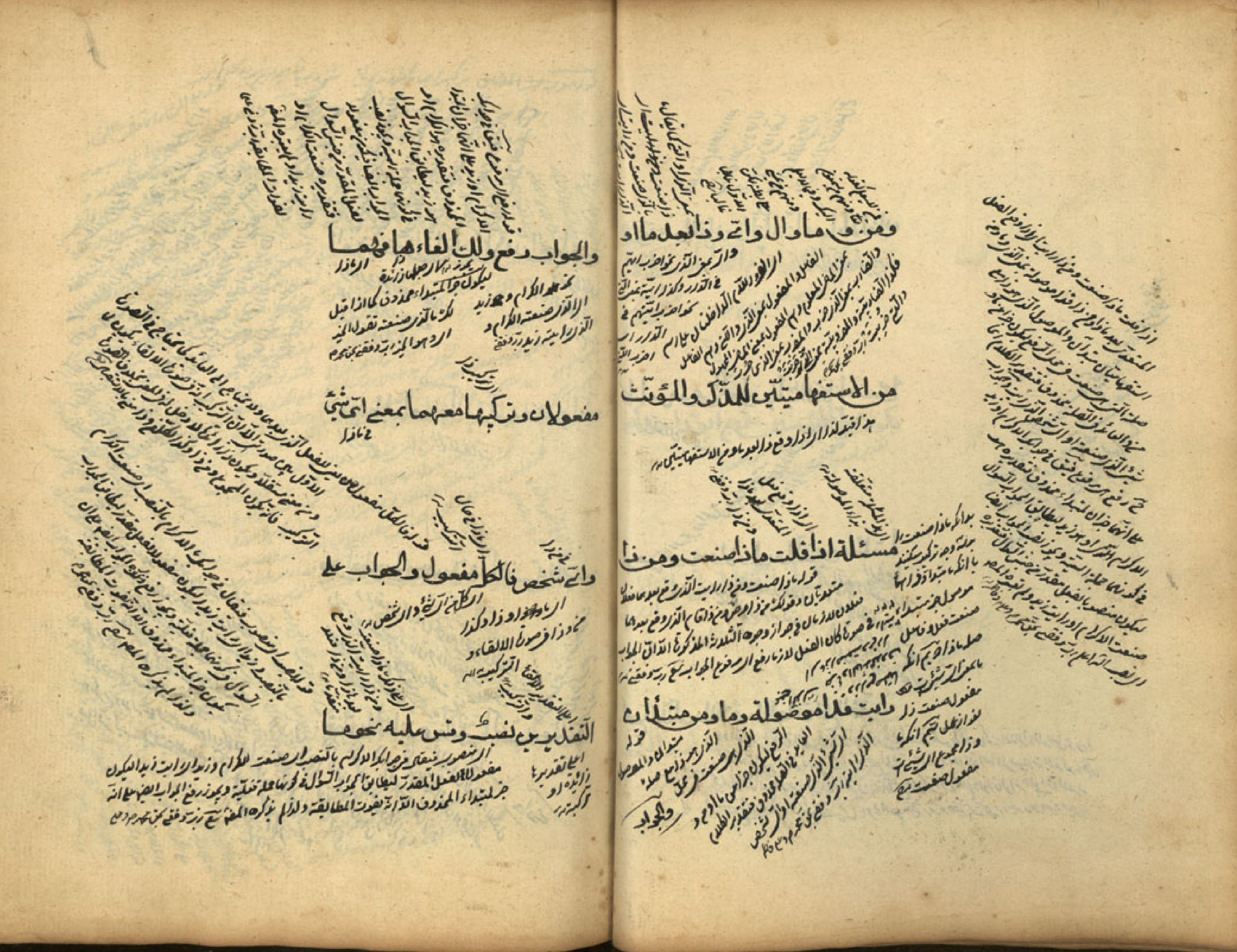
للمؤنث واللذان واللتان لمثناهما بالالف

كانا مرفوعين الحال وباليا ان كانا منصوبين

او مجرورين والأولى والذين مطلقا

لجمع المذكر واللائي واللواتي لجمع المؤنث

واللائي بالهمزة المكسورة فقط واللاتي بالياء فقط [illegible] او ساكنة الا [illegible] للوصل مجرورا
[illegible] الجمع المذكر والمؤنث اللائي جمع المؤنث اشتهر واعلم ان اسماء الموصولات المذكورة كلها
[illegible] والذين [illegible] لجمع المذكر [illegible]
والمثنى [illegible] والجمع مخصوص [illegible]



ومن في ماذا وأي وذا بعد ما او

من الاستفهاميتين للمذكر والمؤنث

مسئلة اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا

رأيت فذا موصولة وما ومن مبتدأ او

والجواب رفع ولك الغاء ها فهما

مفعولان وتركيبها معهما بمعنى اي شيء

وأي شخص فالكل مفعول والجواب على

التقدير من نصب وقس عليه نحوها

ذا غرض ومن ذا قام الا ان الجواب

رفع مطلقا ومنها المركب وهو ما ركب

الرفع — الى المبنيات

من لفظين ليس بينهما نسبة فان

تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر و

حادي عشر واخواتها الا اثني عشر

وفرعيه اذ اول منهما معرب على المختار

والا اعرب الثاني كبعلبك ان لم يكن

قبل التركيب مبنيا كسيبويه التوابع

زيد قائم — غلام زيد — زيد عالم — سيبويه — بعلبك

كما فرع باعراب سابقه وهي خمسة

الاول النعت وهو ما دل على معنى

في متبوعه مطلقا والاغلب اشتقاقه

وهو اما بحال الموصوف ويتبعه اعرابا

وتعريفا

وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا

يعني ان النعت يتبع الموصوف

في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة

وتذكيرا وتأنيثا او بحال متعلقه و

يتبعه في الثلاثة الاول اما في البواقي

فان رفع ضمير الموصوف فوافق ايضا

جائتني امرأة كريمة الاب ورجلان كريما

الاب ورجال كرام الاب والا فكالفعل

نحو جائتني رجل حسنة جارية او عالية

او سال داره ولقيت امرأتين حسنا عبدهما

او قائما او قائمة في الدار جاريتهما الثاني

المعطوف بالحرف وهو تابع بواسطة

الواو او ثم او حتى او ام او او والفاء

او بل او لا او لكن او اما نحو جا



جائتني امرأة كريمة الاب ورجلان كريما
الاب ورجال كرام الاب والامثلة الفعل
نحو جائتني رجل حسنة جارية او عالمة
او عالم وان ولقيت امرأتين حسنا عبدهما

او قاعدا او قائمة في الدار جاريتهما الثاني
المعطوف بالحرف وهو تابع بواسطة
الواو او ثم او حتى او ام او ف والفاء
او بل او لا او لكن او اما نحو جا



جائتني امرأة كريمة الاب ورجلان كريما

الاب ورجال كرام الاب والا فكالفعل

نحو جائني رجل حسنة جارية او عالنه

او عال واه ولقيت امرأتين حسنا عبدا

او قائما او قائمة في الدار رجالا بيهما التاء

المعطوف بالحرف وهو تابع بواسطة

الواو او ثم او حتى او ام او اف

او بل او لا او لكن او اما نحو جائني

ت بك وعمرو وجمعناكم والاولين وقد عطف

الفعل على اسم مشابه له وبالعكس

ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل

بارزا او مستترا الا مع الفصل بالمنفصل

او فاصل

او فاصل ما او توسط لا بين العطف والمعطوف

سواء كان الفاصل متصلا به ام لا فحسن العطف ح ايضا لان لا ما ... الكلام لوجود الفاصل فحسن الاختصار بترك التاكيد المحسن للعطف شرح

نحو جئت انا وزيد ويدخلونها ومن صلح

زيد معطوف على التاء الفرعية لكونه ماكدا بالمنفصل وهو انا فلو قيل جئت وزيد لم يحسن ... شرح

وما اشركنا ولا آباؤنا تتمة ويجب

عطف اباؤنا على نا ... لوجود لا شرح

الخافض على المعطوف على ضمير المجرور

... المجرور فانه كان ... قال في الحاشية ذهب ابن مالك الا ان ذلك غير لازم وما في ... القرآن ... شرح

نحو مررت بك وبزيد ولا يعطف على

على معمولي عاملين مختلفين وعلى الأشهر

الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو

الثالث التأكيد وهو تابع يفيد

تقرير



تقرير متبوعه او شمول الحكم لافراده

وهو اما لفظي وهو اللفظ المكرر او معنوي

والفاظه النفس [illegible] والعين يطابقان

المؤكد في غير التثنية وهما فيها كالجمع

تقول جاء زيد نفسه والزيدان والزيدون

بافراد النفس والعين في تأكيد المؤكد المفرد

انفسهما او انفسهم وكلا وكلتا للمثنى و

بايراد النفس جمعا والضمير مثنى

الثالث والرابع

كل وجميع وعامة لغير مثنى ذي اجزاء يصح

المثنى فعلم ان كلا للواحد والجمع مذكرا كلا او مؤنثا ... بين الاختلاف في صيغتها اذا كان المؤكد ... وفقه

الافتراق ان اجزاء

افتراقها او لحكما نحو اشتريت العبد كله

او ولو كان اجزاؤه غير محسوسة

وتتصل

وتتصل بضمير مطابق للمؤكد وقد يتبع كل

اي هذه الثلثة كل جميع وعامة

باجمع واخواته مطابقة مسئلتان لا تؤكد

بتأكيد معنوي

الاول

النكرة الا مع الفائدة ومن ثم امتنع ورأيت

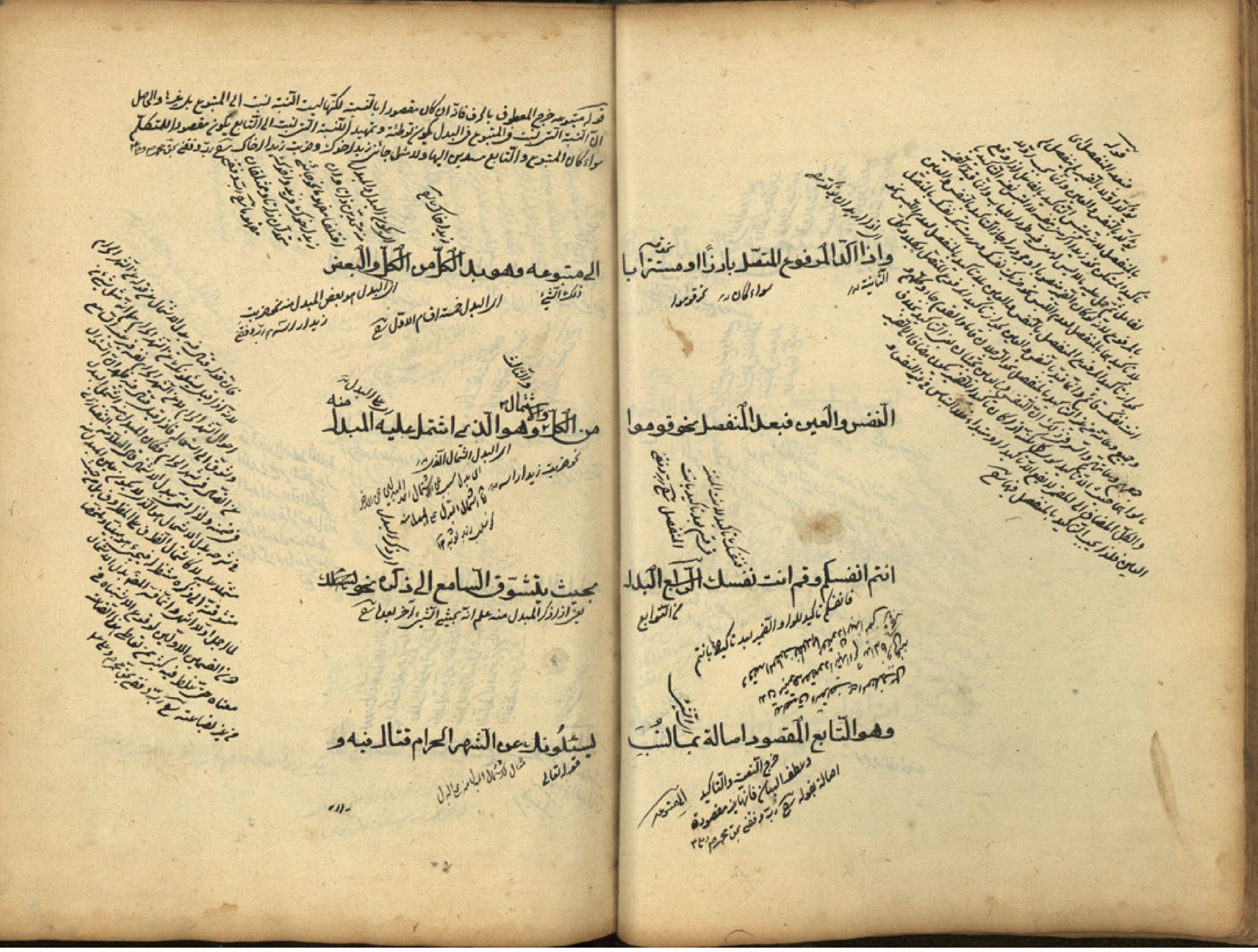
الحصول الفائدة

او من ثم جملة اجل ان جواز تأكيد النكرة مع الفائدة

رجلا نفسه وجاز اشتريت عبدا كله

لعدم الفائدة

لوجود الفائدة



وإذا أكّد المرفوع المتصل بارزاً ومستتراً ب

النفس والعين فبعد المنفصل نحو قوموا

أنتم أنفسكم وقم أنت نفسك الرابع البدل

وهو التابع المقصود أصالةً بما نسب

الى متبوعه وهو بدل الكل من الكل والبعض

من الكل وهو الذي اشتمل عليه المبدل

بحيث يتشوق السامع الى ذكره نحو قوله

يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه و

البدل الباقي وهو أن يذكر للمبالغة سمي بد

المبدل منه — البدل — في المعنى المراد

البداء كقولك حبيبي قمر شمس ويقطع من

الفصحاء اولنداركه الغلط فبدل الغلط

جاء زيد الفرس ولا يقع من فصيح هذا

لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من

الغائب نحو ضربته زيدا وقال بعض

المحققين لا يبدل المضمر من مثله ولا

من الظاهر وما مثل لذلك مصنوع على العرب

المعرب وقمت انت ولقيت زيدا اياه تاكيد

لفظي الخامس عطف البيان وهو تابع يشبه

الصفة في توضيح متبوعه نحو جاء زيد ا

اخوك ويتبعه في اربعة من العشرة كالنعت

ويفترق عن البدل في نحو هند قام

اخوها زيد لان البدل منه مستغن عنه

وهنا لا يلتمس وفي يا زيد الحارث جاء

الضارب الرجل زيد لان البدل في نية تكرار



قوله ممتنعان لان ال وحرف النداء لا يجتمعان والصفة المحلاة بال لا تضاف الى الموصوف بها واجاز الفراء اضافة الصفة المذكورة الى
صيغ المعارف فلا يمتنع عنده الجميل زيد بدلا من الرجل فانه قال الاعلم في شرح الجميل الدليل على ان البدل في نية تكرار العامل ثلاثة اوله
شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال مثلا الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن
منهم واللغوي قول الشاعر اذا ما مات ميت من تميم وسرك ان يعيش فجئ بخبز او بتمر او بسمن او الشيء الملفف في البجاد
والقياسي نحو يا اخانا زيد لو كان في نية النداء لقال يا اخانا زيد

العامل وبالضارب والضارب زيد

ويمتنع في الاسماء العاملة المشبهة بالافعال ايضا

الخامس المصدر وهو اسم الحدث

الذي اشتق منه الفعل ويعمل عمل فعله

ضعيف النكاية اعداءه الثاني والثالث

اسم الفاعل واسم المفعول فاسم الفاعل

ما دل على حدث وفاعله على معنى الحدوث

فان كان صلة لال عمل مطلقا والا فيشترط

كونه للحال او الاستقبال واعتماده على نفي

او استفهام او مخبر عنه او موصوف او

ذي حال ولا يعمل بمعنى الماضي خلافا

للكسائي وكلبهم باسط ذراعيه حكاية

وتمام البيت يخال الفرار يراخي الاجل بمعنى البيت النكاية

قوله ونحو وانما اشترط ذلك لان عمله يكون بالمشابهة بالفعل المضارع

يخال الفرار يراخي الاجل

ضارب ابوه عمرا

المفعول م

واسم ما دلّ على حدث ومفعوله على معنى

الحدث وهو في العمل والشرط كأخيه

الرابع الصفة المشبهة وهي ما دلت

على حدث وفاعله على معنى الثبوت وتفترق

الثبوت عن اسم الفاعل بصوغها من اللازم

دون المتعدي كحسن وصعب ولعدم جر

كونها لازمة لا وبعملها من غير شرط زمان

وبمخالفة فعلها في العمل ولعدم جريانها عن

عن المضاف نثرة ولمعمولها ثلث حالات
الرفع بالفاعلية والنصب على التشبيه
بالمفعول ان كان معرفة والتمييز ان كان
نكرة والجر بالاضافة وهي مع كل من هذه


الثلثة اما باللام او لا والمعمول مع كل من ه
الستة اما مضاف او باللام او مجرد عنهما صارت
ثمانية عشر فالممتنع الحسن وجهه واختلف
والحسن وجه واختلف في حسن وجهه اما



البواقي فالحسن ذو الضمير من الواحد

وهو لسته والحسن ذو الضميرين وهو

حسن وجهه	احسن	الحسن وجهه	احسن
حسن وجهه	حسن	الحسن وجهه	حسن
حسن وجهه	مختلف فيه	الحسن وجهه	ممتنع
حسن الوجه	قبيح	الحسن الوجه	قبيح
حسن الوجه	احسن	الحسن الوجه	احسن
حسن الوجه	احسن	الحسن الوجه	حسن
حسن وجه	قبيح	الحسن وجه	قبيح
حسن وجهاً	احسن	الحسن وجهاً	احسن
حسن وجه	احسن	الحسن وجه	ممتنع

واثنان والقبيح الخالي وهو اربعة الخامس

اسم التفضيل وهو ما دل على موصوف

بزيادة

على غيره وهو افعل للمذكر وفعلى للمؤنث

ولا يبنى الا من ثلاثي تام ومتصرف

قابل للتفاضل غير مصوغ منه افعل العيب

التفضيل فلا يبنى من دحرج وعلم وصار وعمي



ولا من حو ب بعض وهو لجمع لعو

واخص واحق لغيره فان فقد الشرط

توصل بأشد نحو واحمق من هبنقة شأنا

وابيض اللبن نادر ثم لا يستعمل الا مع من او بال

او مضافا فالاول مفرد مذكر دائما نحو

هند افضل من عمرو والزيدان افضل من

عمرو وقد يحذف من نحو الله اكبر والثاني

يطابق موصوفه ولا يجامع من نحو هند

الفضلى والزيدان الافضلان والثالث ان

قصد تفضيله على من اضيف اليه وجب كونه

منهم وجانب الطائفة وعليها نحو الزيدان

اعلما الناس واعلمهم وعلى هذا يمتنع يوسف

اخوته وان قصد تفضيله مطلقا انفرده

مذكرا مطلقا نحو يوسف احسن اخوته

والزيدان احسن اخويهما اي احسن الناس

من بينهم تبصرة ويرفع الضمير المستتر اتفاقا

ويرفع الضمير المستتر اتفاقا ولا ينصب المفعول
اجماعا وفي رفعه الظاهر قليل نحو رايت رجلا
احسن منه ابوه ويكثر ذلك في نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل في عين زيد لانه

بمعنى الفعل خاتمة موانع صرف الاسم
تسع فعجمة وجمع وتانيث وعدل ومعرفة
وزائدتا فعلان ثم تركيب كذلك ووزن
الفعل والتاسع الصفة بثنتين منها يمنع الصرف



هكذا بواحدة اذا نابت فقالوا مضعفة

فالعجمة تمنع صرف العلم العجمية العلمية بشرط

زيادة على الثلثة كابراهيم ولا انصراف لحرف

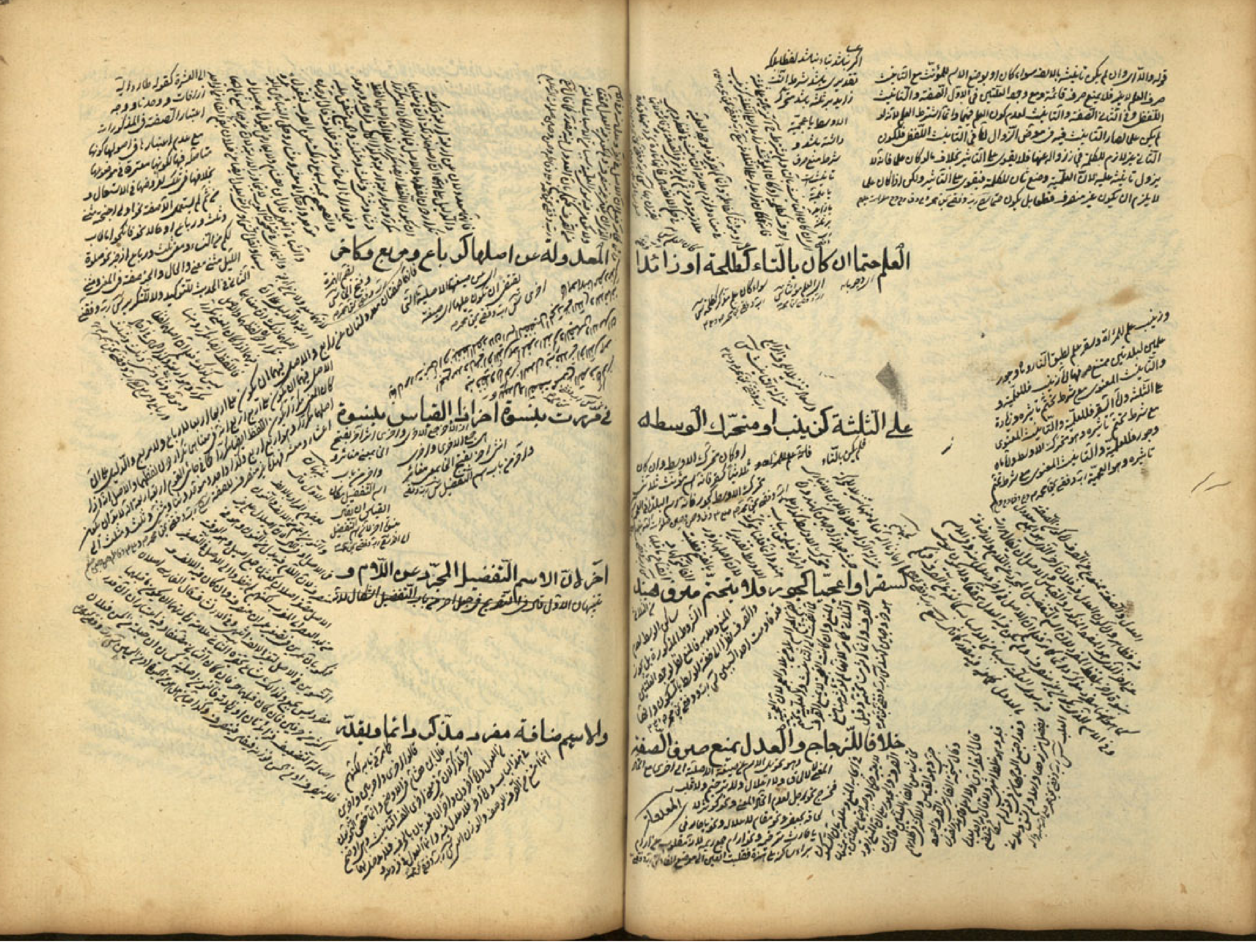
الاوسط عند الاكثر والجمع يمنع الصرف ه

وزن مفاعل ومفاعيل كدراهم ودنانير

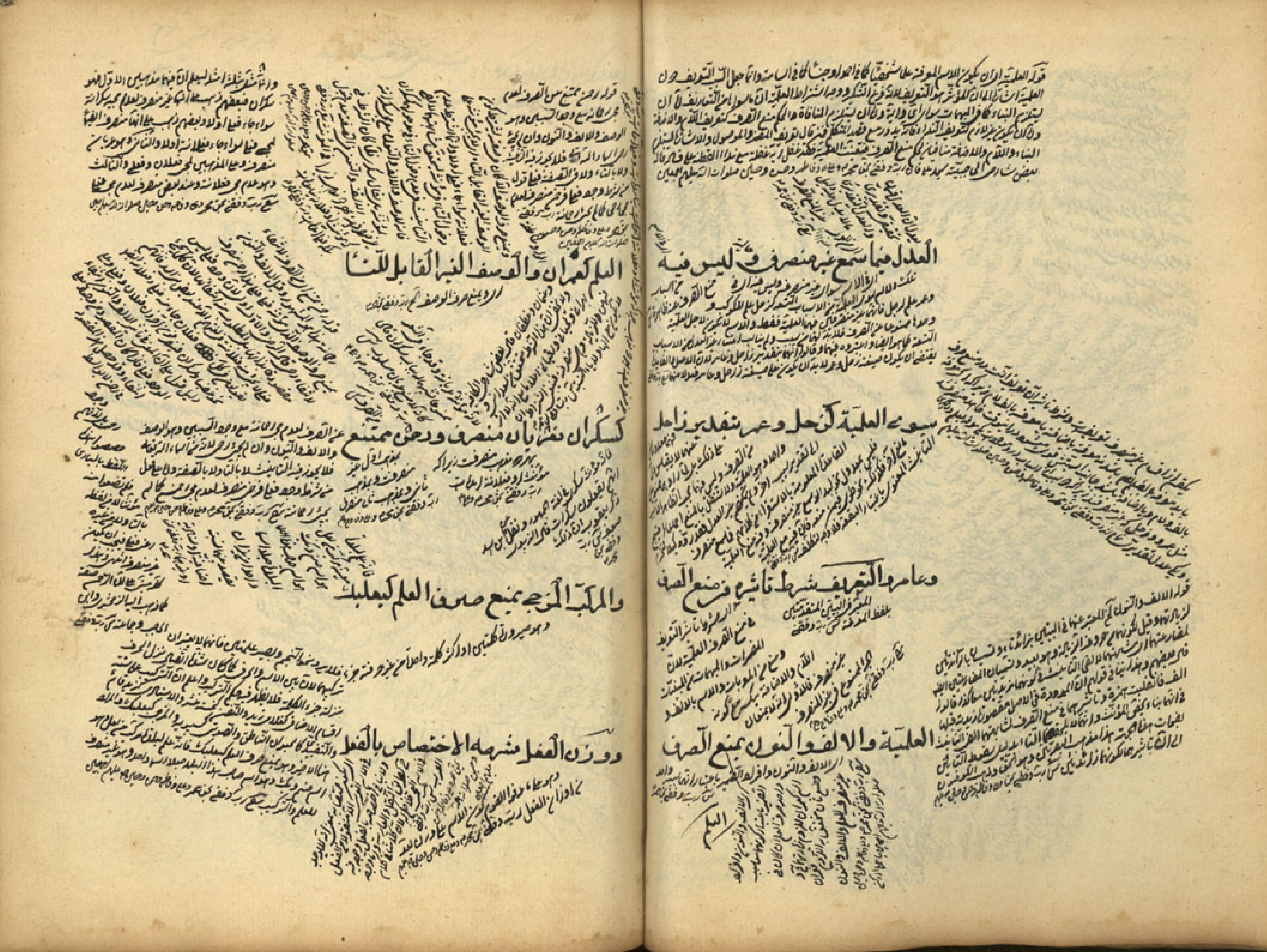
بالنيابة عن علتين والحق به حضاجر للاول

وسراويل للشبه والتأنيث ان كان بالف

حبلى وحمراء ناب عن علتين ولا منع صرف



العلم حتما ان كان بالتاء كطلحة او زائدا
على الثلثة كزينب او متحرك الوسطه
كسقر او اعجميا كجور ولا يمتنع نحو هند
خلافا للزجاج والعدل يمنع صرف الصفة
المعدولة عن اصلها كرباع ومربع وكاخر
في صحة من ينفي اضافة القياس بمنع
اخر لان الاسم التفضيل المجرد عن اللام و
الاضافة مفرد مذكر دائما فلقلة



العدل فيما سمع غير منصرف ليس فيه

سوى العلمية كزحل وعمر بتقدير زاحل

وعامرها التعريف شرط تأثير في منع الصرف

العلمية والالف والنون يمنع الصرف

العلم كعمران والوصف الغير القابل للتا

كسكران نشوان منصرف وحق ممتنع

والمركب المزجي يمنع صرف العلم كبعلبك

ووزن الفعل منشبه الاختصاص بالفعل

اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
هو المسك ما كررته يتضوع

صبت علي مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا

بشير نذير هاشمي مكرم
رؤوف عطوف مستأنس باسم

او فصل مع نائب نحو زمائل ويمنع صرف
العلم كعثمر والوصف الغير القابل للتاء كاحمر
فيعمل منصرف لنحو يعملة والصفة
ويمنع من الاوزان للفعل بشرط كونها الاصل
الام ي

فيد

منه وسلم فعله التاء فادبع في صرفه
يلسق اربع منصرف لعدم سني وجميع الباب
يكسر مع اللام والاضافة والصرف

الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال



يختص المضارع بالإعراب فيرتفع بالتجرد

عن الناصب والجازم وينتصب بأربعة

أحدها لن وهي لتأكيد نفي المستقبل وكي

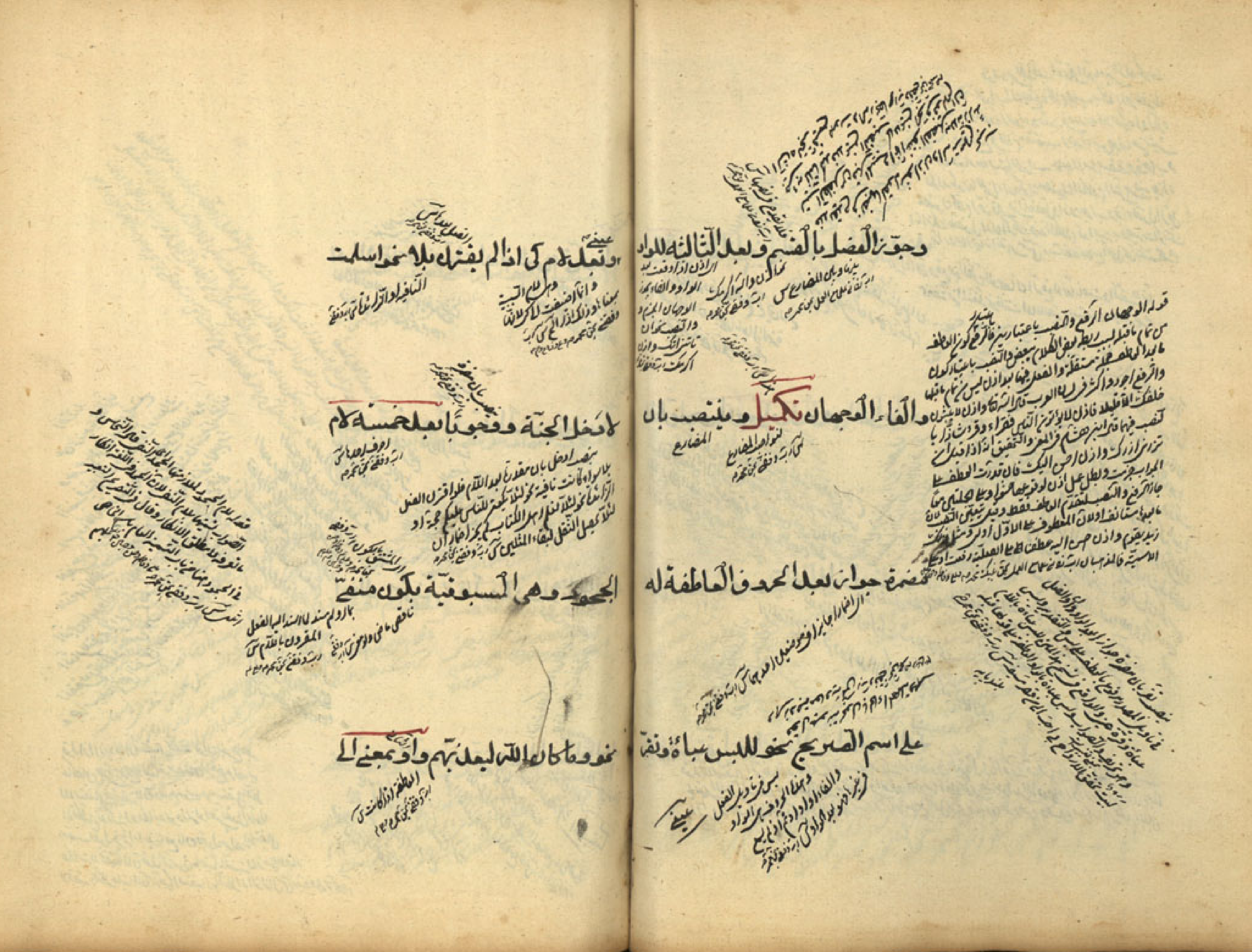
ومعناه السببية وأن وهي حرف مصدري

والتي بعد العلم غير ناصبة وفي التي بعد

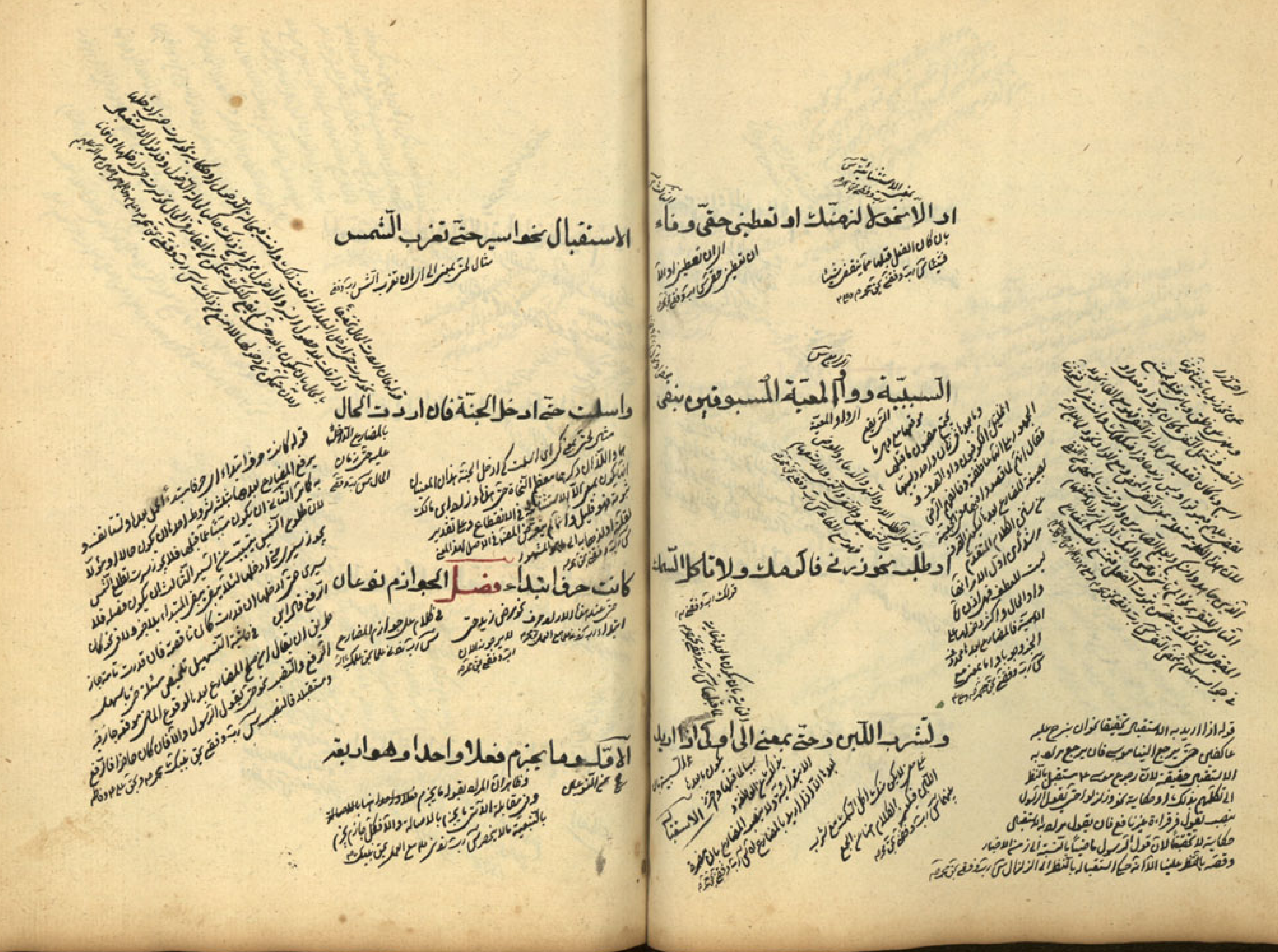
الظن وجهان وإذن وهي للجواب و

الجزاء وتنصبه مصدّرة مباشرة مقصودا

به الاستقبال نحو إذن أكرمك لمن قال أزورك



وجوز الفصل بالقسم وبعد الثالثة للواو
والفاء الوجهان تكميل وينتصب بان
مضمرة جوازا بعد الحرف العاطفة له
على اسم الصريح نحو للبس عباءة وتقر
وبعد لام كي اذا لم يقترن بلا نحو اسلمت
لادخل الجنة ووجوبا بعد خمسة لام
الجحود وهي المسبوقة بكون منفي
نحو وما كان الله ليعذبهم واو بمعنى الى



او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي وفاء

السببية وواو المعية المسبوقين بنفي

او طلب نحو زرني فاكرمك ولا تاكل السمك

وتشرب اللبن وحتى بمعنى الى او كي اذا اريد

الاستقبال نحو اسير حتى تغرب الشمس

واسلمت حتى ادخل الجنة فان اردت الحال

كانت حرف ابتداء **فصل** الجوازم نوعان

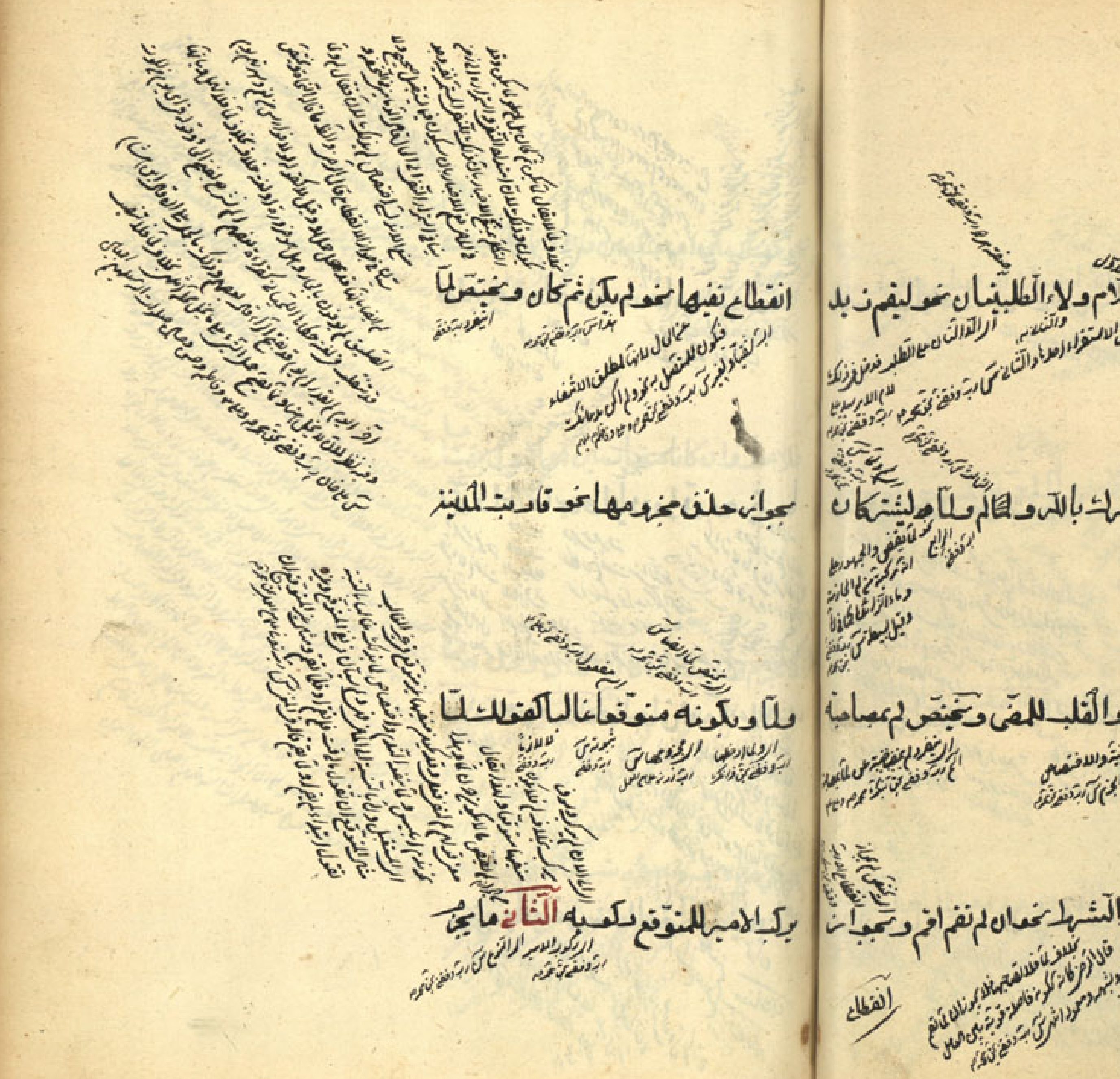
الاول ما يجزم فعلا واحدا وهو لم ولما

احرف اللام ولا الطلبيتان نحو ليقم زيد

ولا تشرك بالله ولم ولما ليشتركان

في النفي والقلب للمضي وتختص لم بمصاحبة

اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم وتجوز ان

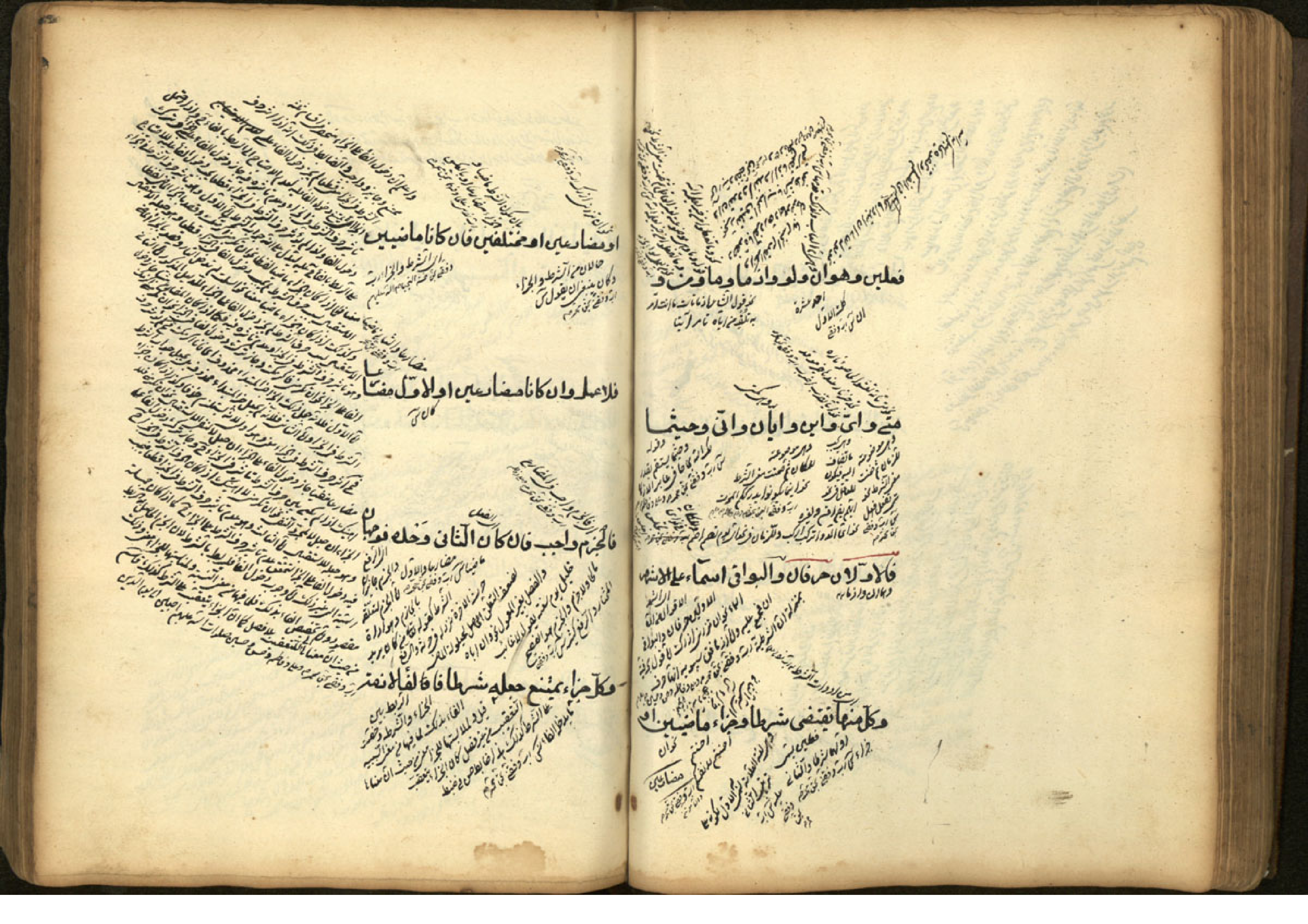


انقطاع نفيها نحو لم يكن ثم كان وتختص لما

بجواز حذف مجزومها نحو قاربت المدينة

ولما وبكونه متوقعا غالبا كقولك لما

يركب الامير للمتوقع ركوبه الثاني ما يجزم



فعلين وهو ان ولو واذ ما وما ومن و

متى واى واين وايان وانى وحيثما

فالاولان حرفان والبواقي اسماء على الاصح

وكل منها يقتضي شرطا وجزاء ماضيين او

او مضارعين او مختلفين فان كانا ماضيين

فلا عمل وان كانا مضارعين او الاول مضارعا

فالجزم واجب وان كان الثاني وحده فوجهان

وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة



لو كان يكون جملة اسمية والانشائية او

فعلا جامدا او ماضيا مقرونا بقد نحو ان

تقم فانا اقوم او فاكرمني او فعسى اقوم او

فقد قمت مسئلة وينجزم بعد الطلب بان

مقدرة مع قصد السببية نحو زرني اكرمك

اكرمك ولا تكفر تدخل النار الجنة ومن ثم

امتنع لا تكفر تدخل النار بالجزم لفساد المعنى

فصل افعال المدح والذم افعال وضعت

فخرج ما يدعي بجوازاً نحو شرف زيد مقصوداً به المدح وما هو للاخبار على المدح او الذم نحو مدحت وذممت فان شيئاً منها ليس موضوعاً للانشاء لان مدح او ذم بالتنكير وفي قوله مدح او ذم بالتنكير اشارة الى انها للمدح او الذم العامين الى الذي خصوصية خصوصية فيه فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلاً فقد مدحته مطلقاً من غير تعيين خصلة من جهة المدح وكذا بئس الرجل عمرو وانما قلنا ان مدح او ذم لانه اذا قيل نعم الرجل زيد او بئس الرجل عمرو كان انشاء للمدح او الذم واحداثاً له بهذا اللفظ وليس المدح موجوداً في الخارج في احوال الازمنة مقصوداً مطابقته في الكلام الى حتى يكون خبراً بل يكون تقصد بهذا الكلام مدح على جهة او ذم على رواية الوجود خارجاً فقول الاعرابي لمن بشره بمولود وقد قال نعم الولد هو والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيباً له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التي حكت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة وهو ان منفي للاخبار فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه كون انشاء من الجزء الا على باعتبار الانشاء التعجب والانشاء الذم في المدح وقرب بذا من عزه فقد رده ابن الحاجب وقرره غيره

لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وساء

ای بالمدح الا قبح للمدح او الذم

وكلها يرفع فاعلا معرفا بال ومضافا الى ما فيه ال

او ضميرا مستترا مفسرا بتمييز ثم يذكر المخصوص

مطابقا للفاعل ويجعل مبتدأ مقدم الخبر او خبرا

محذوف المبتدأ نحو نعم المرأة هند وبئس لنا

وجوز بالتقدير نعم الرجل زيد المحدوح زيد او الرجل جائزان عند الجمهور

الرجل الهندان وساء رجلا نيل ومنها

ای الا في المدح والذم

حب ولا حب مثلها كنعم وبئس و

الفاعل ذا مطلقا والعلة المخصوص ولك

ای الفاعل حب ولا حب

سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا


ما أفعله وأفعل به ولا يبنيان إلا مما يبنى منه

نحو ما أحسن زيدا — نحو أحسن بزيد

اسم التفضيل ويتوصل إلى الفاقد بأشد أو

أشد ولا يتصرف فيهما وما ابتداء اتفاقا

هي بمعنى شيء وما بعدها خبرها أو موصولة

قوله وحبذا امرأة أي متى ما كان قبله تمييز طابقه في التأنيث والإفراد ومثل حبذا امرأتين الهندان وحبذا نساء الهندات وكذا إذا كان ما
تقول حبذا هند امرأة والهندان امرأتين والهندات نساء وإنما جاز هنا تأخير التمييز عن المخصوص في الشعر
وهذا ونحوه من التمييز المستكن بفصل الظاهر على المضمر كما فصل عليه ويجوز ترك التمييز هنا نحو حبذا زيد ووجب الإتيان به
نحو والعامل والتمييز حيث اتفقا وإن كان غير متصرف فيه لأن الحال والتمييز يطلبهما رائحة الفعل وهل تقدم غير في البعض للاعتبار
على الاتباع وقال غيره لا يعمل فيهما حبذا المصدر كالظرف والمفعول لو وسعه نحو حبذا زيدا راكبا وحبذا عمرو وزيد بخلاف المصدر
غير متصرف فلا مصدر لها تنبيهان الأول ما ذكره للمصنف من أن المنصوب بعد المخصوص أو قبله يكون تمييزا أو حالا هو الحق وقال الأخفش
والفارسي هو حال مطلقا وأبو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وابن عصفور إلى أنه تمييز والمشتق حال وأبو حيان الجامد تمييز والمشتق إن أريد
تقييد المدح به كان حالا والتمييز والمعنى جوز وقوعهما ولم يفرق بينهما الثاني اختلف في الأولى من تقديم الحال والتمييز على المخصوص وتأخيرها عنه
فقال الفارسي تقديمهما على المخصوص وتأخيرهما الأولى التأخير

وقل أن يأتي قبله أو بعده بتمييز أو حال على

وقال ابن مالك الأولى التقديم وقال أبو حيان الأولى التقديم
قال الجزولي وابن خروف هما سواء في المدح وقال الجزولي تقديم التمييز
قليل وقال ابن خروف حسن

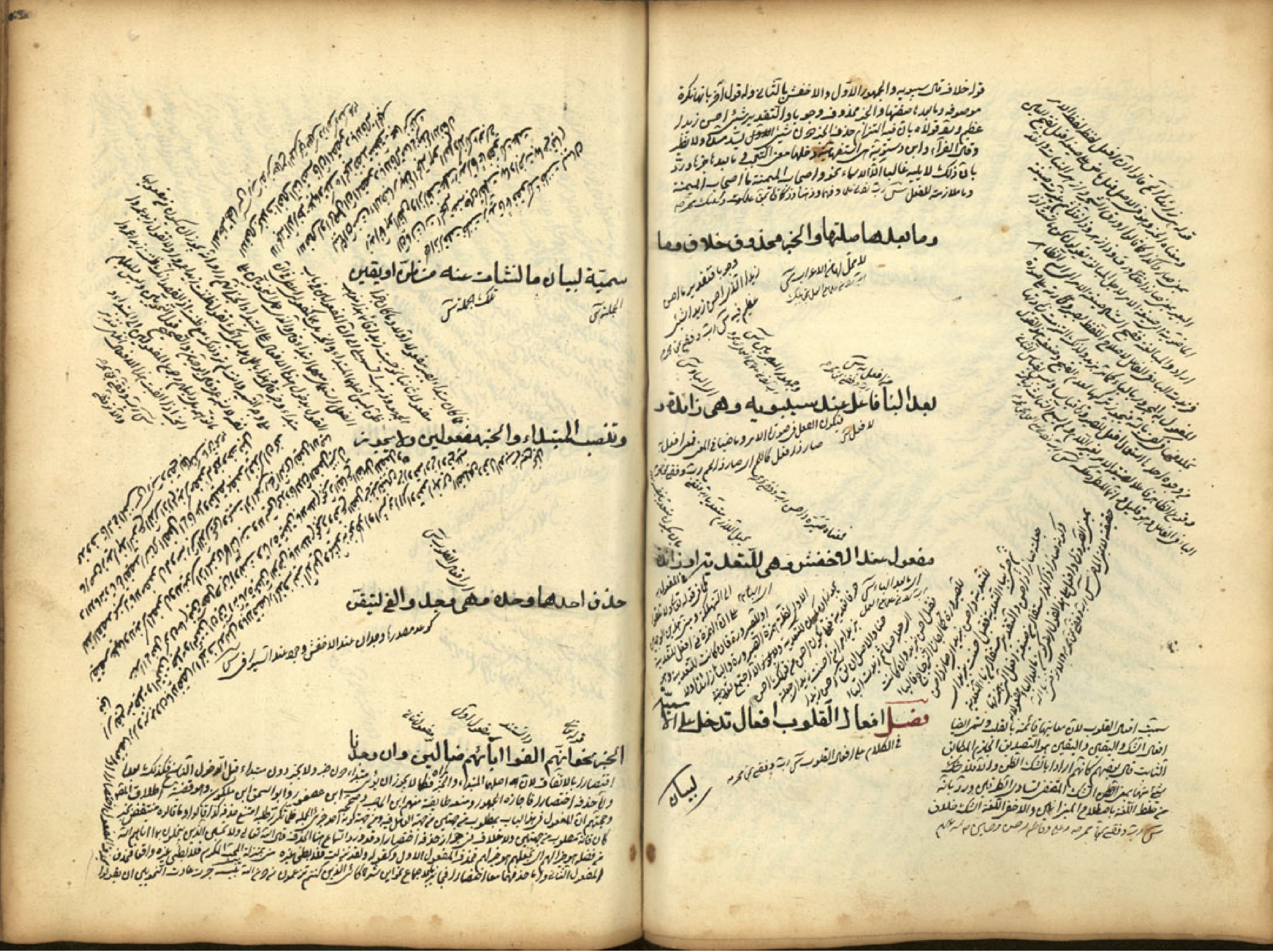
الرفع المخصوص أو بعد

وفقه نحو حبذا الزيدان رجلين وحبذا

زيد راكبا وحبذا أمة هند فصل فعلا

شرط تمييزه إذا كان بعد أن يطابقه في الإفراد والتذكير ومثل حبذا
الزيدان راكبين والزيدون راكبين وكذا تأخير بأنه كان قبل المخصوص فتقول
حبذا راكبا زيد وراكبين الزيدان وكذا الحال وجعل زيدا المخصوص
المخصوص لا يخبر إلا بعد تمام المدح والذم لفظا وتقديرا

التعجب فعلان وضعا لإنشاء التعجب وهما



وما ابطلها اصلها او الخبر محذوف خلاف وما

لبدا البا فاعل عند سيبويه وهي زائدة

مفعول عند الاخفش وهي للتعدية او زائدة

فصل افعال القلوب افعال تدخل على الا

لبيان

سمية لبيان ما النشات عنه من ظن او يقين

وتنصب المبتدا والخبر مفعولين لها نحو

حذف احدهما وحده فهي مجعل والغي لتيقن

الخبر نحو انهم الفوا اباءهم ضالين وان وجدنا

الكثر هم لفاسقين وجعل وزعم للظن نحو قوله

تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن

اناثا وزعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وعلم ورأى

لليقين والغالب اليقين نحو انهم يرونه بعيدا

اي الظن واليقين

ونراه قريبا وظن وخال وحسب لها والغاء

اي الظن واليقين

الاول للقريب والثانية لليقين

فيها الظن نحو حسبت زيدا قائما مسئلة

اي ظننت قائما

واذا توسط بين المبتدأ والخبر او تأخرت

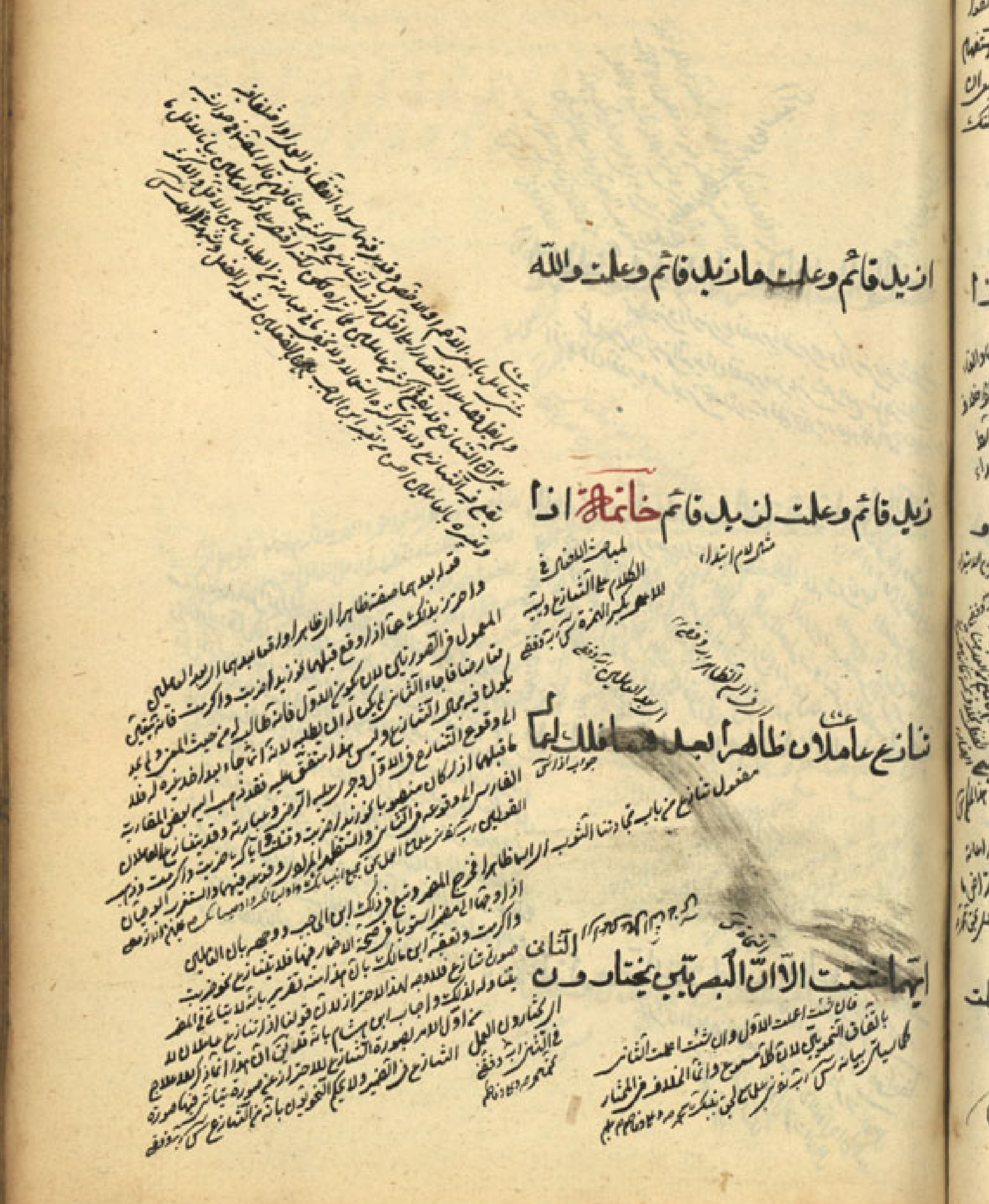
جاز ابطال عملها لفظا ومحلا ويسمى الالغاء

اي لا يعمل ولا يجب

[illegible]

تنبيه اذا تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت زيدا امن هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل مسلط بالاتفاق عليه ولا مانع من العمل واختلفوا
في رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب ووجه بانه لما كان زيد مستفهما عنه من حيث المعنى لان علمت من زيد هو [illegible] مباشرة الاستفهام
لفظا او لان زيد في الواقع هو المعبر عنه بمن ومن لها الصدر [illegible] على الاستفهام فهو مع ما عمل فيه وهذا صور لا يجوز فيها التعليق ولا يجب فينبغي ان
يستثنى من قولهم التعليق واجب [illegible]

نحو زيد علمت قائم وزيد قائم علمت واذا
دخلت على الاستفهام او النفي او اللام او
القسم وجب ابطال عملها لفظا وسمي
التعليق نحو لنعلم اي الحزبين احصى نحو علمت



ازيد قائم وعلمت ما زيد قائم وعلمت والله
زيد قائم وعلمت لزيد قائم خاتمة اذا
تنازع عاملان ظاهرا بعدهما ظاهر فلك اعمال
ايهما شئت الآن البصريين يختارون



الثاني لقربه وعدم استلزام اعماله الفصل

بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها والكوفيون

الاول لسبقه وعدم استلزامه الاضمار قبل

الذكر وانما اعملت اضمرت الفاعل في المهمل

على موافقا للظاهر واما المفعول فالمهمل

ان كان الاول حذف والثاني اضمر له

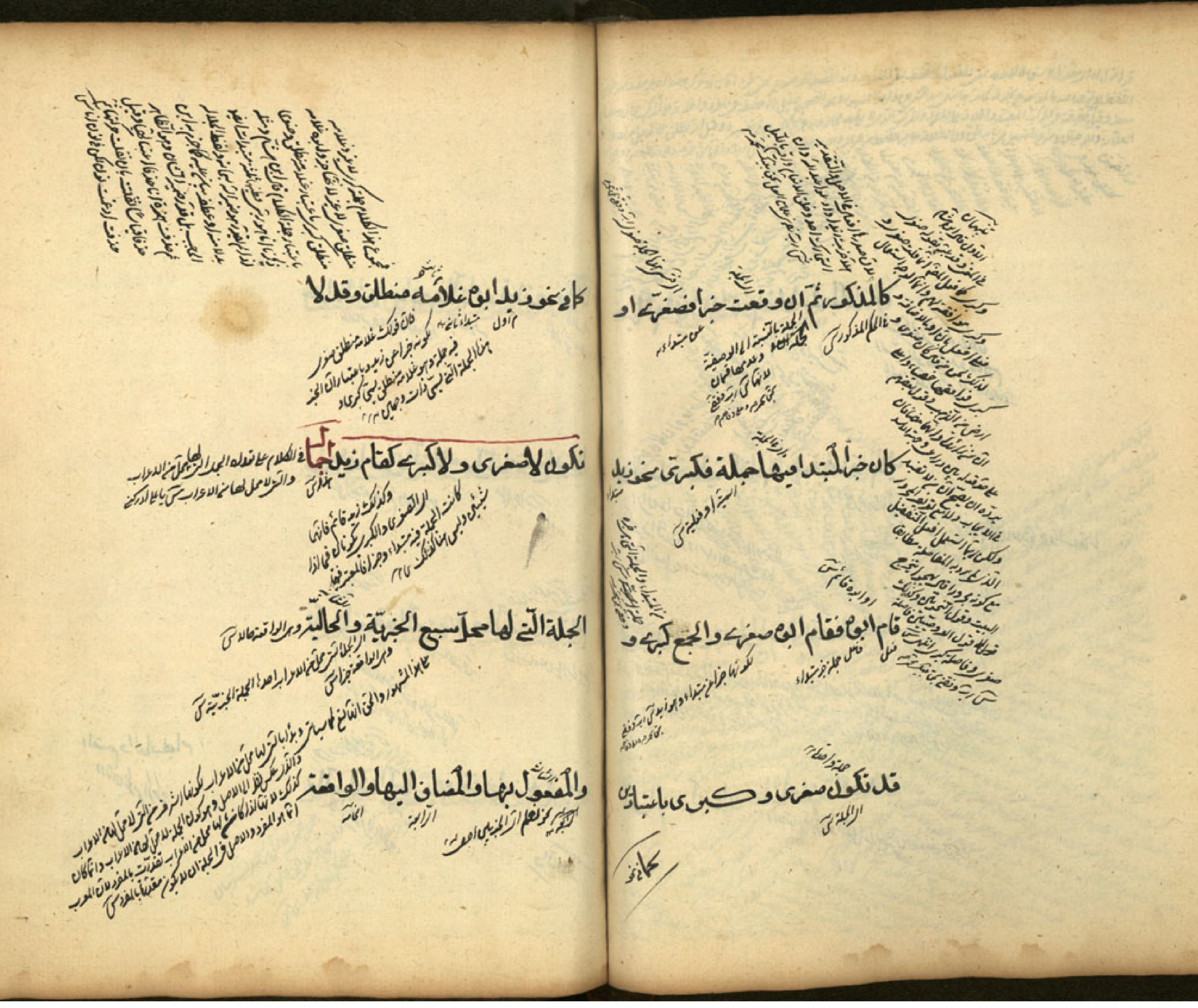
ان يمنع مانع وليس منه نحو حسبني و

حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا



كما قاله بعض المحققين الباب الاول في
الجمل وما يشبهها الجملة قول تضمن كلمتين
بالاسناد فهي اعم من الكلام عند الاكثر فان
بدئت باسم فاسمية نحو زيد قائم وان

خبرا لكم وان زيدا قائم اذ لا عبرة بالحروف
او بفعل ففعلية كقام زيد وهل قام زيد
وزيدا اضربه ويا عبد الله فان احد
من المشركين استجارك لان المقدر



كالمذكور ثم ان وقعت خبرا فصغرى او

كان خبر المبتدا فيها جملة فكبرى نحو زيد

قام ابوه فقام ابوه صغرى والجمع كبرى و

قد تكون صغرى وكبرى باعتبارين

كعمرو زيد ابوه غلامه منطلق وقد لا

تكون لا صغرى ولا كبرى كقام زيد

باب

الجملة التي لها محل سبع الخبرية والحالية

والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة

جواب الشرط جازم والتابعة لمفرد والثانية

الجملة لها محل والتي لا محل لها سبع ايضا

مثل زيد ابوه قائم واخوه شاعر

المستانفة والمعترضة والتفسيرية

والصلة والمجاب بها شرط غير جازم

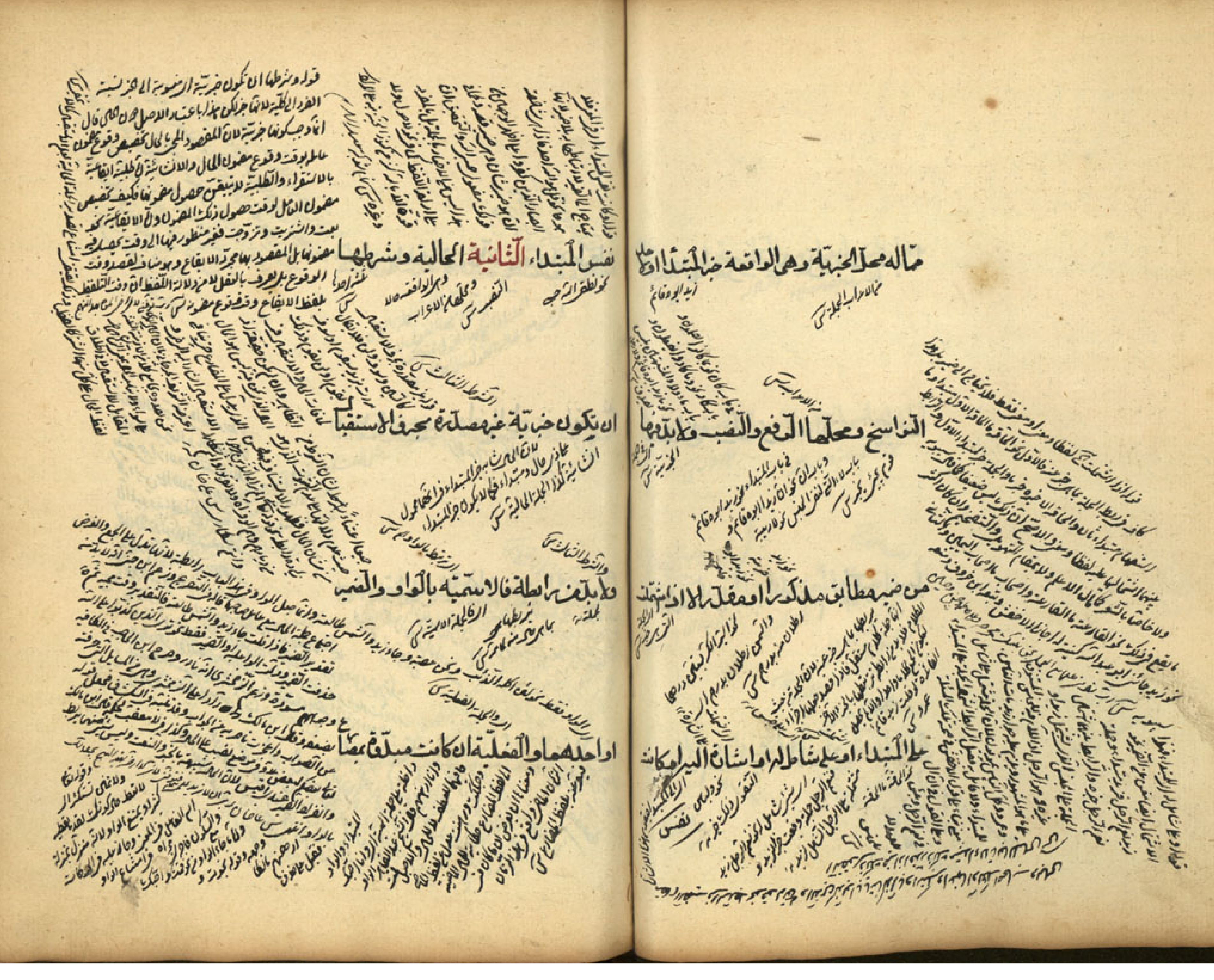
القسم والمجاب بها ما

الجملة لها محل والتي لا محل لها سبع ايضا

المستانفة والمعترضة والتفسيرية م

الصلة والمجاب بها القسم والمجاب بها شرط

غير جازم والتابعة لما لا محل له تفصيل الكل



ما له محل الجملة وهي الواقعة خبر المبتدأ اولا

النواسخ ومحلها الرفع والنصب ولابد فيها

من ضمير مطابق مذكور او مقدر الا اذا كانت

عين المبتدأ او على سائر الروابط اشارة الى المكانه

نفس المبتدأ الثانية الحالية وشرطها

ان يكون خبرية غير مصدرة بمجرد الاستقبال

ولابد من رابطة فالاسمية بالواو والضمير

او احدهما والفعلية ان كانت مبدوة بمضارع

مثبت بلحل قد فالنصب وحله نحو جاء

زيد يسرع ومعها فيه الواو نحو لم تنذرهم

وقد تخلو والاكمل اسميته ولابد معها

المثبت بقد ولو تقديرا الثالثة الواقعة

مفعولا لها او تقع محكية بالقول نحو قال اني

عبد الله ومفعولا ثانيا لباب ظن وثالثا

لباب اعلم ومعلقا عنها العامل نحو لنعلم اي

الحزبين احصى وقد تنوب عن الفاعل فتختص

فجملة زيد عالم في محل النصب على انها نائبة عن الفاعل وفي شرح الجمل لابن بابشاذ واذا قلت قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مفسرة للقول مقدر كانه قال قد قيل قول هو زيد منطلق ومنع هشام ان يجوز زيد منطلق قيل لانه مفسر للفاعل ان نائبه وهو لا يتقدم على فعله انتهى وكذا قال ابو البقاء في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول واضمر لان الجملة بعده تفسره والتقدير واذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى سيد علي خان

ذلك بباب الفعل نحو يقال زيد عالم **الرابعة**

المضاف اليها وتقع بعد ظرف الزمان نحو

والسلام علي يوم ولدت واذكروا اذ انتم

قليلا وبعد حيث ولا يضاف الى الجملة ظرف

المكان

المكان سواها والاكثر اضافتها الى الفعلية

الخامسة الواقعة جواب الشرط جازم

مقرونة بالفاء او اذا الفجائية ومحلها

الجزم نحو ومن يضلل الله فلا هادي له

وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا

هم يقنطون وان ما ان تقم اقم وان قمت

فجملة يقنطون في محل جزم لوقوعها جوابا بالشرط جازم وهو ان لانها اذا صدرت الجملة بمفرد يقبل الجزم لفظا

قمت فالجزم فيه للفعل وحده السادسة

التابعة لمفرد ومحلها بحسبه نحو

واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله او لم يروا الى الطير فوقهم صافات

ويقبضن السابعة التابعة لجملة لها محل وحكمها حكم ما تبعه نحو زيد قام وقعد ابوه

بالعطف على الصغرى وتقع بدلا لا بشرط كونها اوفى بتادية المراد نحو قوله اقول له

ارحل لا تقيمن عندنا التفصيل الاولى مما لا محل لها المستانفة وهي اما المفتتح بها الكلام

او المنقطعة عما قبلها نحو فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا الجملة العامل كتنا

اما الملغاة تسطر بجملة معترضة الثانية المعترضة وهي المتوسطة بين شيئين من شانهما التلازم

توسط اجنبي بينها وتقع غالبا بين الفعل ومعموله والمبتدا وخبره والموصول وصلته

والقسم وجوابه والموصوف وصفته الثالثة المفسرة وهي الفضلة الكاشفة لما تليه

ان مثل عند الله كمثل ادم خلقه من تراب والاصح انه لا محل لها وقيل بحسب ما تفسره

الرابعة صلة الموصول ويشترط كونها خبرية معلومة للمخاطب مشتملة على ضمير

مطابق للمصدق الخامسة الجملة المجاب بها القسم نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين فرع
متى اجتمع شرط وقسم اكتفي بجواب المتقدم منهما الا اذا تقدمهما ذو خبر فيكتفي
بجواب الشرط مطلقا السادسة الجملة المجاب بها شرط غير جازم نحو اذا جئتني اكرمتك وحكمها
الجملة المجاب بها شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا نحو ان تقم اقم السابعة التابعة لما لا محل له نحو
ما جاءني زيد فاكرمته وجاء الذي زارني واكرمته اذا لم تجعل الواو للحال بتقدير قد
خاتمة في حكم الجار والمجرور والظرف اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة فحال
والنكرة المحضة فصفة او غير المحضة فمحتمل لهما كالجملة ولا بد من تعلقهما بالفعل او ما فيه
رائحته ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما صفة او صلة او خبرا او حالا واذا كان كذلك
او اعتمد على نفي او استفهام جاز ان يرفع الفاعل نحو جاء الذي في الدار ابوه وما عندك
احد وافي الله شك فاطر السموات والارض الحديقة الثالثة في المفردات المهمة حرف ترد
لنداء القريب والمتوسط [illegible] وللتسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر
نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وللاستفهام فيطلب بها التصور والتصديق نحو

نحو ازيد في الدار ام عمرو وافي الدار ام في السوق بخلاف هل لاختصاصها بالتصديق
ان بالفتح والتخفيف ترد اسمية وحرفية فالاسمية هي ضمير المخاطب كانت وانتما وانتم
حرف خطاب اتفاقا والحرفية ترد ناصبة للمضارع ومخففة من الثقيلة ومفسرة
وشرطها ان تتوسط بين جملتين اولهما بمعنى القول [illegible]
وزائدة وتقع غالبا بعد لما وبين القسم ولو ان بالكسر ترد شرطية ونافية
نحو ان الكافرون الا في غرور ومخففة من الثقيلة نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون
في قراءة التخفيف ومتى اجتمعت ان وما فالمتاخرة منهما زائدة ان بالفتح والتشديد
حرف تاكيد ومصدر مع معموليها بمصدر من لفظ خبرها ان كان مشتقا او بالكون
ان كان جامدا مثلا نحو بلغني انك منطلق وان هذا زيد ان بالكسر والتشديد
ترد حرف تاكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ولنصبهما وقد تنصب ضمير شان مقدرة
فالجملة خبرها ومرفوعا نحو انكم المبرد في ذلك قوله تعالى ان هذان لساحران ويرد
باضمار الاسم في خبر المبتدا اذ ترد ظرفا للماضي فتدخل على الجملتين او فعلية

اليها اسم زمان نحو يومئذ وللمفاجأة بعد بينما او بينما وإذن هي حرف جواب وجزاء
خلافا لمن ادّعى اسميتها للمستقبل فتنصبه بشرطها وتنتصب نحو إذن اكرمك وتختص بالفعلية
وهي اما الشرطية فبسيطة منزلة احد المشتركين استئنافية وللمفاجأة تختص
بالاسمية وللحال فيها كاختها ام ترد للعطف متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي
المسبوقة ما بعدها بما قبلها وتقع بعد همزة التسوية والاستفهام والمنقطعة
كبل وحرف التعريف وهي لغة حمير أمّا بالفتح والتشديد حرف تفصيل غالبا وفيها معنى
الشرط للزوم الفاء عوض بينها وبين فعلها نحو مهما يكن من شيء فيه اقوال وقد تفارق
التفصيل كالواقعة في اوائل الكتب أمّا بالكسر والتشديد حرف عطف على المشهور
وترد للتفصيل نحو إمّا شاكرا وإمّا كفورا وللإبهام والشك والتخيير والإباحة
ولا بد من تقدمها قبل المعطوف عليه ولا ينفك عن الواو غالبا أيّ بالفتح والتشديد
اسم شرط نحو أيّاً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واسم استفهام نحو أيكم [illegible] تام
ودال على معنى الكمال نحو رجل أيّ رجل ووصلة لنداء ما فيه ال نحو يا

ايها الرجل

يا ايها الرجل وهي موصولة [illegible] الموصولات لاسواها نحو ثم
أيا [illegible] بل حرف عطف تقتضي بعد الايجاب [illegible] الحكم عن المعطوف عليه
الى المعطوف وبعد النفي والنهي تقرير الحكم الاول واثبات ضده للثاني
انفصل [illegible] اليه عند بعض [illegible] ترد للاستئناف [illegible] او [illegible]
وللاضراب [illegible] الى [illegible] [illegible] بل هم [illegible] منهم
والتنبيه [illegible] الله [illegible] اسم بمعنى [illegible] او فعل [illegible] او اسم
فعل بمعنى [illegible] حتى [illegible] او [illegible] [illegible]
تختص بالفعل عند بعض [illegible] الجملة و[illegible] تختص [illegible]
[illegible] وقيل [illegible] [illegible] [illegible] الكوفيين [illegible] على الظرفية
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الشبه [illegible]
الذي [illegible] [illegible] التعقيب [illegible] الترتيب [illegible]
فالحقيقي [illegible] [illegible] [illegible] تقليل
ترتيب [illegible] على سابقتها [illegible] السببية [illegible]
[illegible] التنبيه والتفريع وقيل [illegible] [illegible]
فصيحة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اسما بمعنى يكفي

او حسب نحو فلك اثنك درهم وحرف تقليل مع المضارع وتحقيق مع الماضي

في الباقي فقط بين الالا العفو ثم النزامها في البيت المسكوك به وغيره بحيث يشهد

فقط اسم بمعنى حسب او كلية تتعلق بالفا نحو فقط بل فقط ظرف لاستغراق الماضي

منفيا وفيها خص لما فلا تجامع مستقبلا لكم ضربته وشرطها وليشتركان

في البناء لا فتقارها الى الجملة ولزوم الصدر ويختص الجزائية بالجمع جوازا

ولا استفهاما بنفسه ولزوم افراده كيف شرطية فمعنى الفعلين عند الكوفيين

واستفهامية فتقع خبرا نحو كيف زيد وكيفا فمفعول في نحو كيف ظننت

زيدا وحالا في نحو كيف جاء زيد بل لو ددت شرطية تقتضي ضمان شرطها لامتناع

جزائها وسمي لما حرف جواب لجوابها وتختص بالماضي ولو معنى وتعني ان الشرطية

خلاف البعض وبمعنى ليت تختص لولا وهو لما تحولوا الجملة الاسمية ولا مخرج

امتناع الجزائية وتختص بالاسمية فقلب حرف التحضيض كما قوما واطيع

للتوبيخ فتختص بالماضي والتحضيض والعرض فتختص بالمضارع ولما بلا لما والماضي

جازمة بمضمون الحرف نحو لما فتعت لها في او حرف للوجود في سلبه

الا كلفت لما ... وحرف الاستفهام والقول بغير ها في خبرها ان زيد لمستيتر و...

فالاستفهام ... ونكرة وموصوفة نحو مررت بما معجب لك وصفة نحو لامر ما جد

قصير

قصب الفقر ومنه طيبة زمانا وغيره مانية واستفهاما والحرفية مشبهة

بليس ومصدرية زمانية وغير زمانية وصلة فمنها هل حرف استفهام

وليفرق عن الهمزة لطلب التصديق محله وبلزوم الدخول على

العام ... الشرط واسم ... الاختصاص بالايجاب فلا يقال

هل لم نقم بخلاف الهمزة نحو الم نشرح لك صدرك اللهم اشرح

صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف

اجعل ما اوردناه في هذه التعليقات خالصا لوجهك الكريم

انك انت السميع العليم   فلنختم من الشرح

هذه الرسالة الشريفة

مسمى بالصمدية تمت

يوم الاثنين على يد اقل

طلبه عبد الكريم

غفر الله له اللهم اغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

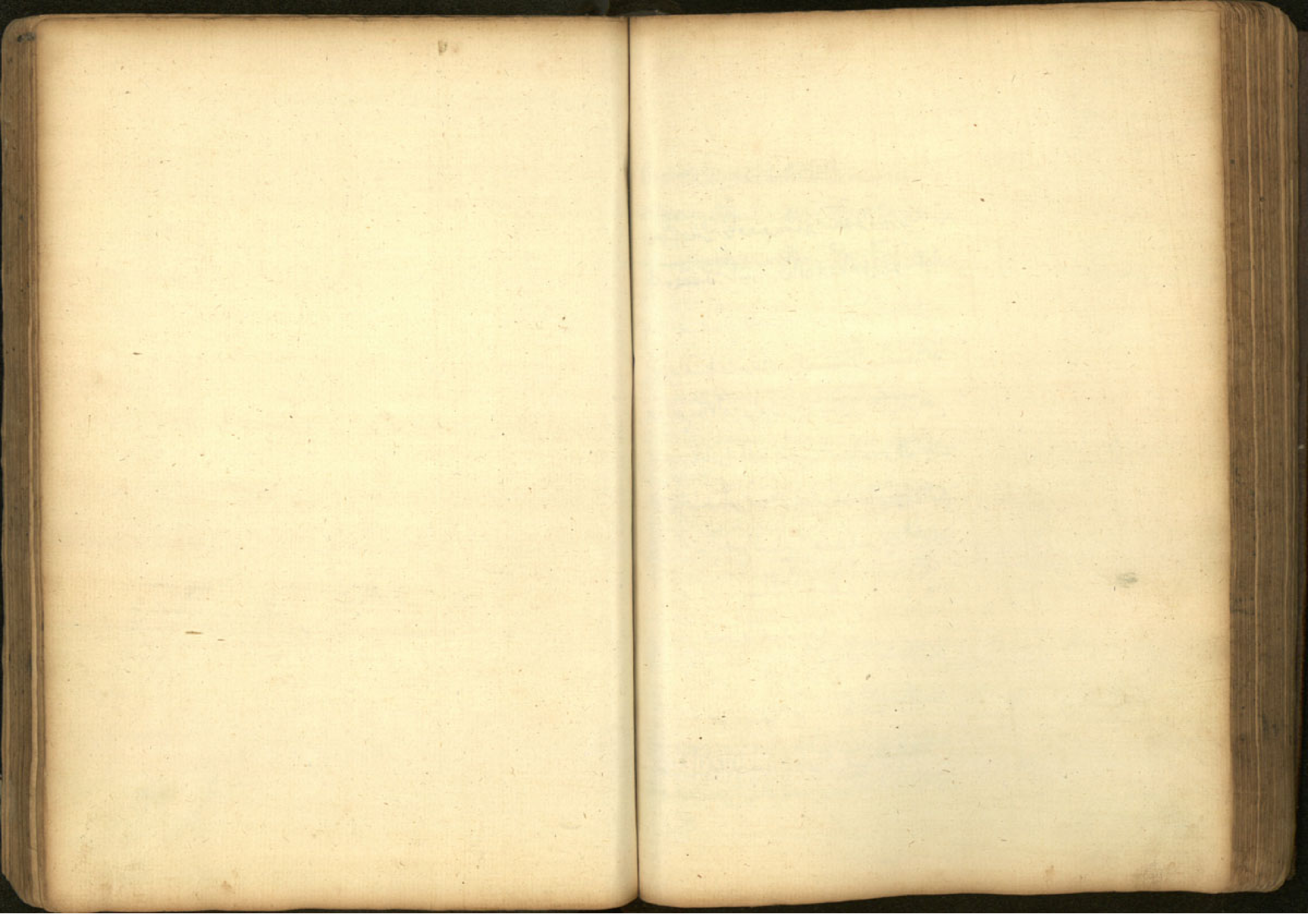
[illegible]

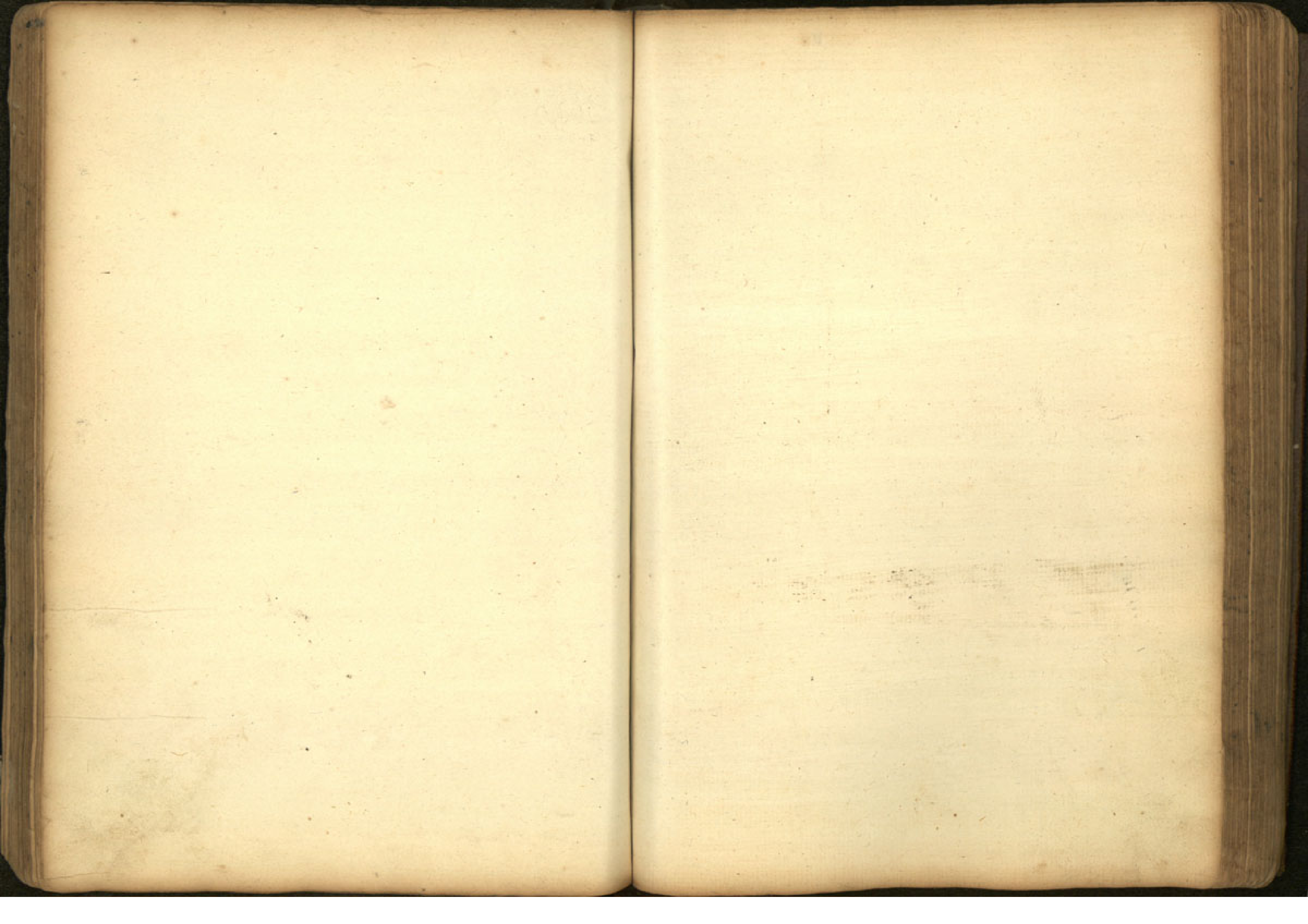
[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]





حمد لغوی شکر لغوی | حمد اصطلاحی و شکر اصطلاحی | حمد لغوی و حمد اصطلاحی | شکر لغوی و اصطلاحی | حمد لغوی و شکر اصطلاحی
عموم من وجه | عموم مطلق | عموم من وجه | عموم مطلق | عموم مطلق

حمد اصطلاحی و شکر لغوی | حمد و مدح
تساوی | عموم مطلق

اول حقیقی ثانی اضافی | اول حقیقی ثانی عرفی | هر دو عرفی | اول عرفی ثانی اضافی
صحیح | صحیح | صحیح | صحیح غیر معتبر

اول اضافی ثانی عرفی | هر دو اضافی | اول اضافی ثانی حقیقی | اول عرفی ثانی حقیقی
صحیح غیر معتبر | صحیح غیر معتبر | باطل | باطل

هر دو عرفی باطل | هر دو حقیقی باطل

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا

الفرق بين الابتداء والافتتاح ان الابتداء سابق بمسبوق والافتتاح بالعكس

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله افتتح بحمد الله بعد البسملة ابتداءً

بخير الكلام واقتداءً بحديث خير الانام عليه وآله

التحية والسلام فان قلت حديث الابتداء مروي في

كل من التسمية والتحميد فكيف التوفيق قلت الابتداء

في حديث التسمية محمول على الحقيقي وفي حديث التحميد

محمول على الاضافي او على العرفي او فيهما على العرفي

الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء نعمة

كان

كان او غيرها قوله والله علم على الاصح للذات الواجب المستجمع

صفات الكمال ولدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام

في قوة ان يقال ان الحمد مطلقا منحصر في حق من هو

مستجمع لجميع صفات الكمال من حيث هو كذلك

فكان كدعوى الشيء ببينة وبرهان فلا يخفى لطفه

قوله الذي هدانا الهداية قيل هي الدلالة الموصلة

الى المطلوب وقيل هي اراءة الطريق

الموصل الى المطلوب والفرق بين المعنيين ان الاول

يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثاني فان الدلالة

على ما يوصل فكيف الى المطلوب والاول منقوض بقوله

تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى

اذ لا يتصور الضلال بعد الوصول الى الحق والثاني

منقوض بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت

فان النبي صلى الله عليه وآله كان شأنه اراءة الطريق



سواء الطريق وجعل لنا

والذي يفهم من كلام المصنف في حاشية الكشاف واهوان
الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين وحينئذ يظهر
انه في كلا التفسيرين وترفع الخلاف من البين ومحصول
كلام المصنف في تلك الحاشية ان الهداية يتعدى الى مفعوله
الثاني تارة بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وتارة بالى
نحو والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وتارة باللام
نحو ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم فمعناها على الاستعمال
الاول هو الايصال وعلى الثاني ارادة الطريق قوله سواء
الطريق اي وسطه الذي يفضي سالكه الى المطلوب البتة و
هذا كناية عن الطريق المستوي والصراط المستقيم انهما
متلازمان فهذا اما دعوة بالطريق المستوي والصراط
المستقيم ثم المراد به اما نفس الامرين معا او خصوص ملة
الاسلام والاول اولى لحصول البراعة الظاهرة بالقياس

التوفيق خير رفيق والصلوة على من ارسله هدى
الى منتهى كتاب وجعل لنا الطريق اما متعلق بجعل واللام
للانتفاع كما قيل في قوله تعالى وجعل لكم الارض فراشا واما
بـ رفيق فيكون تقديم معمول المضاف اليه على المضاف للتخصيص
ظرفا والظرف مما يتوسع فيه فالاول اقرب لفظا والثاني
معنى قوله التوفيق هو توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير
قوله الصلوة هي بمعنى الدعاء اي طلب الرحمة واذا اسند
الى الله تعالى تجرد عن معنى الطلب ويراد به معنى الرحمة
مجازا قوله على من ارسله لم يصرح باسمه تعظيما واجلالا
وتنبيها على انه مما ذكر من الوصف بمرتبة لا تبادر
منه الا اليه واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة
لساير الصفات الكمالية مع ما فيه من التصريح بكونه مرسلا
فان مرتبة الرسالة فوق النبوة فان المرسل هو النبي الذي ارسل
اليه دين وكتاب قوله هدى اما مفعول له لقوله ارسله

هو بالاهتداء حقيق وبنور هديه الاقتداء يليق وعلى آله واصحابه

وحج يراد بالهدى هدى الله حتى يكون فعلا لفاعل الفعل
المعلل به اي حال عن الفاعل بل عن المفعول وحج فالمصدر بمعنى
اسم الفاعل او يقال اطلق على ذي الحال مبالغة تنزيلا على
قوله هو بالاهتداء مصدر مبني للمفعول اي بان يهتدى به و
الجملة صفة لقوله يهدى او يكون حالا من فاعله ان
مهتديا به ويحتمل الاستئناف ايضا وقس على هذا قوله و
بنور هديه الجملة التالية له قوله به متعلق بالاقتداء لا بيليق فان
اقتداءنا به انما يليق بنا لا به فانه كمال لنا لا له وحج تقديم
الظرف لقصد الحصر للاشارة الى ان ملته ناسخة لسائر
الملل الانبياء واما الاقتداء بالائمة فيقال انه اقتداء
به حقيقة او يقال الحصر اضافي بالنسبة الى سائر الانبياء قوله
وعلى آله اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل خص استعماله في
الاشراف فالاهل اعم منه وآل النبي عترته المعصومين قوله
واصحابه

الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق وبعد

واصحابه هم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبي مع الايمان
قوله مناهج جمع المنهج وهو الطريق الواضح قوله الصدق
الخبر والاعتقاد وان طابق الواقع ايضا مطابقة له فان كان الواقع
المفاعلة من الطرفين فمن حيث انه مطابق للواقع با
لكسر يسمى صدقا ومن حيث انه مطابق له بالفتح يسمى حقا
وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقية والمطابقية ايضا
قوله بالتصديق متعلق بقوله سعدوا اي بسبب التصديق والا
يمان بما جاء به النبي قوله صعدوا في معارج الحق يعني بلغوا اقصى
مراتب الحق فان الصعود على جميع مراتبه مستلزم ذلك
قوله بالتحقيق ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مر او مستقر حال
لتبادر محذوف اي هذا الحكم متلبس بالتحقيق اي متحقق
وبعد هو من الظروف وبها حالات ثلث فانها اما ان
يذكر فيها المضاف اليه او لا وعلى الثاني فاما ان يكون نسيا منسيا

فهذا غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق

مبنيا او منصوبا فعلى الاولين معربه وعلى الثالث

مبنية على الضم قوله فهذا هذا اما على التوهم اما او على تقديرها

في نظم الكلام وهذا اشارة الى الامر المرتب الحاضر في الذهن

من المعاني المخصوصة المعبر عنها بالالفاظ المخصوصة او

تلك الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء كان وضع الديباجة

قبل التصنيف او بعده اذ لا وجود للالفاظ المرتبة ولا

المعاني في الخارج فان كانت الاشارة الى الالفاظ فالمراد بالكلام

اللفظي وان كانت الى المعاني فالمراد به الكلام النفسي الذي

يدل عليه الكلام اللفظي قوله غاية تهذيب الكلام حمله على

هذا اما على المبالغة نحو زيد عدل او بناء على ان التقدير

هذا الكلام مهذب غاية التهذيب فحذف المضاف واقيم المفعول

المطلق مقامه ولهذا اعرب باعرابه على طريق مجاز الحذف قوله

في تحرير المنطق والكلام لم يقل في بيانهما لما في لفظ التحرير من الاشارة

الى ان هذا

والكلام وتقريب المرام من تقريب عقايد الاسلام جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام

الى ان هذا البيان خال عن الحشو والزوايد والمنطق الة

قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر والكلام هو

العلم الباحث عن احوال المبدأ والمعاد على نهج قانون الاسلام

وتقريب المرام بالجر عطف على تهذيب الكلام اي

هذا غاية تقريب المرام الى الطبايع والافهام والحمل

على طريق المبالغة او التقدير هذا مقرب غاية التقريب

من تقريب عقايد الاسلام بيان للمرام والاضافة في

عقايد الاسلام بيانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس

الاعتقاد وان كان عبارة عن مجموع الاقرار باللسان و

التصديق بالجنان والعمل بالاركان او كان عبارة عن

مجرد الاقرار باللسان فالاضافة لامية جعلته تبصرة

اي مبصرا ويحتمل التجوز في الاسناد وكذا قوله

تذكرة لدى الافهام بالكسر اي تفهيم الغير اياه او تفهيمه

ونذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوي الافهام سيما الكامل الاعز الحفي محمد بادشاه حبيب الله عليه التحية والسلام لاذ الحق الشفيق قوامه ومن التائيد عصام وعلى الله التوكل

للغير والاول للمتعلم والثاني للمعلم من ذوي الافهام

بفتح الهمزة جمع فهم والظرف اما في موضع الحال من فاعل يتذكر او متعلق بيتذكر بتضمين معنى الاخذ

التعلم اي يتذكر اخذا او متعلما من اولي الافهام

فهذا ايضا يحتمل الوجهين سيما اللفظ بمعنى المثل

يقال هما سيان اي مثلان واصل سيما لا سيما حذف

لا في اللفظ لكنه مراد وما زائدة او موصولة او موصوفة

وهذا اصله ثم استعمل بمعنى خصوصا وقيما بعده ثلاثة

اوجه الحفي الشفيق اي اللائق قوامه اي

ما يقوم به امره التائيد اي التقوية من الايد بمعنى القوة

عصام اي ما يحفظ به امره من الذلل وعلى الله

قدم الظرف ههنا القصد الحصر وفي قوله به لرعاية السجع

ايضا التوكل هو التمسك بالحق والانقطاع عن الخلق

ومنه الاعتصام القسم الاول في المنطق من مقدمة

عن الخلق الاعتصام التشبث والتمسك القسم

الاول لما علم ضمنا في قوله في تحرير المنطق والكلام ان كتابه

مرتب على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا فيصح تعريف

القسم الاول بلام العهد لكونه معهودا ضمنا وهذا

بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها سابقا فلم تكن معهودة

فلهذا نكرها وقال مقدمة في المنطق فان قيل اليس

المراد القسم الاول الا المسائل المنطقية فما توجيه الظرفية

قلت يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ والعبارات

ويراد بالمنطق المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في

بيان هذه المعاني ويحتمل وجوه اخر والتفصيل ان القسم الاول

عبارة عن احد معان سبعة الالفاظ المعينة والنقوش او

المركب من الاثنين او الثلاثة والمنطق عبارة عن احد معانيه

الخمسة اما الملكة او العلم بجميع المسائل او بالقدر المعتد

به الذي يحصل به العصمة او نفس المسائل جميعا او نفس
القدر المعتد به الذي به حصل العصمة فيحصل من ملاحظة
الجملة مع السبعة خمسة وثلثون احتمالا القدر في
بعضها البيان وفي بعضها التحصيل والحصول حيثما وجد
العقل السليم مناسبا قوله مقدمة اي هذه المقدمة تبين
فيها امور ثلثة رسم المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه
وهي ماخوذة من مقدمة الجيش والمراد ههنا منها ما
الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارة فالمقدمة طائفة من
الكلام قدمت امام المقصود لارتباط المقصود بها
ونفعها فيه وان كان عبارة عن المعاني فالاحسن المقدمة
طائفة من معان يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع ويجوز
الاحتمالات الاخر في الكتاب ليستدعي جوازها في المقدمة
التي هي جزئه لكن القوم لم يزيدوا على الالفاظ والمعاني

العلم ان كان اذعانا للنسبة فتصديق والا فتصور

في هذا الباب قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء عند
العقل والمصنف لم يتعرض لتعريفه اما لكفاية التصور بوجه
ما في مقام التقسيم واما لان التعريف العلم مشهور مستغني
واما لان العلم بديهي التصور على ما قيل قوله ان كان اذعانا
اي اعتقادا بالنسبة الخبرية الثبوتية كالاذعان بان زيدا
قائم او السلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم فقلنا اختار
الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان والحكم دون المجموع
المركب منه ومن تصور الكل فان كان عند الامام الرازي
واختار مذهب القدماء حيث جعل متعلق الاذعان وحكم الا
الذي هو جزء الاخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية
او السلبية لا وقوع النسبة الثبوتية التقييدية او لا
وقوعها وشيئا [illegible] اجزاء القضية في مباحث
القضايا قوله والا فتصور سواء كان ادراكا لا مع واحدة

به الذي يحصل به العصمة او نفس المسائل جميعا او نفس
القدر المعتد به الذي به حصول العصمة فيحصل من ملاحظة
ضربه مع السبعة خمسة وثلثون احتمالا القدر في
بعضها البيان وفي بعضها التحصيل والحصول حيثما وجد
العقل السليم مناسبا قوله مقدمة اي هذه مقدمة
فيها امور ثلثة رسم المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه
وهي ماخوذة من مقدمة الجيش والمراد هاهنا منها ما
الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات فالمقدمة طائفة من
الكلام قدمت امام المقصود لارتباط المقصود بها
ونفعها فيه وان كان عبارة عن المعاني فالمقدمة
طائفة من معان يوجب الاطلاع عليها في الشروع وبصيرة
الاحتمالات الاخر في الكتاب ليستدعي جوانها في المقدمة
التي هي جزئه لكن القوم لم يذكروا الاعلى الالفاظ والمعاني في

العلم ان كان اذعانا للنسبة فتصديق والا فتصور

في هذا الباب قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشئ عند
العقل والقوم لم يتعرضوا لتعريفه اما لكفاية التصور بوجه
ما في مقام التقسيم واما لان تعريف العلم مشهور مستغني
واما لان العلم بديهي التصور على ما قيل قوله ان كان اذعانا
اي اعتقادا بالنسبة الخبرية الثبوتية كالاذعان بان زيدا
قائم او السلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم فقد اختار
الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان والحكم دون المجموع
المركب منه ومن تصور الطرفين كما زعمه الامام الرازي
واختار مذهب القدماء حيث جعل متعلق الاذعان والحكم
الذي هو جزء الاخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية
او السلبية لا وقوع النسبة الثبوتية التقييدية او لا
وقوعها كما نسب الى المتاخرين اجزاء القضية في مباحث
القضايا قوله والا فتصور سواء كان ادراكا لامر واحد

وينقسمان بالضرورة والاكتساب بالنظر

كتصور زيد او لامور متعددة بدون نسبة كتصور
زيد وعمرو او مع نسبة غير تامة لا يصح السكوت
عليها كتصور غلام زيد او مع نسبة تامة انشائية
كتصور اضرب او خبرية مدركة بادراك غير اذعاني كما
في صورة التخيل والشك والوهم **قوله** فينقسمان الا
انقسام بمعنى القسمة على ما في الاساس اي يقسم التصور
والتصديق كل منهما الى الضرورة اي الحصول بلا نظر و
الاكتساب اي الحصول بالنظر فيا خذ التصور قسما من
الضرورة فيصير ضروريا او قسما من الاكتساب فيصير كسبيا وكذا
الحال في التصديق فالمذكور في هذه العبارة صريحا هو انقسام
الضرورة والاكتساب ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق
الى الضروري والكسبي ضمنا وكناية وهي ابلغ واحسن من
التصريح **قوله** بالضرورة اشارة الى ان هذه القسمة بديهية

وهو ملاحظة المعقول وقد يقع فيه الخطاء فمنهم لتحصيل المجهول

لا يحتاج الى تجشم استدلال كان تنكر القوم وذلك لانا
اذا رجعنا الى وجداننا وجدنا ان من التصورات ماهو
حاصل لنا بلا نظر كتصور الحرارة والبرودة ومنها ماهو
حاصل لنا بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك والجن وكذلك
من التصديقات ما يحصل بلا نظر كالتصديق بان الشمس
مشرقة والنار محرقة ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بان
العالم حادث والصانع موجود **قوله** وهو ملاحظة المعقول
لتحصيل المجهول اي النظر توجه النفس نحو الامر المعلوم لتحصيل
امر غير معلوم وفي عدوله عن لفظ المعلوم الى المعقول فوايد
منها التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف ومنها
التنبيه على ان الفكر انما يجري في المعقولات اي الامور الكلية
الحاصلة في العقل دون الامور الجزئية فان الجزئية لا يكون كاسبا
ولا مكتسبا ومنها رعاية السجع **قوله** منه الخطاء مدلل ان

قد ينتهي الى نتيجة كحدوث العالم ثم فكر آخر ينتهي الى
نقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطأ لا محالة والا
لزم اجتماع النقيضين فلا بد من قاعدة كلية لو روعيت
لم يقع خطاء في الفكر وهو المنطق فقد ثبت احتياج الناس
الى المنطق في العصمة عن الخطاء في الفكر بثلث مقدمات
الاولى ان العلم اما تصور واما تصديق والثانية ان كلا
منهما اما يحصل بلا نظر او يحصل بالنظر والثالثة ان
النظر قد يقع فيه الخطاء فهذه المقدمات الثلث تفيد
احتياج الناس في التحرز عن الخطاء في الفكر الى قانون وذلك
هو المنطق وعلم من هذا التعريف للمنطق ايضا بانه قانون
تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر فههنا علم امران من
الامور الثلث التي وضعت المقدمة لبيانها بقي الكلام في الثالث
وهو تحقيق ان موضوع المنطق ماذا فاشار اليه بقوله

موضوعه

فاحتيج الى قانون تعصم عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم التصوري

موضوعه الخ قوله قانون القانون لفظ يوناني او سرياني
موضوع في الاصل لمسطر الكتابة وفي الاصطلاح قضية كلية
يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول النحاة كل فاعل مرفوع
فانه حكم كلي يعلم منه احوال جزئيات الفاعل قوله وموضوعه
اي موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والعوارض
الذاتية ما يعرض الشيء اما اولا بالذات كالتعجب اللاحق
للانسان من حيث انه انسان او بواسطة امر مساو
لذلك الشيء كالضحك الذي يعرض حقيقة للمتعجب ثم ينسب
عرضه الى الانسان بالعرض وبالمجاز فافهم قوله المعلوم
التصوري اعلم ان موضوع المنطق هو المعرف والحجة اما المعرف
فهو عبارة عن المعلوم التصوري ولكن لا مطلقا بل من حيث
انه يوصل الى مجهول تصوري كالحيوان الناطق الموصل الى
تصور الانسان واما المعلوم التصوري الذي لا يوصل الى

والتصديقي من حيث انه يوصل الى مجهول تصوري فيسمى معرفا او تصديقي فيسمى حجة فصل دلالة اللفظ المفصل الاول في التصورات دلالة اللفظ

مجهول تصوري فلا يسمى معرفا والمنطقي لا يبحث عنه لا

الجزئية المعلومة كزيد وعمرو واما الحجة عبارة عن

المعلوم التصديقي لكن لا مطلقا بل من حيث انه يوصل

الى مجهول تصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث

الموصل الى التصديقي بقولنا العالم حادث واما ما لا يوصل

كقولنا النار حارة مثلا فليس حجة والمنطقي لا ينظر فيه

بل المنطقي يبحث عن المعرف والحجة من حيث انهما كيف ينبغي

ان يرتبا حتى يوصل الى المجهول التصوري والتصديقي

قوله معرفا لانه يعرف به المجهول التصوري قوله حجة

لانها تصير سببا للغلبة على الخصم والحجة في اللغة الغلبة

فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب قوله دلالة اللفظ

قد علمت ان نظر المنطقي بالذات انما هو في المعرف والحجة و

هما من قبيل المعنى لا الالفاظ الا انه كما تعارف ذكر

الحد

الحد والغاية والموضوع في صدر الكتب المنطقية ليفيد

بصيرة في الشروع كذلك تعارفوا ايراد مباحث الالفاظ

بعد المقدمة لتعين على الافادة والاستفادة وذلك

بان تبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات

اهل هذا العلم من التصور والمركب والكلي والجزئي والا

المتواطي والمشكك وغيرها فالبحث عن الالفاظ

لتحصيل الافادة والاستفادة وهما انما يكونان بالدلالة

فلذلك مبدأ بذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم

من العلم به العلم بشيء اخر والاول هو الدال والثاني هو

المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية و

الا فغير لفظية وكل منهما ان كان بسبب وضع الواضع

وتعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية كدلالة لفظة زيد

على ذاته ودلالة الدوال الاربع على مدلولاتها وان

على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ولا بد من اللزوم

كان بسبب اقتضاء الطبع كحدوث الدال عند عروض
المدلول طبعية كدلالة لفظ اح اح على وجع الصدر
ودلالة سرعة النبض على الحمى وان كان بسبب
غير الوضع والطبع فعقلية كدلالة لفظ دير المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ وكدلالة الدخان
على وجود النار فاقسام الدلالة ستة والمقصود بالبحث ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها
مدار الافادة والاستفادة وهي ينقسم الى المطابقة
والتضمن والالتزام لان دلالة اللفظ بسبب الوضع
اما على تمام ماهية الموضوع له او على جزئه او على
امر هو الخارج عنه ولازم له قوله ولا بد اي في دلالة
الالتزام قوله من اللزوم اي كون الامر الخارج بحيث يستلزم
تصور الموضوع له بدونه سواء كان هذا اللزوم

اللزوم عقلا او عرفا وثلثهما المطابقة ولو تقديرا ولا عكس

اللزوم عقلا كالبصر بالنسبة الى العمى او عرفا كالجود
بالنسبة الى الحاتم قوله وثلثهما المطابقة ولو تقديرا
اذ لا شك ان الدلالة الوضعية على جزء المسمى ولازمه
فرع الدلالة على المسمى سواء كانت الدلالة على المسمى محققة
بان يطلق اللفظ ويراد به المسمى ويفهم منه الجزء
واللازم بالطبع او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ في الجزء او
او اللازم فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق هناك
بالفعل الا انها واقعة تقديرا بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو
قصد من اللفظ كان دالا عليه مطابقة والى هذا
اشار بقوله ولو تقديرا قوله ولا عكس اذ يجوز ان يكون
اللفظ معنى بسيط لا جزء له ولا لازم له فيتحقق المطابقة
بدون التضمن والالتزام وان كان له معنى مركب لا لازم
له يتحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط

والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب وهو اما تام

لم يلزم ذهنه يتحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام
غير واقع في شيء من الطرفين قوله والموضوع اي
اللفظ الموضوع ان اريد دلالة جزء منه على جزء معناه
فهو المركب والا فهو المفرد فالمركب ولا انما يتحقق
بتحقق امور اربعة الاول ان يكون للفظ جزء والثاني
ان يكون لمعناه جزء والثالث ان يدل جزء لفظه على
جزء معناه والرابع ان يكون هذه الدلالة مرادة فبا
نتفاء كل من الصور الاربع حصل للمفرد فللمركب قسم
واحد وللمفرد اقسام اربع اما الاول ما لا جزء للفظه
نحو ا والثاني ما لا جزء لمعناه نحو لفظ الله والثالث
ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه كعبد الله
علما والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن الدلالة
غير مقصودة كالحيوان الناطق علما للانسان قوله اما تام

خبر او انشاء واما ناقص تقييدي او غيره والا فمفرد وهو ان استقل فمع الدلالة بهيئته على
احد الازمنة الثلاثة

اما تام اي يصح السكوت عليه كزيد قائم قوله خبر ان
احتمل الصدق والكذب اي يكون من شانه ان يتصف
بهما بان يقال له صادق او كاذب قوله او انشاء ان لم
يحتملهما قوله واما ناقص اي لم يصح السكوت عليه قوله
تقييدي ان كان الجزء الثاني قيدا للاول نحو غلام زيد
ورجل فاضل وقائم في الدار قوله او غيره ان لم يكن الثاني
قيدا للاول نحو في الدار وخمسة عشر قوله والا فمفرد
د وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه قوله ان
استقل اي في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم
ضميمه قوله بهيئته بان يكون بحيث كلما تحققت هيئته
التركيبية في مادة موضوعة متصرف فيها فهم واحد من الا
زمنة الثلاثة مثلا هيئة نصر ملتئمة من ثلاثة حروف
مفتوحة متوالية كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان

والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب فهو اما تام

لمهوز[illegible] يتحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام

غير واقع في شيء من الطرفين **قوله** والموضوع له اي

اللفظ الموضوع ان اريد دلالة جزء منه على جزء معناه

فهو المركب والا فهو المفرد فالمركب ولكنه انما يتحقق

بتحقق امور اربعة الاول ان يكون للفظ جزء والثاني

ان يكون لمعناه جزء والثالث ان يدل جزء لفظه على

جزء معناه والرابع ان يكون هذه الدلالة مرادة فبا

نتفاء كل من الصور الاربع حصل للمفرد فللمركب قسم

واحد وللمفرد اقسام اربع اما الاول ما لا جزء للفظ

نحو ا والثاني ما لا جزء لمعناه نحو لفظ الله والثالث

ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله

علما والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن الدلالة

غير مقصودة كالحيوان الناطق علما لانسان في **قوله** اما تام

خبر او انشاء واما ناقص تقييدي او غيره والا فمفرد وهو ان استقل فمع الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلثة

اما تام اي يصح السكوت عليه كزيد قائم **قوله** خبر ان

احتمل الصدق والكذب اي يكون من شانه ان يتصف

بهما بان يقال له صادق او كاذب **قوله** او انشاء ان لم

يحتملهما **قوله** واما ناقص اي لا يصح السكوت عليه **قوله**

تقييدي ان كان الجزء الثاني قيدا للاول نحو غلام زيد

ورجل فاضل وقائم في الدار **قوله** او غيره ان لم يكن الثاني

قيدا للاول نحو في الدار وخمسة عشر **قوله** والا فمفرد

وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه **قوله** ان

استقل اي في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم

ضميمة **قوله** بهيئته بان يكون بحيث كلما تحققت هيئة

التركيبية في مادة موضوعة متصرف فيها فهم واحد من الا

زمنة الثلثة مثلا هيئة نصر ملتئمة من ثلثة حروف

مفتوحة متوالية كما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان

كلمة وبلفظها اسم في الافادة وايضا ان اتحد معناه مع تشخصه وضعا

فلا يكون تحققها في ضمن مادة موضوعة متصرفة فيها

فلابد التفض بنحو جسق وبسق وجحر قوله كلمة في

اصطلاح المنطقيين وفعل في عرف النحاة قوله والا اي وان

ان لم يستقل في الدلالة فاداة في عرف المنطق وحرف

في عرف النحاة قوله ايضا مفعول مطلق لفعل محذوف

اي آض ايضا اي رجع رجوعا وفيه اشارة الى

ان هذه القسمة ايضا لمطلق المفرد لا للاسم

وفيه بحث فانه يقتضي ان يكون الفعل والحرف اذا

كانا متحدي المعنى داخلين في العلم او المتواطي او

المشكك مع انهم لا يسمونها بهذه الاسامي بل قد

تحقق في موضعه ان معنيهما لا يتصفا بالكلية والجزئية

تامل فيه قوله ان اتحد معناه اي وحد معناه قوله تشخصه

اي جزئية قوله وضعا اي معناه بحسب الوضع دون

الاستعمال

علم وبلاحية متواطي ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوتت باولية او اولوية

الاستعمال فانه ما يكون مدلوله كليا في الاصل وتشخصها

في الاستعمال كاسماء الاشارة على راي المصنف

وليسمى علما وههنا كلام وهو ان المراد بالمعنى في

هذا القسم اما الموضوع له تحقيقا او ما استعمل فيه

اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحقيقا او تاويلا فعلى

الاول لا يصح عد الحقيقة والمجاز من اقسام متكثرة

المعنى وعلى الثاني يدخل اسماء الاشارة على مذهب

المصنف في متكثرة المعنى او يخرج عن متحد المعنى فلا حاجة

في اخراجها الى التقييد بقوله وضعا ان تساوت اي

يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك الافراد على السوية

ان تفاوتت اي يكون هذا المفهوم على افراده

بعض على افراده مقدما على صدقه على بعض آخر بالعلية

او يكون صدقه على بعض اولى وانسب من صدقه

وان كثر فان وضع لكل فمشترك والا فان اشتهر في الثاني فمنقول ينسب الى الناقل والا

على بعض آخر وعرضه بقوله ان تفاوتت باولية

او باولوية مثلا فان التشكيك لا ينحصر فيهما بل

قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة والضعف

قوله وان كثر معناه اي المستعمل هو فيه فلا يخلو اما ان يكون

موضوعا لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بوضع على

حدة او لا يكون كذلك والاول يسمى مشتركا كالعين

للباصرة وللذهب وللذات وللركبة وعلى الثاني

فلا محالة يكون اللفظ موضوعا لواحد من تلك

المعاني اذ المقصود قسم من اللفظ الموضوع ثم انه استعمل

في معنى آخر فان اشتهر في هذا المعنى الثاني وترك استعماله

في المعنى الاول بحيث يتبادر من معنى الثاني اذا اطلق

مجردا عن القرائن فهذا يسمى منقولا وان لم يشتهر

في الثاني ولم يهجر في الاول يستعمل تارة في الاول واخرى

في الثاني

فحقيقة ومجاز فصل المفهوم ان امتنع فرض صدقه

في الثاني فان استعمل في الاول اي المعنى الموضوع له يسمى

اللفظ حقيقة وان استعمل في الثاني اي الذي هو

غير الموضوع له يسمى مجازا ثم اعلم ان المنقول لا بد له من

ناقل من المعنى الاول الاصلي المنقول عنه الى المعنى الثاني

المنقول اليه فهذا الناقل اما اهل الشرع او اهل

العرف العام او اهل عرف واصطلاح خاص كالنحو

مثلا فعلى الاول يسمى منقولا شرعيا وعلى الثاني

يسمى عرفيا وعلى الثالث اصطلاحيا والى هذا اشار

المص بقوله ينسب الى الناقل قوله المفهوم اي ما يحصل عند

العقل اعلم ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار انه فهم منه

يسمى مفهوما وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى وباعتبار

ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولا قوله فرض صدقه

الفرض ههنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير فانه لا يستحيل تقدير

صدق الجزئي على كليتين قوله امتنعت افراده في الخارج

كشريك الباري تعالى و امكنت اسه لم يمتنع افراده في

الخارج فيشتمل الواجب و الممكن الخاص كليهما قوله ولم

يوجد كالعنقاء فقط مع امكان الغير كالشمس

او علم مه كمعلومات الباري عز اسمه و كالنفس

الناطقة على مذهب الحكما قوله فمتباينان اي كل كليتين

لا بد ان يتحقق بينهما احدى النسب الاربع التباين

الكلي والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه

وذلك لانهما اما ان لا يصدق شيء منهما على شيء من ا

فراد الآخر او يصدق فعلى الاول متباينان كالانسان

والحجر وعلى الثاني فاما ان لا يكون ههنا صدق كلي من

جانب اصلا او يكون فعلى الاول فهما اعم واخص من وجه

كالحيوان والابيض وعلى الثاني فاما ان يكون الصدق الـ

الكلي

فمتساويان ونقيضاهما كذلك

الكلي من الجانبين او من جانب واحد فعلى الاول فهما

متساويان كالانسان والناطق وعلى الثاني فهما اعم و

اخص مطلقا كالحيوان والانسان ومرجع التساوي الى

موجبتين كليتين نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان

ومرجع التباين الى سالبتين كليتين مثل لا شيء من الا

نسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان ومرجع العموم

والخصوص مطلقا الى موجبة كلية موضوعها الاخص

ومحمولها الاعم وسالبة جزئية موضوعها الاعم و

محمولها الاخص نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان

ليس بانسان ومرجع العموم والخصوص من وجه

الى موجبة جزئية وسالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان

ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحيوان

ونقيضاهما كذلك يعني ان نقيضي المتساويين

او من جانب فقط فالأعم والأخص مطلقا ونقيضاهما بالعكس

ايضا متساويان اي كل ما صدق عليه احد النقيضين
صدق عليه نقيض الآخر اذ لو صدق احدهما بدون
يصدق مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين
فيصدق عين الآخر بدون عين الأول لامتناع اجتماع
النقيضين وهذا يخالف التساوي بين العينين مثلا
لو صدق اللاانسان على شيء ولم يصدق عليه اللاناطق
لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق هنا بدون الانسان
هذا خلف ونقيضهما بالعكس اي نقيض الأعم والأخص
مطلقا ايضا اعم واخص مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض
الأعم اخص ونقيض الأخص اعم بمعنى كلما صدق عليه نقيض
الأعم صدق عليه نقيض الأخص وليس كلما صدق عليه نقيض
الأخص صدق عليه نقيض الأعم اما الأول فلأنه لو صدق
نقيض الأعم على شيء بدون نقيض الأخص لصدق مع عين الأخص فيصدق

والأعم من وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي

عين الأخص بدون عين الأعم هذا خلف مثلا لو صدق
اللاحيوان على شيء بدون اللاانسان لصدق عليه الانسان
ويمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين
فيصدق الانسان بدون الحيوان واما الثاني فلأنه بعد
ما ثبت ان كل نقيض الأعم نقيض الأخص لو كان كل نقيض الأخص
نقيض الأعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضا
هما اعني العينان متساويين لما مر وقد كان العينان
اعم واخص مطلقا هذا خلف والأعم من وجه اي
وان لم يتصادقا كليا من الجانبين ولا من جانب واحد اصلا
فمن وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي التباين الجزئي هو صدق كل
من الطرفين بدون الآخر في الجملة فان صدقا معا ايضا كان
بينهما عموم وخصوص من وجه وان لم يصدقا معا
اصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في

كالمتباينين

ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي
ايضاً ثم ان الامرين الذين بينهما عموم من وجه قد
يكون بين نقيضيهما ايضا العموم من وجه كالحيوان و لا
ابيض فان بين نقيضيهما وهما اللاحيوان و الا ابيض ايضاً
عموم من وجه وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان
و اللاانسان فان بينهما عموم من وجه وبين نقيضيهما
وهما اللاحيوان والانسان مباينة كلية فلهذا قالوا ان
بين نقيضي الاعم والاخص من وجه تباين جزئي لا العموم
من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط كالمتباينين اي
كما ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية
كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي فانه لما صدق
كل من العينين مع نقيض الاخر صدق كل من النقيضين مع عين
الاخر فصدق كل من النقيضين بدون الاخر في الجملة وهو

وقد يقال الجزئي

وهو التباين الجزئي ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين
الكلي كالموجود والمعدوم فان بين نقيضيهما وهما اللا
موجود و اللامعدوم ايضا تباين كلي وقد يتحقق في
ضمن العموم من وجه كالانسان والحجر فان بين نقيضيهما
وهما اللاانسان واللاحجر عموما من وجه فلذا قالوا
ان بين نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح في الكل هذا
واعلم ان المصنف اخر ذكر نقيضي المتباينين لوجهين الاول
قصد الاختصار لقياسه على نقيضي الاعم والاخص من وجه
والثاني ان تصور التباين الجزئي من حيث انه مجرد عن خصوصية
فرديه موقوف على تصور فرديه الذين هما العموم من
وجه والتباين الكلي فقبل ذكر فرديه كليهما لا يتأتى ذكره
وقد يقال الجزئي يعني ان لفظ الجزئي كما يطلق على
المفهوم الذي يمتنع ان يجوز صدقه على كثيرين كذلك يطلق
على الاخص

على الاخص وهو اعم

على الاخص من شيء وعلى الاول بقيد الحقيقي

وعلى الثاني بالاضافة والجزئي بمعنى الثاني اعم منه

بالمعنى الاول اذ كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم

عام واقله المفهوم والشيء والامر ولا عكس اذ الجزئي

الاضافي قد يكون كليا كالانسان بالنسبة الى الحيوان

وذلك ان تحمل قوله وهو اعم على انه جواب سؤال

مقدر كان قائلا يقول الاخص على ما علم سابقا هو

الكلي الذي يصدق عليه كلي اخر صدقا كليا ولا يصدق هو

على ذلك الاخر كذلك والجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون كليا

بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي الاضافي بالاخص

بهذا المعنى تفسير للاعم بالاخص فاجاب بقوله وهو اعم

اي الاخص المذكور ههنا اعم من الاخص المعلوم انفا منه

يعلم ان الجزئي بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فنعلم بيان

النسبة

والكليات خمس الاول الجنس وهو المقول على الكثيرين المختلفين بالحقائق في جواب ما هو

النسبة التامة وهذا من فوائد بعض مشايخنا

طاب الله ثراه قوله والكليات اي الكليات التي لها افراد

بحسب نفس الامر في الذهن او في الخارج منحصرة في

خمسة انواع واما الكليات الفرضية التي لا مصداق

لها خارجا ولا ذهنا فلا يتعلق بالبحث عنها غرض

يعتد به ثم الكلي اذا نسب الى افراده المحققة في نفس

الامر فاما ان يكون عين حقيقة تلك الافراد وهو النوع

او جزء حقيقتها فان كان تمام المشترك بين شيء منها

وبين بعض اخر فهو الجنس والا فهو الفصل ويقال لهذه

الثلاثة ذاتيات او خارجا عنها ويقال له العرضي فاما

ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا يختص فالاول هو

الخاصة والثاني العرض العام كالماشي فهذا دليل انحصار

الكليات الخمس قوله المقول اي المحمول قوله في جواب ما هو

فان كان الجواب عن الماهية متى

سؤال عن تمام الحقيقة فان اختص في السؤال على ذكر
امر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة
به فيقع النوع في الجواب ان كان المذكور اما شخصيا او كليا
التام ان كان المذكور حقيقة كلية وان جمع في السؤال
بين امور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة
بين تلك الامور ثم تلك الامور ان كانت متفقة الحقيقة
كان المسؤل عنه تمام الحقيقة المتفقة المختصة في تلك الامور
فيقع النوع ايضا في الجواب وان كان مختلفة الحقيقة كان
المسؤل عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق
المختلفة وقد عرفت ان تمام الذاتي المشترك بين حقائق المختلفة
فهو الجنس فيقع الجنس في الجواب فالجنس لا بد ان يقع جوابا عن الماهية
وعن بعض الحقائق المختلفة لها المشاركة اياها في ذلك
الجنس فان كان مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحد

وعن بعض المشاركات كما هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان او بعيد كالجسم

عن الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس
قريب كالحيوان حيث تقع جوابا للسؤال عن الانسان
وعن كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا عن الماهية
وعن كل ما يشاركه في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث تقع
جوابا عن السؤال بالانسان والحجر ولا يقع جوابا عن السؤال
بالانسان والشجر والفرس قوله على الماهية اي المقول عليها
وعلى غيرها بالجنس في جواب ما هو فلا يكون الا كليا اجناسا اذ
لا تحته لا عرضيا فالشخص والصنف كالترك وغيره مثلا خارجا
عنها فالنوع الاضافي دائما اما ان يكون نوعا حقيقيا مندرجا
تحت جنس كالانسان تحت الحيوان واما جنسا مندرجا
تحت جنس اخر كالحيوان تحت الجسم النامي ففي الاول يتصادق
النوع الحقيقي والاضافي وفي الثاني يوجد الاضافي بدون
الحقيقي ويجوز ايضا تحقق الحقيقي بدون الاضافي فيما اذا كان النوع



الثالث النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى
غيرها الجنس في جواب ما هو ويخص باسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما
عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما في الحيوان و النقطة

بسيطا لا جزء له حتى يكون له جنس و قد مثل بالنقطة وفيه

مناقشة و بالجملة النسبة بينهما هي العموم من وجه قوله

والنقطة طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فا

لسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم في العرض والعمق و

النقطة غير منقسم في الطول والعرض والعمق فهي عرض لا تقبل ا

اصلا واذا لم تقبل القسمة اصلا لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس

خارجا

وفيه نظر فان هذا يدل على انه لا جزء لها في الخارج والجنس ليس

بل من الاجزاء العقلية فيجوز ان يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس

لها وان لم يكن لها جزء في الخارج قوله متصاعدة بان يكون الترقي

من خاص الى عام وذلك لان جنس الجنس يكون اعم من الجنس وهكذا

الى الجنس الذي لا جنس فوقه فهو العالي وجنس الاجناس كالجوهر

قوله متنازلة بان يكون التنزل من عام الى خاص وذلك لان نوع النوع

يكون اخص من النوع وهكذا الى ان ينتهي الى نوع لا نوع تحته وهو

ثم الاجناس تترتب متصاعدة الى العالي ويسمى جنس الاجناس والانواع متنازلة الى السافل ويسمى
نوع الانواع وما بينهما متوسطات

هو السافل ونوع الانواع كالانسان قوله وما بينهما اي ما بين

العالي والسافل في سلسلتي الانواع والاجناس يسمى متوسطات فما

بين الجنس العالي والجنس السافل اجناس متوسطة وما بين النوع

العالي والنوع السافل انواع متوسطة هذا ان رجع الضمير الى مجموع العالي

والسافل وان عاد الى الجنس العالي والنوع السافل الذي كون صحيحا

كان المعنى ان ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات اما

جنس متوسط او نوع فقط كالنوع العالي او نوع متوسط فقط كالجنس

السافل او جنس ونوع متوسط معا كالجسم النامي ثم اعلم ان

القوم لم يتعرضوا للجنس المفرد والنوع المفرد اما لان الكلام فيما ترتب

والمفرد ليس داخلا في سلسلة الترتيب واما لعدم تيقن وجودهما

قوله اي شيء اعلم ان كلمة اي موضوعة ليطلب بها ما يميز الشيء عما

يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا اذا ابصرت شبحا من بعيد

وايقنت انه حيوان لكن ترددت في انه هل هو انسان او فرس

او غيرهما تقول اي حيوان هذا فيجاب بما يخصه ويميزه عن
مشاركاته في الحيوانية اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا اي الانسان
اي شيء هو في ذاته كان المطلوب ذاتيا من ذاتيات الانسان تميزه عما
يشاركه في الشيئية فيصح ان يجاب بانه حيوان ناطق كما يصح ان
يجاب بانه حيوان ناطق كما يصح ان يجاب بانه ناطق فيلزم صحة وقوع
الحد في جواب اي شيء وايضا يلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعا
لصدقه على الحد وهذا مما استشكله الامام الرازي في هذا المقام
واجاب صاحب المحاكمات بان معنى اي وان كان بحسب اللغة طلب المميز
مطلقا لكن ارباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولا
في جواب ما هو فههنا يحتاج الحد للجنس ايضا وللمحقق الطوسي ههنا
مسلك اخر ادق وانفس وهو انا لا نسأل عن الفصل الا بعد ان نعلم
ان للشيء جنسا بناء على ان ما لا جنس له لا فصل له فاذا علمنا الشيء
بالجنس فنطلب ما يميزه عن المشاركات في ذلك الجنس فنقول الانسان

هو في ذاته فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب او البعيد فبعيد
واذا نسب الى الماهية فمقوم والى ما يميزه عنه فمقسم

اي حيوان هو في ذاته فتعين الجواب بالناطق لا غير فكلمة اي شيء
في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب ما يميز الشيء عن
مشاركته في ذلك الجنس وحينئذ يندفع الاشكال بحذافيره قوله فقريب
كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات في جنسه القريب
وهو الحيوان قوله فبعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث
يميزه عن المشاركات في جنسه البعيد وهو الجسم النامي قوله واذا
نسب الخ اي الفصل له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها ونسبة
الى الجنس الذي تميز الماهية منه من بين افراده فهو باعتبار الاول
يسمى مقوما لانه جزء للماهية ومحصل لها وباعتبار الثاني يسمى مقسما
لانه بانضمامه الى هذا الجنس وجودا يحصل قسما وصنفا مغايرا لما
يعني تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق قوله والمقوم
للعالي مقوم للسافل واللام للاستغراق اي كل فصل مقوم للعالي مقوم للسافل
لان مقوم العالي جزء من العالي والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء فمقوم العالي

كقابل الابعاد الثلث فانه مقوم للعالي الذي هو الجسم المطلق وكذلك للسافل الذي هو الحيوان ...

والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس الرابع الخاصة وهو الخارج المقول

جزء للسافل ثم انه يميزه السافل عن كل ما يميزه العالي عنه فيكون جزءا مميزا له

وهو معنى التقويم وليعلم ان المراد بالعالي ههنا كالجنس او نوع يكون فوق

آخر سواء كان فوقه آخر ام لم يكن وكذا المراد بالسافل جنس او نوع

يكون تحته آخر سواء كان تحته آخر او لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال

بالنسبة الى ما تحته وسافل بالنسبة الى ما فوقه قوله ولا عكس اي

كليا بمعنى انه ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي فان الناطق مقوم للسافل

الذي هو الانسان وليس مقوما للعالي لان الناطق الذي هو الجزء

قوله والمقسم بالعكس اي كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس

اي كليا اما الاول فلان السافل قسم من العالي فكل ما يحصل للسافل

قسما فقد حصل للعالي قسم لان قسيم القسم قسم واما الثاني فلان

حساس مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس مقسما للسافل الذي

هو الحيوان قوله وهو الخارج اي الكلي الخارج فان المقسم معتبر في جميع

مفهومات الاقسام واعلم ان الخاصة ينقسم الى خاصة شاملة لجميع افراد

على ما تحته حقيقة واحدة فقط الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها
وكلاهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء

افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان والى غير شاملة لجميع افراده

كالكاتب بالفعل للانسان قوله على ما تحته حقيقة واحدة

او جنسية فالاول خاصة للنوع والثاني خاصة للجنس كالماشي خاصة

للحيوان وعرض عام للانسان فافهم ولا تكن من الغافلين قوله وعلى غيرها

كالماشي يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحيوانات قوله و

كلاهما اي كل من الخاصة والعرض العام وفي الجملة الحملية التي هو عينه

لافراده اما لازم واما مفارق اذ لا يخ اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه

او لا فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم الى قسمين

احدهما ان يكون لازم الشيء اي لازما له بالنظر الى نفس ماهيته مع قطع

النظر عن خصوص وجوده في الخارج او في الذهن وذلك بان يكون

هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن او في الخارج كان هذا اللازم ثابتا

له واما لازم له بالنظر الى وجوده اي الى خصوص وجوده الخارجي

او الذهني فهذه القسم في الحقيقة قسمان فاقسام اللازم بهذا التقسيم

فلازم بالنظر الى الماهية والوجود وهو اما بين يلزم تصوره من تصور الملزوم او من تصورهما الجزم باللزوم وغير بين بخلافه والا فعرض مفارق يدوم

ثلثة لازم الماهية كزوجية الاربعة ولازم الوجود بالخارج

كاحراق النار ولازم الوجود الذهني ككون حقيقة الانسان كلية

وهذا القسم يسمى معقولا ثانيا الخ والثاني ان اللازم اما بين او

غير بين والبين له معنيان احدهما اللازم الذي يلزم تصوره من تصور

الملزوم كما يلزم تصور البصر من تصور العمى وهذا يقال له البين بالمعنى الاخص

وغير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم كالكاتب

بالقوة للانسان والثاني من معنى البين وهو اللازم الذي يلزم من

تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كزوجية

الاربعة فان العقل بعد تصور الاربعة والزوجية والنسبة الزوجية

اليها يحكم جزما بان الزوجية لازمة لها وذلك يقال له البين بالمعنى الاعم

وغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة

بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم وهذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسيم

الا ان القسمين متحاصلين على كل تقدير انما يسميان بالبين وغير البين

بدوم او يزول بسرعة او بطوء خاتمة مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبيعيا والمجموع عقليا وكذا الانواع الخمسة

وغير البين قوله يدوم كحركة الفلك فانها دائمة للفلك وان

لم يمتنع انفكاكها بالنظر الى ذاته قوله بسرعة كحمرة الخجل وصفرة

الوجل قوله او بطوء كالشباب قوله مفهوم الكلي اي

ما يطلق عليه لفظ الكلي يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على الكثير

يسمى كليا منطقيا لان المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى ومعروضه

اي ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان والحيوان يسمى كليا

طبيعيا الموجود في الطبائع يعني في الخارج على ما سيجيء والمجموع المركب

من هذا العارض والمعروض كالانسان الكلي والحيوان الكلي يسمى

كليا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل قوله وكذا الانواع يعني كما

ان الكلي يكون منطقيا وطبعيا وعقليا كذلك الانواع الخمسة يعني

الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام يجري في كل منها

هذه الاعتبارات الثلاثة مثلا مفهوم النوع اعني الكلي المقول على

الكثيرين المتفقين في جواب ما هو يسمى نوعيا ومنطقيا ومعروضه

والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه

كالانسان والفرس يسمى نوعيا طبيعيا ومجموع الحاصل من العرضي
كالانسان النوع نوعا عقليا وعلى هذا فقس البواقي بل الاعتبارات
الثلثة يجري في الجزئي ايضا فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي
اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا
ومعروضه اعني زيدا يسمى جزئيا طبيعيا والمجموع اعني زيد الجزئي
يسمى جزئيا عقليا **قوله** والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه
لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان
الكلية انما يعرض المفهومات في العقل ولذا كانت من المعقولات
الثانية وكذا الحق في ان العقلي غير موجود فيه فان انتفاء الجزء يستلزم
انتفاء الكل انما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث هو انسان
الذي يعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج بوجوده اصلي
ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب جمهور الحكماء
والثاني مذهب بعض المتاخرين ومنهم المص ولذا قال والحق هو الثاني

فصل معرفا للشيء ما يقال عليه لافادة تصوره

هو الثاني وذلك لانه لو وجد الكلي في الخارج في ضمن افراده
لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة كالكلية والجزئية
ووجود الشيء الواحد في الامكنة المتعددة ح فمعنى وجود
الطبيعي هو ان افراده موجودة وفيه تامل وتحقيق الحق في
الحواشي التجريد فانهم فلا تكن من الغافلين **قوله** معرف
الشيء بعد الفراغ من بيان ما يتركب منه المعرف شرع في البحث عنه
وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه وعن الحجة
وعرفه بانه ما يحمل على الشيء اي الشيء اما بكنهه او بوجه يمتاز
عن جميع ما عداه ولهذا لم يجز ان يكون اعم لان الاعم لا يفيد شيئا
منهما كالحيوان في تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الا
نسان لان حقيقة الانسان هو الحيوان مع الناطق وايضا
لا يميز الانسان عن جميع ما عداه لان بعض الحيوان هو الفرس
وكذا الحال في الاعم من وجه واما الاخص اعني مطلقا فهو وان جاز ان يفيد

ولنشترط ان يكون مساويا امتنع فلا يصح بالاعم والاخص والمساوي معرفة والمساوي معرفة وكذا الاخفى
والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص

تصور الاعم بالكنه او بوجه يمتاز عما عداه كما اذا تصورت الانسان
بانه حيوان ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحد الوجهين
لكن لما كان الاخص اقل وجودا في العقل واخفى في نظره وشأن المعرف
ان يكون اعرف من المعرف لم يجز ان يكون بالاخص ايضا فقد سلم
تعريف المعرف بما يحمل على شيء انه لا يجوز ان يكون مباينا للمعرف
فتعين ان يكون مساويا له في الصدق ثم ينبغي ان يكون المعرف
اعرف من المعرف في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور مجهول
هو المعرف لا اخفى ولا مساويا له في الخفاء وما تقدم قوله بالفصل
القريب حد التعريف لابد ان يشتمل امر يخص المعرف ويساويه
بناء على ما سبق من اشتراط المساواة فهذا الامر ان كان ذاتيا كان
فصلا قريبا وان كان عرضيا كان خاصة لا محالة فعلى الاول التعريف
يسمى حدا وعلى الثاني يسمى رسما ثم كل واحد منهما ان اشتمل على الجنس
القريب يسمى حدا تاما ورسما تاما وان لم يشتمل على الجنس القريب

ولم يعتبروا بالعرض وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم مثل
سواء اشتمل على الجنس البعيد او لا هناك فصل قريب وحده
او خاصة وحدها يسمى حدا ناقصا ورسما ناقصا هذا محصل
كلامهم وفيه ابحاث كثيرة لا يسعها المقام قوله ولم يعتبروا الى
القوم بالعرض العام قالوا الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه
المعرف او امتيازه عن جميع ما عداه والعرض العام لا يفيد شيئا
منهما فلهذا لم يعتبروه في مقام التعريف والحق ان غرضهم
من ذلك انهم لم يعتبروا في مقام التعريف انفرادا واما التعريف بمجموع
امور وكل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الا
نسان بماش مستقيم القامة مثلا وتعريف الخفاش بالطائر الولود
تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم كما صرح به بعض المتأخرين
قوله وقد اجيز في الناقص اشارة الى ما اجازه المتقدمون من
حيث انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان بالحيوان
فيكون حدا ناقصا او بالعرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون رسما ناقصا

كاللفظ وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ فصل في تقسيم القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية موجبة او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة

والتعريف بالاعم او الاخص كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المتأخرين

لشمول ... بالاخفى وهو غير جائز اصلا قوله كاللفظ اي كما يجب

في التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم سعدانة نبت قوله معلوم اللفظ

اي تعيين مسمى اللفظ بين التعريف ... الخ ونفي الخطاء فليس

تحصيل مجهول من معلوم كما في الحد والحقيقي فافهم فلا تكن من الغافلين

قوله قول في عرف هذا الفن يقابل المركب سواء كان مركبا معقولا او

ملفوظا فالتعريف يشتمل على القضية المعقولة والملفوظة قوله الصدق

هو المطابقة للواقع والكذب هو لا مطابقة له فهذا المعنى معرفة

لا يتوقف على معرفة الخبر والقضية فلا دور قوله موضوعا لانه وضع

وعين ليحكم عليه قوله محمولا لانه امر حمل على موضوعه قوله

والدال على النسبة اي اللفظ المذكور في القضية الملفوظة الذي

يدل على النسبة الحكمية يسمى رابطة لتسمية الدال باسم

المدلول فان الرابطة حقيقة النسبة الحكمية وفي قوله والدال

رابطة وقد استعير لها هو متن

على النسبة اشارة الى ان الرابطة اداة لدلالتها على النسبة

التي هي معنى حرفي غير مستقل واعلم ان الرابطة قد تذكر في

القضية وقد تحذف والقضية على الاول تسمى ثلاثية وعلى

الثاني ثنائية قوله وقد استعير لها هو اعلم ان الرابطة تنقسم

الى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية باحد الازمنة الثلاثة

وغير زمانية بخلاف ذلك وذكر الفارابي ان حكمة الفلسفة لما

نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجد المترجم ان الرابطة الزمانية

في لغة العرب هي الافعال الناقصة ولكن لم يجد في تلك اللغة رابطة

غير زمانية تقوم مقام هست في الفارسية واستين في

اليونانية فاستعار للرابطة الغير الزمانية لفظ هو وهي و

نحوهما مع كونهما في الاصل اسما لا اداة والى هذا اشار المصنف

بقوله وقد استعير لها هو وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسما

مشتقة من الافعال الناقصة نحو كائن وموجود في قولنا زيد

والا فشرطية ويسمى الجزء الاول مقدما والثاني تاليه والموضوع ان كان مشخصا سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين

قوله والا فشرطية وان لم يكن الحكم بثبوت الشيء لشيء او نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت النسبة على تقدير اخرى او نفي ذلك الثبوت او بالمنافاة بين النسبتين او بسلب تلك المنافاة فهي شرطية متصلة او منفصلة واعلم ان حصر القضية في الحملية والشرطية على ما قررنا حصر عقلي دائر بين النفي والاثبات واما حصر الشرطية في المنفصلة والمتصلة فاستقرائي قوله مقدما لتقدمه في الذكر قوله تاليا لتلوه الجزء الاول قوله هذا تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولا وجه في تسمية الاقسام بحال الموضوع فينبغي ما هو موضوعه مشخص بالشخصية وعلى هذا القياس ومحصل التقسيم ان الموضوع اما جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان او كلي وعلى الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي فطبيعية او على افراده وعلى الثاني فاما ان تبين كمية افراد المحكوم عليها بان يبين

كمية افراده كلا او بعضا فمحصورة كلية او جزئية وما به البيان سورا والا وتلازم الجزئية

ان الحكم على كلها او على بعضها او لا تبين ذلك بل يهمل فالاول شخصية والثاني طبيعية والثالث محصورة والرابع مهملة ثم المحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان بين ان الحكم على بعض افراده فجزئية وكل واحد منهما اما موجبة او سالبة ولا بد في كل من تلك المحصورات الاربع من امر يبين كمية افراد الموضوع يسمى ذلك الامر بالسور اخذا من سور البلد محيط به كذلك هذا الامر محيط بما حكم عليه من افراد الموضوع فسور الموجبة الكلية هو كل ولام الاستغراق وما يفيد معناهما من اي لغة كانت وسور الموجبة الجزئية بعض وواحد وما يفيد مفادهما وسور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد ونظائرهما وسور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وما يساويها فافهم قوله وتلازم الجزئية اعلم ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الاربع لا غير فلا

ولابد في الموجبة من وجود الموضوع اما محققا وهي الخارجية

المهملة والجزئية مثلا زمان اذ كل ما صدق الحكم على افراد الموضوع
في الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس فالمهملة مندرجة
تحت الجزئية والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا كمال في
المعرفة بالجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها انما يبحث عنها في ضمن المحصورات
التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا والطبيعية لا يبحث عنها في العلوم
اصلا فان الطبايع من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعية
لا من حيث تحققها في ضمن الاشخاص غير موجودة في الخارج فلا
كمال في معرفة احوالها فانحصرت القضايا المعتبرة في المحصورات الاربع
قوله ولابد في الموجبة من وجود الموضوع اه وذلك لان الحكم في الموجبة بثبوت
شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له اي الموضوع
فانما يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع محققا موجودا اما في الخارج
ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك او في الذهن كذلك ثم القضايا
المعتبرة باعتبار وجود موضوعها الى ثلاثة اقسام لان الحكم فيها

او مقدرا فالحقيقية او ذهنا فالذهنية وقد يجعل حرف السلب جزءا من جزء فتسمى معدولة

فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج محققا نحو كل
انسان موجود في الخارج فهو حيوان في الخارج واما
على الموضوع الخارجي الموجود في الخارج مقدرا نحو كل انسان
حيوان بمعنى ان كل ما لو وجد في الخارج كان انسانا فهو على تقدير
وجوده حيوان وهذا الوجود المقدر انما اعتبروه في الافراد
الممكنة لا الممتنعة كاللاشيء وشريك الباري واما على
الموجود في الذهن كقولك شريك الباري ممتنع
بمعنى ان كل ما وجد في العقل وفرضه العقل شريك الباري
فهو موصوف في الذهن بالامتناع وهذا انما اعتبروه في
الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج قوله
حرف السلب كلا وليس وغيرهما انما يشاركها في معنى السلب
قوله جزءا اي من الموضوع فقط او من المحمول فقط او
من كليهما فالقضية على الاول تسمى معدولة الموضوع وعلى

وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة وما به البيان جهة متن

الثاني معدولة المحمول وعلى الثالث معدولة الطرفين

قوله معدولة لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاذا

استعمل لا في هذا المعنى كان معدولا عن معناه الاصلي فيسمى

القضية التي هذا الحرف جزء من جزئها معدولة تسمية الكل

باسم الجزء والقضية التي لا يكون حرف السلب لا شيء منها فصاعدا

يسمى محصلة قوله بكيفية النسبة اي نسبة المحمول الى الموضوع

سواء كانت ايجابية او سلبية تكون لا محالة مكيفة في

نفس الامر والواقع بكيفية مثل الضرورة او الدوام او اللاضرورة

او الامتناع او غير ذلك فتلك الكيفية الواقعية في نفس الامر

يسمى مادة القضية ثم قد يصرح في القضية بان تلك النسبة

مكيفة في نفس الامر بكيفية كذا فالقضية ح يسمى موجهة

وقد لا يصرح بذلك فتسمى القضية مطلقة واللفظ الدال

عليها اي على الكيفية في القضية الملفوظة والصورة العقلية

فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع فضرورية مطلقة او ما دام وصفه فمشروطة عامة متن

الدال عليها في القضية المعقولة يسمى جهة القضية

فان طابقت الجهة المادة صدقت القضية كقولنا كل انسان

حيوان بالضرورة والا كذبت كقولنا كل انسان حجر بالضرورة

قوله وان كان الحكم فيها بضرورة النسبة اه اي قد يكون

الحكم في القضية الموجهة بان النسبة الثبوتية او السلبية

ضرورية اي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على ان نقول في الوجه

الاول انها ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة نحو

كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة

فيسمى القضية ح ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة

وعدم التقييد الضرورة بالوصف او الوقت الثاني انها ضرورية

ما دام الوصف العنواني ثابت لذات الموضوع نحو كل كاتب متحرك

الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا ولا شيء منه بساكن الاصابع

بالضرورة ما دام كاتبا فتسمى ح مشروطة عامة لاشتراط الضرورة

اي تقييد الضرورة بالوصف العنواني

او في وقت معين فوقتية مطلقة او غير معين فمنتشرة مطلقة او بدوامها ما دام
الذات فدائمة مطلقة متن

ما دام الوصف العنواني ولكون هذه القضية اخص من المشروطة

كما سيجيء الثالث انها ضرورية في وقت معين نحو

كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس

ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع تسمى

وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت وعدم تقييده

القضية باللادوام الرابع انها ضرورية في وقت من الاوقات

كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما ولا شيء منه بمتنفس

بالضرورة وقتا ما فتسمى منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة

فيها منتشرا اي غير معين وعدم تقييد القضية باللادوام

قوله فدائمة مطلقة الفرق بين الضرورة والدوام ان الضرورة

هي استحالة انفكاك شيء عن شيء والدوام عدم انفكاكه عنه

وان لم يكن مستحيلا كدوام الحركة للفلك ثم الدوام اعني

انفكاك النسبة الايجابية او السلبية عن الموضوع اما ذاتي او وصفي

كان

او ما دام الوصف فعرفية عامة او بفعليتها فمطلقة عامة او بعدم ضرورة خلافها فممكنة
عامة فهذه بسائط متن

كان الحكم في الموجهة بالدوام الذاتي اي بعدم انفكاك النسبة

عن الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة سميت القضية

دائمة مطلقة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام

بالوصف العنواني وان كان بالدوام الوصفي او بعدم انفكاك النسبة

عن ذات الموضوع ما دام الوصف العنواني ثابتا لذات

سميت عرفية لان اهل العرف يفهمون هذا المعنى من القضية

السالبة بل من الموجبة ايضا عند الاطلاق فاذا قيل كل

كاتب متحرك الاصابع فهموا ان هذا حكم ثابت ما دام كاتبا

عامة لكونها اعم من العرفية الخاصة التي سيجيء ذكرها قوله

او بفعليتها اي تحقق النسبة فالمطلقة العامة هي التي

حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل اي في الازمنة الثلاثة و

سميتها بالمطلقة لان هذا هو المفهوم في القضية عند اطلاقها

وعدم تقييدها بالضرورة والدوام وغير ذلك من الجهات

بالفعل مع

فبالعامة لكونها اعم من الوجودية اللادائمة واللاضرورية

على ما سيجيء او نعلم ضرورته اذا حكم في القضية بان خلو

النسبة المذكورة فيها عن الضرورة نحو قولنا زيد كاتب بالامكان

العام يعني ان الكتابة غير مستحيلة له بمعنى ان سلبها عنه ليس

ضروريا سميت القضية ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة

وعامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة وهذه اي القضايا الثمانية

من جملة الموجهات البسائط اعلم ان القضية الموجهة اما بسيطة وهي ما تكون

حقيقتها ايجابا فقط او سلبا فقط كما مر من الموجهات الثمانية واما مركبة

وهي التي تكون حقيقتها مركبة من ايجاب وسلب بشرط ان لا يكون الجزء الثاني

منهما مذكورا بعبارة مستقلة سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا كل انسان

ضاحك بالفعل لا دائما كقولنا لا دائما اشارة الى حكم سلبي اي لا

شيء من الانسان بضاحك بالفعل او لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا كل

انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في المعنى قضيتان ممكنتان عامتان

وقد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان باللادوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية

اي كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان

بكاتب بالامكان العام والعبرة بالايجاب والسلب في الجزء

الاول الذي هو اصل القضية فاعلم ايضا ان القضية المركبة

انما يحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد من اللادوام واللاضرورة

العامتان اي المشروطة العامة والعرفية العامة

والوقتيتان اي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة

باللادوام الذاتي ومعنى اللادوام الذاتي ان هذه النسبة

المذكورة في القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع موجودا

فيكون نقيضها واقعة في زمان من الازمنة فيكون اشارة الى

مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف فافهم وكذلك من الكتا

فليس … المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة المقيدة

باللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا

لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل والعرفية

كالوقتية والمنتشرة وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فيسمى الوجودية مثل

والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي

كقولنا بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا

لا دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل قوله والوقتية و

المنتشرة لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام

الذاتي حذف من اسميهما لفظ الاطلاق فسميت الاولى بوقتية والثانية

منتشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو

كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف

بالفعل والمنتشرة هي المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو قولنا

لا شيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما اي كل انسان

متنفس بالفعل قوله باللاضرورة الذاتية معنى اللاضرورة الذاتية

ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية ما دام ذات الموضوع

موجودة فيكون هذا حكما بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف

المقابل كما ستعرفه فيكون معنى اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة في الكيف قوله

الوجودية

اللاضرورية او بازاء دوام الذاتي

الوجودية اللاضرورية لان معنى المطلقة العامة هو فعلية

النسبة ووجودها في وقت من الاوقات ولا شك ان الحاصل

اللاضرورة فالوجودية اللاضرورية هي المطلقة العامة المقيدة باللا

ضرورة الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة اي لا شيء

من الانسان بمتنفس بالامكان العام هي مركبة من مطلقة عامة

وممكنة عامة احديهما موجبة والاخرى سالبة قوله او باللا

دوام الذاتي انما قيد باللادوام بالذاتي لان تقييد العامتين با

للادوام الوصفي غير صحيح ضرورة منافاة الدوام بحسب الموضوع

الدوام بحسب الوصف نعم يمكن تقييد العرفيين باللادوام الوصفي

ايضا لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم واعلم انه كما يصح تقييد

هذه القضايا الاربع باللادوام الذاتي كذلك يصح تقييدها باللا

ضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييد سوى المشروطة من تلك الجملة

باللاضرورة الوصفية فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من

فليسمى الوجودية الآدائمه متن

تلك القيود الاربعة ستة عشر ثلثة منها غير صحيحة واربعة

منها صحيحة معتبرة والتسعة الباقية صحيحة غير معتبرة واعلم

انه ايضا كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام واللاضرورة

الذاتيين كذلك يمكن تقييدها باللادوام واللاضرورة الوصفيين

فهذا ايضا من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة كما يصح تقييد الممكنة

الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية

وكذا باللادوام الذاتي والوصفي لكن هذه الاحتمالات الثلث

ايضا غير معتبرة عندهم وينبغي ان يعلم ان التركيب لا ينحصر فيما

اشرنا اليه بل سيجيء الاشارة الى بعض اخر ويمكن تركيبات كثيرة اخر

لم يتعرضوا لكن المتنبه بعد التنبه بما ذكرنا يتمكن من استخراج ما

قد يشاء **قوله** الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة المقيدة

باللادوام الذاتي نحو لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائما اي

كل انسان متنفس بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين احديهما

موجبة والاخرى سالبة

	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مشروطة عامة	صح	ط	صح م	ط
عرفية عامة	صح	ط	صح م	صح مع
مطلقة وقتية	صح م	صح مع	صح م	صح مع م
مطلقة منتشرة	صح م	صح مع	صح مع م	صح مع م

وقد تقيد الممكنة العامة بلاضرورة الجانب الموافق ايضا فتسمى الممكنة الخاصة وهي مركبة لان اللادوام اشارة

الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفة في الكيفية

قوله ايضا كما اندرج في الممكنة العامة

بلاضرورة الجانب المخالف فقد يحكم بلاضرورة الجانب الموافق ايضا

فتصير القضية مركبة من ممكنتين عامتين ضرورة ان سلب الضرورة

عن الجانب المخالف هو امكان الطرف الموافق وسلب ضرورة الطرف

الموافق امكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق

وامكان الطرف المقابل نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص فان معناه

كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام

قوله وهي مركبات اي هذه القضايا السبعة المذكورة وهي

المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية

اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة **قوله** لان اللادوام

في الاربع الاول وفي الوجودية اللادائمة اشارة الى مطلقة عامة

قوله واللاضرورة في الوجودية اللاضرورية وفي الممكنة الخاصة اشارة

الى ممكنة عامة **قوله** مخالفة الكيفية اي في الايجاب والسلب

و موافقتي الكلية لما قيدتها فصل الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت النسبة على تقدير اخرى
او نفيها الخ ومنه ان كان ذلك للعلاقة منه

و قدم بيان ذلك في بيان معنى اللادوام واللاضرورة واما الموافقة
في الكلية اي في الكلية والجزئية فلان القضية المركبة اما كلية
علية يحكمين مختلفين بالايجاب والسلب فان كان الحكم في الجزء الاول
على كل افراد كان في الجزء الثاني ايضا على كلها وان كان على البعض في الاول
فكذا في الثاني قوله لما قيدنا بها اي للقضية التي قيدت بها اي
باللادوام واللاضرورة يعني لاصل القضية قوله على تقدير اخرى
سواء كان النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين فقولنا
كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا متصلة موجبة فالمتصلة
الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب
اتصالهما نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود
وكذلك اللزومية الموجبة ما حكم فيها باتصال لعلاقة والسالبة
ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة سواء لم يكن هناك
اتصال او كان لكن لا لعلاقة واما الاتفاقية وهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال

والا فاتفاقية ومنفصلة ان حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما منه

او نفيه من غير ان يكون ذلك مستندا الى العلاقة نحو كلما كان
ناطقا فالحمار ناهق فليس كلما كان الانسان ناطقا كان الفرس ناهقا
قوله لعلاقة اي بسببه يستصحب المقدم التالي كعلية طلوع الشمس
لوجود النهار في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
قوله بتنافي النسبتين سواء كان النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او
مختلفتين فان كان الحكم بتنافيهما فهي منفصلة موجبة وان كان بسلب
تنافيهما فهي منفصلة سالبة قوله وهي الحقيقية فالمنفصلة الحقيقية
ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا او فردا وما حكم فيها بسلب تنافيهما كقولنا ليس
البتة اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين والمنفصلة
المانعة الجمع ما حكم بتنافي النسبتين او لا تنافيهما في الصدق فقط نحو
هذا الشيء اما ان يكون شجرا او حجرا والمنفصلة المانعة
الخلو ما حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما في الكذب فقط نحو

صدقا او كذبا وهي الحقيقية او صدقا فقط فمانعة الجمع او كذبا فقط فمانعة الخلو وكل منها عنادية ان
ان كان التنافي لذاتي الجزئين والا فاتفاقية ثم الحكم متن

اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق قوله او صدقا فقطاي

او مع قطع النظر عن الكذب حتى جاز ان يجتمع النسبتان في الكذب

وان لا يجتمعا فيقال للمعنى الاول مانعة الجمع بالمعنى الاخص و

مانعة الجمع بالمعنى الاعم قوله او كذبا فقط اي لا في الصدق او مع

قطع النظر عن الصدق فللاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص والثاني

بالمعنى الاعم قوله لذاتي الجزئين اي كان المنافاة بين الطرفين اي

والتالي منافاة ناشية عن ذاتيهما في اي مادة تحققا كالتنافي

بين الزوجية والفردية لا من خصوص المادة كالتنافي بين السواد

والكتابة كما في الاسود يكون اسود وغير كاتب او يكون كاتبا وغير

اسود فالمنافاة بين طرفي هذه القضية المنفصلة واقعة

لا لذاتيهما بل بحسب خصوص مادة اذ قد يجتمع السواد والكتابة

في الصدق والكذب مادة اخرى وهذه منفصلة حقيقية اتفاقية

قوله ثم الحكم اه كما ان الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة وشخصية

في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية او بعضها مطلقا فجزئية او معينا فشخصية والا
فمهملة والطرفان الشرطية متن

والطبيعية كذلك الشرطية ايضا سواء كانت متصلة او منفصلة

تنقسم الى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية

ولا تتحقق ههنا الطبيعية قوله تقادير المقدم كقولنا كلما

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قوله فكلية وسورها

في المتصلة الموجبة كلما ومهما ومتى وما في معناها وفي المنفصلة

دائما وابدا ونحوهما هذا في الموجبة واما في السالبة مطلقا

فسورها ليس البتة قوله او بعضها مطلقا اي بعض غير معين

كقولك قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا قوله

فجزئية وسورها في الموجبة متصلة كانت او منفصلة قد

يكون وفي السالبة كذلك قد لا يكون قوله فشخصية كقولك

ان جئتني اليوم فاكرمتك قوله والا اي وان لم يكن على جميع

تقادير المقدم ولا على بعضها بان يسكت عن بيان الكلية و

البعضية مطلقا قوله فمهملة نحو اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا

صدقا او كذبا وهي الحقيقية او صدقا فقط فمانعة الجمع او كذبا فقط فمانعة الخلو وكل منها عنادية
ان كان التنافي لذاتي الجزئين والا فاتفاقية ثم الحكم متن

اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق قوله او صدقا فقط اي

او مع قطع النظر عن الكذب حتى جاز ان يجتمع النسبتان في الكذب

وان لا تجتمعا وبهذا المعنى الاول مانعة الجمع بالمعنى الاخص و

مانعة الجمع بالمعنى الاعم قوله او كذبا فقط اي لا في الصدق او مع

قطع النظر عن الصدق فعلى الاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص والثاني

بالمعنى الاعم قوله لذاتي الجزئين اي كل المنافاة بين الطرفين اي المقدم

والتالي منافاة ناشية عن ذاتيهما في اي مادة تحققا كالمنافاة

بين الزوجية والفردية لا من خصوص المادة كالمنافاة بين الاسود

والكاتب كما في الشيء يكون اسود وغير كاتب او يكون كاتبا وغير

اسود فالمنافاة بينهما في هذه القضية المنفصلة واقعة

لا لذاتيهما بل بحسب خصوص مادة اذ قد يجتمع السواد والكتابة

في الصدق والكذب في مادة اخرى وهذه منفصلة حقيقية اتفاقية

قوله ثم الحكم اه كما ان الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة وشخصية

في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية او بعضها مطلقا فجزئية او معينا فشخصية والا
فمهملة والطبع فان الشرطية متى

وطبعية كذلك الشرطية ايضا سواء كانت متصلة او منفصلة

تنقسم الى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية

ولا تتحقق ههنا الطبعية قوله تقادير المقدم كقولنا كلما

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قوله فكلية وسورها

في المتصلة الموجبة كلما ومهما ومتى وما في معناها وفي المنفصلة

دائما وابدا ونحوهما هذا في الموجبة واما في السالبة مطلقا

فسورها ليس البتة قوله او بعضها مطلقا اي بعض غير معين

كقولك قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا قوله

فجزئية وسورها في الموجبة متصلة كانت او منفصلة قد

يكون وفي السالبة كذلك قد لا يكون قوله فشخصية كقولك

ان جئتني اليوم فاكرمتك قوله والا اي وان لم يكن على جميع

تقادير المقدم ولا على بعضها بان يسكت عن بيان الكلية و

البعضية مطلقا قوله فمهملة نحو اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا

قضيتان حمليتان او متصلتان او منفصلتان او مختلفتان الا انهما خرجا بزيادة اداة الاتصال او الانفصال

قوله في الاصل اي قبل دخول اداة الاتصال والانفصال عليها
قوله حمليات كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فان طرفيها وهما الشمس طالعة فالنهار موجود
قضيتان حمليتان قوله او متصلتان كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم يكن
الشمس طالعة فان طرفيها وهما قولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجودا
لم يكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان قوله او منفصلتان
كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
فدائما اما ان يكون منقسما بمتساويين او غير منقسم بهما
قوله او مختلفتان بان يكون احد الطرفين حملية والاخرى
متصلة او احدهما حملية والاخرى منفصلة او احدهما متصلة
والاخرى منفصلة فالاقسام ستة وعليك باستخراج امثلتها

من الامثلة

عن التمام فصل التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل واحد كذب الاخرى

وبالعكس متن

من الامثلة قوله عن التمام اي عن ان يصح السكوت عليها
ويحتمل الصدق والكذب مثلا قولنا الشمس طالعة مركب
تام خبري يحتمل الصدق والكذب ولا نعني بالقضية الا هذا
فاذا دخلت عليه اداة الاتصال مثلا وقلت ان كانت الشمس
طالعة لم يصح ان تسكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب
بل احتجت الى ان تضم اليه قولك فالنهار موجود قوله اختلاف
القضيتين قيد بالقضيتين اما لان التناقض لا يكون بين المفردات
على ما قيل واما لان الكلام في تناقض القضايا قوله بحيث يلزم
لانه خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة
الجزئيتين فانهما قد تصدقان في نحو بعض الحيوان انسان وبعضه
ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين قوله وبالعكس
اي ويلزم كذب كل من القضيتين صدق الاخرى وخرج بهذا
اختلاف الموجبة والسالبة الكليتين فانهما قد يكذبان معا في

ولابد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة والاتحاد فيما عداها متن

لا شيء من الحيوان بانسان وكل حيوان انسان فلا يتحقق
التناقض بين الكليتين ايضا فقد علم ان القضيتين
لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم كيلا يجتمعا
قوله ولا بد من الاختلاف اي يشترط في التناقض ان يكون
احد القضيتين موجبة والاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين
وكذا السالبتين قد يجتمعان في الصدق والكذب ثم ان كانت
القضيتان محصورتين يجب اختلافهما في الكم ايضا كما مر ثم ان كانتا
موجهتين يجب اختلافهما في الجهة فان الضروريتين قد تكذبان
معا كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان
بكاتب بالضرورة والممكنتان قد تصدقان معا كقولنا كل انسان
كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان قوله والاتحاد
فيما عداها اي ويشترط في التناقض اتحاد القضيتين فيما عدا
الامور الثلثة المذكورة اعني الكم والكيف والجهة وقد ضبطوا

هذا

والنقيض للضرورية الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة

هذا الاتحاد في الامور الثمانية قال قائلهم در تناقض هشت
وحدت شرط دان وحدت موضوع ومحمول ومكان وحدت
شرط واضافه جزء وكل قوه وفعل است در اخر زمان
قوله والنقيض للضرورية اعلم ان نقيض كل شيء رفعه فنقيض
القضية التي حكم فيها بضرورة الايجاب او السلب هي قضية
حكم فيها بسلب تلك الضرورة وسلب كل ضرورة هو بعينه
امكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب امكان السلب
ونقيض ضرورة السلب امكان الايجاب ونقيض الدوام
هو سلب الدوام وقد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف
المقابل فنقيض دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب و
سلب دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب فالممكنة العامة
نقيض صريح للضرورية المطلقة والمطلقة العامة لازم لنقيض
الدائمة المطلقة ولما لم يكن لنقيضها الصريح وهو سلب الدوام مفهوم

مثل موجبة كلية ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة نقيضها بعض الانسان ليس بحيوان
نحو كل فلك متحرك بالدوام موجبة دائمة نقيضه بعض الفلك ليس بمتحرك

والمشروطة العامة الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة متى

محصل معتبر بين القضايا المتعاندة قالوا نقيض الدائمة

هو المطلقة العامة ثم اعلم ان النسبة الحينية الممكنة الى

المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية

فان الحينية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية

اما الضرورة وقت ما دام الوصف عن الجانب المخالف فتكون

نقيضا صريحا لما حكم فيها بالضرورة في الجانب المخالف بحسب الوصف

فقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا نقيضه

ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان

ونسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة

حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية

العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة وذلك لان الحكم

في العرفية العامة بدوام النسبة ما دام ذات الموضوع متصفا

بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام و يلزمه

وقوع

وللمركبة المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين ولكن في الجزئية

وقوع الطرف المقابل في اوقات الوصف العنواني وهذا معنى

الحينية المطلقة المخالفة لهيئة العرفية في الكيف فنقيض

قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا قولنا

ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل

والمصنف لم يتعرض لبيان نقيضي الوقتية والمنتشرة المطلقتين

اللتين هما من البسائط اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سياتي

في مباحث العكوس والاقيسة بخلاف باقي البسائط

فتأمل قوله وللمركبة قد علمت ان نقيض كل شيء رفعه فاعلم

ان رفع المركب انما يكون برفع احد جزئيه لا على التعيين

على سبيل منع الخلو اذ يجوز ان يكون برفع كلا جزئيه فنقيض

القضية المركبة نقيض احد جزئيها على سبيل منع الخلو فنقيض

قولنا كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما الا

شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل قضية منفصلة

بالنسبة الى كل فرد فرد فصل عكس المستوي تبديل

مانعة الخلو وهي قولنا اما بعض الكاتب ليس بمتحرك
الاصابع بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك
دايما وانت بعد الاطلاع على حقايق المركبات ونقايض
البسايط متمكن من استخراج التفاصيل قوله ولكن في الجزئية
بالنسبة الى كل فرد فرد يعني لا يكفي في اخذ نقيض القضية المركبة
الجزئية التركيب من نقيضي جزئيها وهما الكليتان اذ قد يكذب
المركبة كقولنا بعض الحيوان انسان بالفعل لا دايما ويكذب
كلا نقيضي جزئيها ايضا وهما قولنا لا شيء من الحيوان بانسان
دايما وقولنا كل حيوان انسان دايما وح فطريق اخذ
نقيض المركبة الجزئية ان توضع افراد الموضوع كلها وصورة
ان نقيض الجزئية هي الكلية ثم تردد بين نقيضي الجزئية
بالنسبة الى كل فرد من تلك الافراد فيقال في المثال المذكور
كل حيوان اما انسان دايما وليس بانسان دايما وح فصل

النقيض

ط في القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية
النقيض وهي قضية حملية مرددة المحمول قوله الى كل فرد
اي افراد الموضوع قوله ط في القضية سواء كان الطرفان
هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالي واعلم ان العكس
كما يطلق على المعنى المصدري المذكور كذلك يطلق على القضية
الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق مجازي من قبيل
اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق قوله مع
بقاء الصدق بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزم من
صدقه صدق العكس لا انه يجب صدقه في الواقع قوله
والكيف يعني ان كان الاصل موجبة كان العكس موجبة
وان كان سالبة كان سالبة قوله انما تنعكس جزئية
يعني ان الموجبة سواء كانت كلية نحو كل انسان حيوان
او جزئية نحو بعض الانسان حيوان انما تنعكس الى الموجبة
الجزئية لا الى الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية

لجواز عموم المحمول والتالي والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية والا لزم سلب الشيء عن نفسه
والجزئية لا تنعكس اصلا

فظاهر ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه
كلا او بعضا تصادق الموضوع والمحمول في هذا الفرد فيصدق
المحمول على فرد الموضوع في الجملة واما عدم صدق الكلية
فلان المحمول في القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع
فلو عكست القضية صار الموضوع اعم ولا يستحيل صدق الاخص
كليا على الاعم فالعكس اللازم الصادق في جميع المواد هي
الموجبة الجزئية هذا هو البيان في الحمليات وقس عليه الحال
في الشرطيات فقوله لجواز عموم الخ بيان للجزء السلبي من
الحكم المذكور واما الايجابي فبديهي كما مر قوله والا لزم
سلب الشيء عن نفسه تقريره ان يقال كما سلف قولنا لا شيء
من الانسان بحجر صدق قولنا لا شيء من الحجر بانسان والا لصدق
نقيضه فهو بعض الحجر انسان نضمه مع الاصل فنقول بعض الحجر
انسان ولا شيء من الانسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب

لجواز عموم الموضوع او المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان

سلب الشيء عن نفسه فهذا الخلف منشاه هو نقيض العكس
لان الاصل صادق والهيئة منتجة فيكون نقيض العكس
باطلا فيكون العكس حقا وهو المطلوب قوله لجواز عموم
الموضوع وحينئذ يصح سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصح
سلب الاعم عن بعض الاخص مثلا يصدق بعض الحيوان
ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان في
والمقدم مثلا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا
كان انسانا ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا
قوله واما بحسب الجهة يعني ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس
القضايا بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة الخ قوله
الدائمتان اي الضرورية والدائمة مثلا كلما صدق قولنا
بالضرورة او دائما كل انسان حيوان صدق قولنا بعض
الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان بالفعل والا فيصدق

والعامتان بحينية مطلقة والخاصتان بحينية مطلقة

نقيضه وهو دائما لا شيء من الحيوان بانسان ما دام
حيوانا فهو مع الاصل ينتج لا شيء من الانسان بانسان بالضرورة
او دائما هف قوله والعامتان اي المشروطة العامة
والعرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدوام كل
كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا صدق بعض متحرك الاصابع
كاتب بالفعل حين هو كاتب متحرك الاصابع والا فيصدق
نقيضه وهو دائما لا شيء من متحرك الاصابع بكاتب ما دام
متحرك الاصابع وهو مع الاصل ينتج قولنا بالضرورة او بالدوام
لا شيء من الكاتب بكاتب ما دام كاتبا هذا خلف قوله و
الخاصتان اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان
الى حينية مطلقة مقيدة باللادوام اما انعكاسها الى الحينية
المطلقة فلانه كلما صدق الخاصتان صدق العامتان وقد
مر ان كلما صدقت العامتان صدق عكسها الحينية المطلقة

واما اللادوام

لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان منه

واما اللادوام فبيان صدقه لانه لو لم يصدق لصدق
نقيضه ونضم هذا النقيض الى الجزء الاول من فينتج
نتيجة ونضمه الى جزء الثاني من الاصل ينتج ما ينافي تلك
مثلا كلما صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا لا دائما صدق في العكس بعض متحرك
الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لا دائما
اما صدق الجزء الاول فقد ظهر مما سبق واما صدق الجزء
الثاني اي اللادوام ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع
كاتبا بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو
قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما فنضمه مع الجزء الاول
من الاصل فيقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما فكل
كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ينتج كل متحرك الاصابع
متحرك الاصابع دائما ثم تضمه الى الجزء الثاني من الاصل

والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين

ونقول نحو كل متحرك الاصابع كاتب دائما ولا شيء
من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من المتحرك
الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل وهذا ينافي النتيجة الى
السابقة فلزم من صدق النقيض اللادوام العكس
اجتماع المتنافيين فيكون اللادوام حقا فهو المطلوب
قوله والمطلقة العامة مطلقة عامة اي هذه القضا
يا الخمس ينعكس كل واحدة منها الى المطلقة العامة فقال
لو صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس سيصدق
بعض ب ج بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من
ب ج دائما فهو مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج هذا
خلف قوله ولا عكس للممكنتين اعلم ان صدق وصف
الموضوع على ذاته في القضايا المعتبرة في العلوم بالامكان
عند الفارابي بالفعل عند الشيخ فمعنى كل ج ب بالامكان

ذات عبارة از افراد است
وصف عبارة از حقيقة است

على رأي الفارابي هو ان كل ما صدق عليه ج بالامكان
صدق عليه ب بالامكان ويلزمه ج وهو العكس
وهو ان بعض ما صدق عليه ب بالامكان صدق عليه
ج بالامكان وعلى رأي الشيخ معنى كل ج ب
بالامكان هو كل ما صدق عليه ج بالفعل صدق
عليه ب بالامكان ويكون عكسه على اسلوب
الشيخ هو ان بعض ما صدق عليه ب بالفعل
صدق عليه ج بالامكان ولا شك انه لا
يلزم من صدق الاصل صدق العكس مثلا
اذا فرض ان مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس
صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان و
لم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب
زيد بالفعل حمار بالامكان فالمصنف اختار مذهب

ينعكس الدائمتان دائمة والعامتان عرفية عامة

الشيخ اذ هو المتبادر في العرف واللغة حكم بانه

لا عكس للممكنتين قوله ينعكس الدائمتان دائمة

اي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة

تنعكسان دائمة مطلقة مثلا اذا صدق قولنا

لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة او بالدوام صدق

لا شيء من الحجر بانسان دائما والا فبعض الحجر انسان

بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر دائما

هف قوله والعامتان اي المشروطة العامة والعرفية

العامة تنعكسان عرفية عامة مثلا اذا صدق بالضرورة

او بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام

كاتبا صدق بالدوام لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب

ما دام ساكن الاصابع والا لصدق نقيضه وهو قولنا

بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع

والخاصتان عرفية عامة لا دائمة في البعض والبيان في الكل ان نقيض العكس مع الاصل منتج

وهو مع الاصل ينتج بعض الساكن الاصابع ليس بساكن

الاصابع حين هو ساكن الاصابع هذا خلف قوله والخاصتان

عرفية اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان

عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض

وهو اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول

اذا صدق بالضرورة او بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن

الاصابع ما دام كاتبا لا دائما صدق لا شيء من الساكن بكاتب

ما دام ساكنا لا دائما في البعض اي بعض الساكن كاتب بالفعل

اما الجزء الاول فقد مر بيانه واما الجزء الثاني فلانه

لولاه لصدق نقيضه وهو لا شيء من الساكن بكاتب دائما

وهذا مع لا دوام الاصل وهو ان كل كاتب ساكن الاصابع

بالفعل ينتج لا شيء من الكاتب بكاتب دائما وانما لم يلزم اللا

دوام في الكل لانه يكذب في مثالنا هذا كل ساكن كاتب

ينتج المحال ولا عكس للبواقي متن

بالفعل اذ يصدق قولنا بعض الساكن ليس بكاتب دائما

كالارض قال الشارح في شرح المطالع ان لا دوام السالبة

موجبة وهي لا تنعكس الا جزئية وممكنة فيه تامل اذ

ليس انعكاس المجموع منوطا بالمجموع بانعكاس الاجزاء

الى الاجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات

الموجبة على ما مر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسان الى

الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثاني منهما هو المطلقة العامة

السالبة لا عكس لها فتدبر **قوله** ينتج المحال فهذا المحال

اما ان يكون ناشيا عن الاصل او عن نقيض العكس او

عن هيئة تاليفهما لكن الاول مفروض الصدق والثالث

هو الشكل الاول المعلوم صحته وانتاجه فتعين الثاني فيكون

النقيض باطلا فيكون العكس حقا **قوله** ولا عكس للبواقي اي

السوالب الباقية وهي تسعة الوقتية المطلقة والمطلقة

والمنتشرة

بالنقض فصل العكس النقيض متن

[illegible]

والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة

من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة

قوله بالنقض اي بدليل التخلف في مادة بدون العكس

فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان التخلف

في تلك القضايا ان اخصها الوقتية قد يصدق بدون

العكس فانه يصدق لا شيء من القمر بمنخسف وقت

التربيع لا دائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر

بالامكان العام لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة

اذا تخلف عدم الانعكاس في الاخص تحقق في الا

عم اذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الاعم كان العكس

لازما للاعم واللازم للاعم لازم للاخص فلازم اللازم لازم فيكون

العكس لازما للاخص ايضا وقد بينا عدم انعكاسه هف

وانما اختار في العكس الجزئية لانها اعم من الكلية والمكثر

لان كلما صدق عليه الجزئية يصدق عليه الكلية بدون العكس

نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف لجعل نقيض الثاني اولا مع مخالفة الكيف وحكم الوجها

الكاملة لانها اعم من ساير الموجهات واذا لم يصدق الاعم

لم يصدق الاخص بل بطل بلوازم على سلاف العكس قوله

بدل بل نقيضي الطرفين اى جعل نقيض الجزء الاول من

الاصل جزءا ثانيا ونقيض الثاني جزءا اولا مع بقاء الصدق

ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا مع بقاء الكيف

اى ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان

سالبا كان العكس سالبا مثلا قولنا كل ج ب منعكس

بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج وهذا رأي

القدما واما المتأخرون فقالوا عكس النقيض هو جعل نقيض

الجزء الثاني اولا وعين الجزء الاول ثانيا قوله مع مخالفة

الكيفية اى ان كان الاصل موجبا كان العكس سالبا وبالعكس

ويعتبر بقاء الصدق كما مر فقولنا كل ج ب ينعكس الى

لا شيء مما ليس ب ج والمصنف لم يرجح قولهم قصد الاول

ثانيا

ههنا احكام السوالب

ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف

الثاني لذكره سابقا فحيث لم يحتج الفه في هذا التعريف

علم اعتباره ههنا ايضا فهم انه بين احكام عكس النقيض

على طريقة القدما اذ فيه غنية لطالب الكمال وترك ما

اورده المتأخرون اذ تفصيل القول فيه وفيما فيه لا

يسعه المجال قوله ههنا اى في عكس النقيض قوله في

يعني ان العكس كان السالبة الكلية ينعكس في العكس

المستوى كنفسها والجزئية لا ينعكس اصلا كذلك الموجبة

الكلية في عكس النقيض ينعكس كنفسها والجزئية لا

ينعكس اصلا لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان لا اصدق

وكذلك من التسع الموجهات اعني الوقتيتين المطلقتين و

والوقتيين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة

لا ينعكس والبواقي تنعكس على ما سبق نقيضه في السوالب

وبالعكس في البيان البيان والنقض النقض متن

في العكس المستوي قوله وبالعكس اي الحكم السوالب
هيهنا حكم الموجهات في المستوي كما ان الموجبة في
لا ينعكس الا جزئية كذلك السالبة هيهنا لا ينعكس الا
جزئية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع
لا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلا مثلا يصح لا
شيء من اللاانسان بلا حيوان ولا يصح لا شيء من الحيوان
بلا انسان لصدق بعض الحيوان لا انسان كالفرس وكذلك
بحسب الجهة الدائمتان والعامتان ينعكس جزئية مطلقة
والخاصتان جزئية مطلقة الدائمة والوقتيتان والوجوديتان
والمطلقة العامة مطلقة سالبة ولا عكس للممكنتين على
قياس الموجهات في المستوي قوله والبيان البيان يعني
اذ كان المطالب المذكورة في العكس المستوي كان يثبت
بالخلف فكذا هيهنا قوله والنقض النقض اي مادة التخلف
هيهنا

ثمة وقد تبين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية هيهنا ومن السالبة الجزئية ثمة
الى العرفية الخاصة بالافتراض فصل متن

هيهنا هي مادة التخلف ثمة قوله وقد تبين انعكاس الخاصتين
واما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في
العكس المستوي الى العرفية العامة الخاصة فهو انه متى
صدق بعض ج ليس ب بالضرورة او بالدوام ما دام
ج لا دائما اي بعض ج ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج ما دام
ب لا دائما اي بعض ب ج بالفعل وذلك بدليل الافتراض
وهو ان نفرض ذات الموضوع اعني بعض ج د فد ب بحكم
لا دوام الاصل ود ج بالفعل لصدق عنوان على الذات بالفعل
على ما هو التحقيق فيصدق بعض ب ج بالفعل وهو لا دوام
العكس ثم نقول وليس ج ما دام ب والا لكان ج في بعض
اوقات كونه ب فيكون ب في بعض اوقات كونه ج
لان ثبات الوصفين اذا تنافيا في الذات يثبت كل واحد منهما
في زمان آخر في الجملة وقد كان حكم الاصل انه ليس ب ما دام

ج وهو هف فيصدق ان بعض ب اعني د ليس ج ما دام
ب وهو الجزء الاول من العكس فيثبت العكس كلا جزئيه

واما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية فبعكس
النقيض الى العرفية الخاصة وهو انه لو اذا صدق بعض
ج ب ما دام ج لا دائما اى ليس بعض ج ب بالفعل لصدق
بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائما اى ليس
بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل وذلك باطل فنفرض وهو
ان نفرض ذات الموضوع اعني بعض ج د فد ج بالفعل
على مذهب الشيخ وهو التحقيق ود ليس ب بالفعل بحكم
اللادوام الاصل فيصدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو
ملزوم لادوام العكس لان الاثبات يلزمه نفي النفي ثم
نقول د ليس ج ما دام ليس ب والا لكان ج في بعض اوقات
كونه ليس ب فيكون ليس ب في بعض الاوقات كونه

القياس قول مؤلف

كونه ج كامه وقد كان حكم الاصل انه ب ما دام ج
هف فيصدق ان بعض ما ليس ب وهو د ليس ج ما دام
ليس ب وهو الجزء الاول من العكس فيثبت العكس
بكلا جزئيه فتأمل قوله القياس قول اى مركب وهو
اعم من المؤلف لمناسبة بين اجزائه لانه مأخوذ من
من الالفة صرح بذلك الشريف المحقق في حاشية
الكشاف وح فذكر المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الخاص
بعد العام وهو المتعارف من التعريف وفي اعتبار التأليف
بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصوري ليتم المركبات
التامة وغيرها وكلها وبقوله مؤلف من القضايا يخرج ما
ليس كذلك كالمركبات الغير التامة والقضية الموجهة لعكسها
او عكس نقيضها اما البسائط فظ واما المركبات فلان المتبادر من
القضايا او الجزء الثاني من المركب ليس كذلك اولان المتبادر

من القضايا يلزم لذاته قولا اخر متن
فان كان مذكورا فيه بمادته و هيئته متن

من القضايا الصحيحة ما بعد في مفهوم قضايا متعدد
بقوله يلزم خرج الاستقراء والتمثيل فلا يلزم منها شيء
لعدم يحصل منها الظن لشيء وبقوله لذاته خرج ما يلزم
منه قول اخر بواسطة مقدمة خارجية كقياس المساواة
نحو ا مساو لب و ب مساو لج فانه يلزم من ذلك ان
الف مساو لج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية
وهي ان مساوي المساوي لشيء مساو وقياس المساواة مع
هذه المقدمة الخارجية ترجع الى القياس ويكون منها البرهان
من اقسام الموصل لذاته فاعرف ذلك والقول الاخر اللازم
من القياس يسمى نتيجة ومطلوبة قوله فان كان اي القول
الاخر الذي هو النتيجة والمراد بمادته طرفاه المحكوم عليه وبه
والمراد بهيئته التي تبا الواقع بين طرفيه سواء تحقق في
الايجاب او السلب فانه قد يكون المذكور في الاستثناء

فاستثنائي والا فاقتراني حملي او شرطي متن

نقيض النتيجة كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه
ليس بحيوان ينتج ان هذا الشيء بانسان والمذكور في
القياس هذا انسان وقد يكون المذكور فيه عين
النتيجة كقولك في المثال المذكور لكنه انسان ينتج انه حيوان
قوله فاستثنائي لاشتماله على كلمة الاستثناء اعني لكن
قوله والا اي وان لم يكن القول الاخر مذكورا في القياس
بمادته وهيئته وذلك بان كان يكون المذكور بمادته
لا بهيئته اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة وكذا لا
يعقل قياس لا اشتماله على شيء من اجزائه والنتيجة
المادية والصورية ومن هذا يعلم انه التحقيق لو حذف
قوله بمادته كان اولى قوله فاقتراني لاقتران حدود
الصغرى وهي الاصغر والاكبر والاوسط قوله
حملي اما القياس الاقتراني ينقسم الى حملي وشرطي لانه

وموضوع المطلوب من الحملي يسمى اصغر ومحموله الاكبر والمتكرر اوسط

لانه ان كان مركبا من الحمليات الصرفة فحملي

نحو العالم متغير وكل متغير حادث

فالعالم حادث والا فشرطية سواء كان

مركبا من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت

الشمس طالعة كان النهار موجودا وكلما كان النهار

موجودا فالعالم مضيء فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم

مضيء او مركبا من الحملية والشرطية نحو كلما كان هذا

انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم فكلما كان هذا

الشيء انسانا كان جسما والمص قدم البحث عن الاقتراني

الحملي لكونه البسيط من الشرطي قوله من الحملي اي

من الاقتراني الحملي قوله يسمى اصغر لكون الموضوع في

الغالب اخص من المحمول واقل افرادا منه فيكون المحمول

اكبر واكثر افرادا قوله والمتكرر اوسط لتوسطه بين

ومافيه الاصغر الصغرى وما فيه الاكبر الكبرى والاوسط اما محمول الصغرى وموضوع الكبرى وهو

الشكل الاول او محمولا لهما فالثاني او موضوعهما فالثالث او عكس الاول فالرابع ويشترط في الاول

ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى متن

الطرفين قوله حملي وما فيه اي المقدمة التي فيها الاصغر

وتذكير الضمير نظرا الى لفظ الموصول قوله الصغرى لا

شتمالها على الاصغر قوله الكبرى اي ما فيه الاكبر الكبرى لاشتمالها

على الاكبر قوله الشكل الاول يسمى اولا لان انتاجه بديهي

وانتاج البواقي نظري يرجع اليه فيكون مستندا قبله في

العلم قوله فالثاني لاشتراكه مع الاول في اشرف

المقدمتين اعني الصغرى فالثالث لاشتراكه مع الاول

في اخس المقدمتين اعني الكبرى قوله فالرابع لكونه

في غاية البعد عن الاول قوله فعليتها ليتعدى الحكم من

الاوسط الى الاصغر وذلك لان الحكم في الكبرى ايجابا وسلبا

انما هو على ما ثبت له الاوسط بالفعل فلم يلزم تعدي الحكم

بناء على مذهب الشيخ ولو لم يحكم في الصغرى ان الاصغر ثبت

له بالفعل لم يلزم تعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر قوله

لينتج الموجبتان مع موجبة الكلية الموجبتين

وكلية الكبرى اي ليلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم من
الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر وذلك لان الاوسط
محمول ههنا على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من
الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل
ان الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على
ذلك البعض الحكم على الاصغر كما يشاهد في قولك وكل انسان
حيوان وبعض الحيوان فرس . لينتج الموجبتان اي
الكلية والجزئية واللام فيه للغاية اي اشترط هذا الشرط
ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع
الموجبة الكلية الموجبتين في الاول ان يكون نتيجة موجبة
كلية وفي الثاني موجبة جزئية او ان ينتج الصغريات الموجبة
مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين اي الكلية والجزئية
على ما سبق في امثلة الضرب اضحة الموجبتين اي ينتج

والجزئية

ومع السالبة الكلية السالبتين بالقعرة وفي الثاني اختلافهما في الكيف مع

والجزئية قوله والسالبتين اي ينتج الكلية والجزئية قوله
بالفعل وهو متعلق بقوله ينتج واللام الاشارة الى ان انتاج
هذا الشكل المحصورات الاربع بل يبقى بخلاف انتاج
سائر الاشكال للنتائج كما سيجيء تفصيلها قوله وفي الثاني
اختلافهما الخ اي لشرط في هذا الشكل ههنا بحسب الكيفية
اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب وذلك لانه لو
تالف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف وهو
ان يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب تارة والسلب
اخرى فانه لو قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان
كان الحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس
حيوان كان الحق السلب وكذا الحال لو تالف من سالبتين
كقولنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر كان
الحق الايجاب ولو قلنا لا شيء من الفرس بحجر كان الحق

وكلية الكبرى مع دوام الصغرى متن

السلب والاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة
هي قول اخر الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم
من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هي
السالبة ولو كان اللازم منهما السالبة لما صدق في بعض
المواد الموجبة قوله وكلية الكبرى اه اى يشترط في
الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند جزئيتها
يحصل الاختلاف كقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان
ليس بناطق والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل
ليس بناطق كان الحق السلب قوله مع دوام الصغرى
اى يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة امران الاول احد
الامرين اما ان يصدق الدوام على الصغرى اى بان
يكون دائمة او ضرورية واما ان يكون الكبرى من
القضايا الست التي تنعكس سالبتها الا من التسع

او انعكاس السالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة لينتج
الكليتان م

الصغرى كبرى

التي لا تنعكس سوالبها والثاني ان يضم احد الامرين و
هو ان الممكنة لا تستعمل في هذا الشكل الا مع الضرورية
سواء كانت الضرورية الصغرى او الكبرى او مع كبرى
مشروطة عامة او خاصة وحاصله ان الممكنة ان
كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية او مشروطة
عامة او خاصة وان كانت كبرى ممكنة كانت الصغرى
ضرورية لا غير ودليل الشرطين انه لولاهما لزم
الاختلاف والتفصيل لا يناسبه في هذا المختصر قوله
لينتج الكليتان اه الضروب المنتجة في هذا الشكل اربعة
حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغريين
السالبتين الجزئية والكلية وضرب الكبرى الكلية السالبة
في الصغريين الموجبتين فالضرب الاول هو المركب
من كليتين والصغرى موجبة نحو كل ج ب ولا شيء

كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر

سالبة كلية والمختلفتان في الكم ايضا سالبة جزئية بالخلف

من اب والضرب الثاني هو المركب من كليتين والصغرى
سالبة نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب والنتيجة منهما
سالبة كلية نحو لا شيء من ج ا واليها اشار المص بقوله
لينتج الكليتان سالبة كلية والضرب الثالث هو المركب
من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض
ج ب ولا شيء من ا ب والضرب الرابع هو المركب من
صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض
ج ليس ب وكل ا ب والنتيجة فيهما سالبة جزئية نحو
بعض ج ليس ا واليهما اشار المص بقوله والمختلفتان
في الكم ايضا اي كما انهما مختلفتان في الكيف بناء على ما سبق
في الشرائط سالبة جزئية قوله بالخلف يعني دليل انتاج
هذه الضروب لهاتين النتيجتين بامور الاول الخلف وهو
ان يجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى القياس لكلية

الشكل الثاني	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
صغرى موجبة كلية	ط	ط	ص	ط
صغرى موجبة جزئية	ط	ط	ص	ط
صغرى سالبة كلية	ص	ط	ط	ط
صغرى سالبة جزئية	ص	ط	ط	ط

او عكس الكبرى او الصغرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة وفي الثالث

كبرى لينتج من الشكل الاول ما ينافي الصغرى وهذا جار
في الضروب الاربعة كلها والثاني عكس الكبرى ليرتد
الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة وذلك انما يجري
في الضرب الاول والثالث لان كبراهما سالبة كلية تنعكس
كنفسها واما الاخران فكبراهما موجبة كلية لا ينعكس
الا موجبة جزئية لا تصلح الكبروية الشكل الاول مع ان
صغراهما ايضا سالبة لا تصلح صغرى للشكل الاول والثالث
ان تنعكس الصغرى فيصير شكلا رابعا ثم تنعكس الترتيب
يعني يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلا
اولا فينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المطلوبة وذلك انما
يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح
لكبروية الشكل الاول وهذا انما هو في الضرب
الثاني فان صغراها سالبة كلية تنعكس كنفسها واما

ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احديهما لينتج الموجبتان

الاول والثالث فصغريهما موجبة لا ينعكس الا جزئية فاما الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس فلو فرض انعكاسها لا يكون الا الى جزئية ايضا فتدبر **قوله** ايجاب الصغرى وفعليتها لان الحكم في الكبرى سواء كان ايجابا او سلبا على ما هو اوسط بالفعل كما مر فلو لم يتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل بان لا يتحد اصلا او يكون الصغرى سالبة او يتحد لكن لا بالفعل و يكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر **قوله** مع كلية احديهما لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم تعدية الحكم الاكبر فلا يحكم الى الاصغر مثلا يصدق بعض الحيوان انسان و بعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس **قوله** الموجبتان الضروب

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	ح	ط	ط	ط
[illegible]	ح	ح	ط	ط
[illegible]	ح	ط	ط	ط
[illegible]	ح	ح	ط	ط

مع الموجبة الكلية ا ف ب العكس متن

النتيجة في هذا الشكل بحسب الشرائط المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين الكليتين الموجبة والسالبة وهذا الضروب كلها مشتركة في انها لا ينتج الا جزئية لكنه ثلثة منها ينتج الايجاب وثلثة ينتج السلب فاما التي تنتج الايجاب فاولها المركب من موجبتين كليتين كقولنا كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا ثانيها المركبة من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والى هذين اشار المص بقوله لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية اي كبرى الثالث عكس الثاني اعني المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى واليه اشار بقوله او بالعكس فليس المراد بالعكس عكس ضربي السلب الثاني لكن تبين ان ليس عكس الاول الا الاول فتامل والثانية

موجبة جزئية ومع السالبة الكلية او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية بالخلف او بعكس الصغرى او عكس الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة متن

فاولها المركب من موجبة كلية وسالبة كلية وثانيها من

موجبة جزئية وسالبة كلية واليهما اشار بقوله ومع السالبة

اي وينتج الموجبتان مع السالبة الثالث من موجبة كلية وسالبة

جزئية كما قال المص او الكلية مع الجزئية اي الموجبة الكلية مع السالبة

الجزئية قوله بالخلف يعني بيان انتاج هذه الضروب بهذه

النتائج اما بالخلف وهو ههنا ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل

لكلية الكبرى وصغرى القياس لايجاب صغرى لينتج من

الشكل الاول ما ينافي الكبرى وهذا يجري في الضروب كلها

واما بالعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث

يكون الكبرى كلية كما في الضروب الاول والثاني والرابع

واما بعكس الكبرى فيصير شكلا رابعا ثم الكلية بعكس الترتيب

ليرتد شكلا اولا وينتج نتيجة ثم يعكس الكبرى هذه النتيجة

فانه المطلوب وذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليصح عكسه

الصغرى

وفي الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احديهما

في الكيف الا بالايجاب والسلب

الصغرى للشكل الاول ويكون الصغرى كلية ليصلح كبرى له

كما في الضرب الاول والثالث لا غير وفي الرابع شرط انتاج

الشكل الرابع بحسب الكم والكيف احد الامرين اما ايجاب المقدمتين

مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية

احديهما وذلك لانه لولا احدهما لزم اما كون المقدمتين

سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او جزئيتين

مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلثة يحصل الاختلاف في

النتيجة وهو دليل العقم اما على الاول فلان الحق حينئذ في قولنا

لا شيء من الحجر بالانسان ولا شيء من الناطق بحجر هو الايجاب

ولو قلنا ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب واما على

الثاني فلانا اذا قلنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان كان

الحق الايجاب ولو قلنا كل فرس حيوان كان الحق السلب

اما على الثالث فلان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض

وهو موجبتين مع كون الصغرى جزئية

وبعض الجسم ليس بحيوان هو الايجاو لو قلنا وبعض الحجر ليس

وهو بعض الانسان جسم

بحيوان كان الحق هو السلب ثم ان المص لم يتعرض لبيان شرائط

وهو بعض الانسان ليس بحجر

الرابع بحسب الجهة لقلة الاستعداد بهذا الشكل لكلال العلوم

القطع ولم يتعرض ايضا للنتايج الاختلاطات الحاصلة من الموجهات في شيء من

الاشكال الاربع لطول الكلام فيها فتفصيلها موكول الى المطولات هذا

الارسطو

الفوق لينتج الفصل ع المنتيجة في هذا الشكل بحسب التركيبين

وهو المنطق

السابقتين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية

مع الكبريات والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية

وضم الصغرى السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة

الكلية وضم كليتها اي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى

الموجبة الجزئية فالاولان من هذه الضروب منها الثمانية

من الموجبتين كليتين والاول من موجبة كلية صغرى

جزئية

وموجبة كبرى ينتجان موجبة والثالث المشتمل على السلب

الاربع

يتبع

لينتج الموجبة الكلية مع الاربع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية وكليتها مع الموجبة

الجزئية جزئية موجبة ان لم يكن سلب والا فسالبة ... صغرى ... كبرى صغرى

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

ينتج سالبة جزئية في جميعها الا ضرب واحد فهو المركب

من صغرى سالبة كلية كبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة

كلية وفي عبارة المص تسامح حيث توهم ان ما ينتج الاولين

من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولو

قال لفظ موجبة على جزئية لكان اولى والتفصيل هاهنا ان ضروب

او حالية

في هذا الشكل ثمانية الاول من موجبتين كليتين والثاني

من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة

جزئية والثالث من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة

كلية ينتج سالبة كلية الرابع عكس ذلك الخامس من صغرى

وهو الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية

موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والسادس من سالبة

جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى السابع من موجبة كلية

صغرى وسالبة جزئية كبرى الثامن من سالبة الكلية صغرى

وموجبة جزئية كبرى وهذه الخمس الباقية ينتج سالبة

بالخلف او بعكس الترتيب ثم بعكس النتيجة او بعكس المقدمتين او بالرد الى الثاني بعكس الصغرى او الثالث

جزئية فاحفظ هذا التفصيل فانه نافع فيما سيجيء قوله بالخلف

وهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين

لينتج ما ينعكس الى ما ينافي المقدمة وذلك انما يجري في الضروب

الاول والثاني والثالث والرابع والخامس دون البواقي فلا يلزم

جريانه في السادس فهو سهو قوله او بعكس الترتيب وذلك

انما يجري حيث يكون الكبرى موجبة والصغرى كلية والنتيجة

مع ذلك قابلة للانعكاس كما في الاول والثاني والثالث والثامن

ايضا ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين دون

البواقي قوله وبعكس المقدمتين فرجع الى الشكل الاول ولا يجري

الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لينعكس الى

الكلية كما في الرابع والخامس لا غير قوله او بالرد ولا يجري

الا حيث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف والكبرى كلية والصغرى

قابلة للانعكاس كما في الثالث والرابع والخامس والسادس

بعكس الكبرى وضابطة شرائط الانتاج الاربعة انه لا بد اما من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر

بالفعل صح

ايضا ان انعكس السالبة الجزئية قوله بعكس الكبرى ولا يجري

الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس

ويكون الصغرى او عكس الكبرى كلية وهذا لا يصح الا في الثلاثة

في هذا الشكل فتدبر وذلك كما في الاول والثاني والثالث والرابع

والخامس والسابع ايضا ان انعكس السالبة الجزئية دون البواقي

وضابطه شرائط اربعة اي الامور التي اذا راعيته فيكل قياس

اقتراني حملي كان منتجا ومشتملا على الشرائط الستة جميعا قوله

انه لا بد اي في انتاج القياس من احد الامرين على سبيل منع

الخلو قوله اما من عموم موضوعية الاوسط اي قضية كلية

موضوعها الاوسط كالكبرى في الشكل الاول وكاحدى المقدمتين

في الشكل الثالث وكالصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث

والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع قوله مع ملاقاته

للاصغر بالفعل اي بان يحمل الاوسط ايجابا على الاصغر بالفعل

او حمله على الاكبر متى

كما في الصغرى الشكل الاول واما بان يحمل الاصغر على الاوسط
ايجابا بالفعل كما في الصغرى الشكل الثالث كما في الصغرى
الضرب الاول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع وفي
الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط فعلية الصغرى في
هذه الضروب ايضا او حمله على الاكبر او مع حمل الاوسط
على الاكبر ايجابا فان السلب سلب الحمل وانما الحمل هو الايجاب
وذلك كما في الضرب الاول والثاني والثالث والثامن من الشكل
الرابع فالضربان الاولان قد اندرجا تحت كل من الترديد الثاني
فهو ايضا على سبيل منع الخلو كالاولى وههنا تمت الاشارة الى
شرايط انتاج جميع ضروب الشكل الاول والثالث وستة ضروب
من الشكل الرابع فاحفظه واعلم انه لم يقل او للاكبر مع
ملاقاته للاكبر حتى يكون اخصر لان لهذا ما لا يشتمل الحمل والوضع
كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الاول

من كبرى

واما من عموم موضوعية الاكبر مع اختلاف في الكيف مع منافات

من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجة ويلزم ايضا
كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة
وكبرى موجبة مع كلية احدى مقدمتيه منتجا وقد اشتبه
على بعض الفحول فاعرفه واما من عموم موضوعية الاكبر
هو الامر الثاني من الامرين الذين ذكرناه فلانه لا بد في انتاج القياس
من احدهما وحاصله كلية الكبرى يكون الاكبر موضوعا
فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف وذلك كما في ضروب
الشكل الثاني وكما في ضرب الثالث والرابع والخامس من الشكل والسادس
الرابع فقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الامرين
لان الحمل الترديد الاول على منع الخلو فقد اشير الى جميع شرايط
الشكل الاول والثالث كما وكيفا وجهة والى شرايط الشكل الثاني
بحسب الجهة فاشار بقوله مع منافات الخ يعني ان القياس
المنتج المشتمل على الامر الثاني اعني العموم موضوعية الاكبر

لنسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر لنسبة الى ذات الاصغر فحصل الشرطين من الاقترانات اما ان يتبين

في الكيف اذا كان الاوسط بعينه تاما ومحمولا في كلتا مقدمتين كما

في شكل الثاني فحح لابد في انتاجه من شرط ثالث وهو منافاة

لنسبة وصف الاوسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى

وصف الاوسط المحمول كذلك الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى

بمعنى لابد ان يكون النسبتان المذكورتان مكيفتين بكيفيتين

بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين في الصدق لو اتحد طرفاهما

فهذا وهذه المنافاة دائمة مجموعا معلما مع ما مر من شرطي

الشكل الثاني بحسب الجهة فبتحققها يتحقق الانتاج وبانتفائها

ينتفي اما انها دائمة مع الشرطين مجموعا اي كلما وجد الشرطان

المذكوران تحققت المنافاة المذكورة فلانه اذا كانت الصغرى

ما يصدق عليه الدوام والكبرى اي قضية كانت من الموجهات

ما عدا الممكنتين فان لهما حكما عليحدة سيجيء فلا شك انه حين

يكون لنسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام الايجاب مثلا

فلا اقل

السلب

فلا اقل من يكون لنسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية

العامة

ضرورة ان المطلقة العامة اعم من تلك الكبريات والمطلقة

تدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوبا

عن وصفه بالفعل قطعا ولا خفاء بالمنافاة بين دوام الايجاب

وفعلية السلب واذا تحققت المنافاة بين شيء الاعم لزم التنافي

بينه وبين الاخص بالضرورة وكذا اذا كانت الكبرى مما ينعكس

سالبتها والصغرى اي قضية كانت سوى الممكنة لانه اذ ح

تكون لنسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة الايجاب

مثلا او دوامه ولا خفاء في منافاته مع لنسبة وصف الاوسط

الى ذات الاصغر بفعلية السلب واخص منها وكذا اذا كانت

الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مشروطة اذ ح يكون لنسبة

وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب مثلا ولنسبة

وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما في الكبرى المشروطة

فظاهر واما في الضرورية فلان المحمول اذا كان ضروريا للذات
ما دام موجودة كان ضروريا بالوصف العنواني لان الذات لازم
للوصف والمحمول لازم للذات ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت
الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية بمثل ما مر واما انها دائم
مع الشرطين بعد ما مر كلما انتفى احد الشرطين المذكورين
لم يتحقق المنافاة المذكورة فلانه اذا لم يكن الصغرى مما ينعكس
عليه الدوام ولا الكبرى مما تنعكس سالبة لم يكن في الصغرى اخص
من المشروطة الخاصة ولا في الكبرى اخص من الوقتية و
لا منافاة بين ضرورة الايجاب مثلا بحسب الوصف لا دائما بين
ضرورية السلب في وقت معين لا دائما اذ لعل ذلك الوقت
غير وقت الوصف العنواني واذا انتفت المنافاة بين الاخصين انتفت
بين ما هو اعم منهما ضرورة وكذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية او
مشروطة معين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات اللادائمة

والعرفية

ولا اقل من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية
السلب ضرورة ان المطلقة العامة اعم من تلك الكبريات
المطلقة تدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل كما سلب
عن وصفه بالفعل قطعا ولا حقا بالمنافاة بين دوام الايجاب
فعلية السلب واذا تحققت المنافاة بين شيء الاعم لزم المنافاة
بينه وبين الاخص بالضرورة وكذا اذا كانت الكبرى مما تنعكس
سالبتها والصغرى اي غير فعلية كانت سوى الممكنة لانها اذ يكون
نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة الايجاب مثلا امتنع
ان يكون في منافاته مع نسبة وصف الاوسط الى الاكبر بضرورة
الايجاب مثلا ذات الاصغر بفعلية السلب او لا اخص منها وكذا اذا
كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مشروطة اذ لم يكون
نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب مثلا ونسبة وصف
الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما في الكبرى المشروطة

فظاهر واما في الضرورتين فلان المحمول اذا كان ضروريا للذات مادام
موجودة كان ضروريا بالوصف العنواني لان الذات لازم للوصف والمحمول
لازم للذات ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى
ضرورية بمثل ما مر واما انتفاء ابن فمع الشرطين معا اي كلما
انتفى احد الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة المذكورة فلانه
اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام ولا الكبرى مما ينعكس سالبته
لم يكن في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة ولا في الكبريات
اخص من الوقتية ولا منافاة بين ضرورة الايجاب مثلا بحسب الوصف
لا دائما وبين الضرورية السلب في وقت معين لا دائما اذ لعل
ذلك الوقت غير اوقات الوصف العنواني واذا ارتفعت المنافاة
بين الاخصين ارتفعت بين ما هو لم يتم منها ايضا وكذا اذا لم يكن
الكبرى ضرورية ولا مشروطة معين كون الصغرى ممكنة كان اخص
الكبريات الدائمة والعرفية الخاصة والوقتية ولا منافاة بين

امكان

من متصلتين او منفصلتين متى

امكان الايجاب ودوام السلب ما دام الذات فبين دوام السلب
بحسب الوصف لا دائما ولا اينيه وبين ضرورية السلب في
وقت معين لا دائما وكذا اذا لم يكن الصغرى ضرورية على تقدير
كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات المشروطة الخاصة والعامة
ولا منافاة بين امكان الايجاب وبين ضرورة السلب بحسب الوصف
لا دائما ولا اينيه وبين دوام السلب ما دام الذات فتحقيق هذا
على هذا الوجه مما تفردت منه بعون الملك الجليل والله
يهدي من يشاء الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل قوله
من متصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء ينتج كلما كانت الشمس طالعة
فالعالم مضيء قوله او منفصلتين كقولنا اما ان يكون العدد زوجا
واما ان يكون فردا واما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج
الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون الفرد او يكون

او حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة وتنعقد فيه الاشكال الاربعة وفي
تفصيلها طول

فصل الاستثنائي

متن

تعجم الفرضا فيكون منها قوله او حملية ومتصلة نحو هذا انسا
ن وكلما كان الشيء انسانا كان حيوانا ينتج هذا حيوان قوله او حملية
ومنفصلة نحو هذا عدد ودائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
فهذا اما ان يكون زوجا او فردا قوله او متصلة ومنفصلة
نحو كلما كان هذا ثلثة فهو عدد ودائما اما ان يكون العدد زوجا او يكون
فردا ينتج كلما كان هذا فاما ان يكون زوجا او فردا قوله وتنعقد
لا بد في تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين في جزء محكوم عليه
في كلا المقدمتين يكون هو الحد الاوسط فاما ان يكون محكوما
عليه في كلا المقدمتين او محكوما به فيهما او محكوما به في الصغرى
او محكوما عليه في الكبرى او بالعكس فالاول هو الشكل الثالث والثاني
هو الثاني والثالث هو الاول وقلب الرابع هو الرابع تفصيل الاشكال الاربعة
في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط والضروب والنتايج طول لا يليق
بالمختصر فليطلب من مطولات المتاخرين قوله الاستثنائي القياس

الاستثنا

ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع التالي ومن الحقيقية وضع كل كمانعة الجمع ورفعه من

فلا ينتج وضع التالي ورفع المقدم

الاستثنائي وهو الذي يكون النتيجة مذكورا فيه بمادته وهيئته
ابدا يتركب من مقدمة شرطية ومقدمة حملية ليستثنى فيها
عين احد الجزئين الشرطية نقيضه او نقيضه لينتج عين الآخر او
نقيضه فالاحتمالات المتصورة في انتاج كل استثنائي اربعة وضع كل ورفع
كل لكن المنتج منها في كل قسم شيء وتفصيله بما اورده المص من ان
الشرطية ان كانت متصلة ينتج منه احتمالان وضع المقدمة ينتج وضع
التالي لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم
لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم فاما وضع التالي فلا ينتج وضع
المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز ان يكون اللازم اعم
فلا يلزم من تحقق [illegible] تحقق الملزوم ولا من انتفاء الملزوم انتفاء
فقد علمت من هذا ان المراد بالمتصلة في هذا الباب اللزومية
واعلم ايضا ان المراد بالمنفصلة ههنا العنادية وان كانت الشرطية
منفصلة فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر لامتناع

كما انه مانعة الخلو وقد يخص

اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل وضع الآخر لعدم امتناع الخلو بينهما

الجمع — ومانعة الخلو بالعكس واما الحقيقية فلما اشتملت على منع الخلو

اى ينتج من رفع كل جزء وضع الآخر ولا ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر

معا ينتج فى الصور الاربع النتائج الاربع وضع المقدم رفع

التالى نحو ان كان هذا الشئ حيوانا لكنه انسان فهو حيوان لكنه

ليس بحيوان فليس بانسان والحقيقية كقولنا اما

ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه

فرد فليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس بزوج فهو

فرد كمانعة الجمع نحو اما هذا شجر او حجر لكنه شجر فليس بحجر لكنه

قوله — حجر فليس بشجر كمانعة الخلو نحو هذا اما لاشجر او لاحجر لكنه ليس بلا

حجر فهو لاشجر لكنه ليس بلا شجر فهو لاحجر وقد يختص الاسم

انه قد يستدل على اثبات المطلوب بانه لولاه لصدق نقيضه لاستحالة

ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هو واقعا كما

غير مرة فى مباحث العكوس ولا يتبعه وهذا القسم من الاستدلال

يسمى

باسم القياس الخلف ما قصد به اثبات المطلوب بابطال نقيضه ومرجعه الى استثنائى واقترانى
فصل الاستقراء تصفح الجزئيات متن

يسمى بالخلف اما لانه ينجر الى الخلف اى المحال على تقدير نقيض المطلوب — صلاقه ح

او لانه ينتقل منه الى المطلوب من خلفه اى من ورائه الذى

و زيرا كه از خلاف مطلوب منتقل ميشود به ثبوت مطلوب

هو نقيضه وهذا ليس قياسا واحدا بل ينحل الى قياسين

احدهما اقترانى شرطى والآخر استثنائى متصل يستثنى فيه

نقيض التالى هكذا لو لم يثبت المطلوب يثبت نقيضه وكلما ثبت

نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت المطلوب ثبت المحال لكن

المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه نقيض المقدم

ينتج لو لم يكن المطلوب ثابتا لثبت المحال

ثم قد يفتقر بيان الشرطية يعنى قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت

المحال الى دليل فتكثر القياسات وكذا قال المص فى شرح الاصول

فقوله ومرجعه الى استثنائى واقترانى معناه ان هذا القدر

مما لابد منه فى كل قياس خلف وقد يزيد عليه فافهم

الاستقراء تصفح الجزئيات اعلم ان الحجة على ثلثة اقسام لانه

الاستدلال اما من حال الكلى على حال الجزئيات واما من حال الجزئيات

لاثبات حكم كلى فصل

على حال الكليها واما مع حال احد الجزئيين المندرجين تحت كلي

على حال الجزئي الاخر فالاول هو القياس وقد سبق تفصيله

والثاني هو الاستقراء والثالث هو التمثيل فالاستقراء هو

الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليتها هذا التعريف

الصحيح الذي لا غبار عليه واما ما استقل المصنف كلام

الفارابي وحجة الاسلام والغنائي انه تصفح الجزئيات وتتبعها لاثبات

حكم كلي ففيه تسامح اذ فان هذا التتبع ليس حجة موصلا

موصلا الى مجهول تصديقي فلا يندرج تحت الحجة وكان الباعث

على هذه المسامحة هو الاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة

بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل وهنا وجه

اخر يجيئ بيانه ان شاء الله الجليل في تحقيق التمثيل لاثبات حكم كلي

اما تعلق التوصيف فيكون اشارة الى ان المقصود في الاستقراء ان يكون

حكما جزئيا كما تحققه ولما تعلق الاضافة والتشبيه في كلام عض

على المضاف

عن المضاف اليه اي لاثبات حكم كليها اي كلي تلك الجزئيات وهذا

ان اشتمل الحكم الجزئي والكلي كليهما بحسب الفضل انه في الواقع لا يمكن

بالاستقراء الا الكلي وتحقيق ذلك انهم قالوا ان الاستقراء اما

تام يستصفح فيه حال الجزئيات باسرها وهو يرجع الى القياس المقسم

كقولنا كل حيوان اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق حساس و

كل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس وهذا

القسم تقيد اليقين واما ناقص يكتفي فيه تتبع اكثر الجزئيات كقولنا

كل حيوان يتحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك و

الفرس كذلك والبقر كذلك الى غير ذلك مما صادفنا من افراد

الحيوان وهذا القسم لا يفيد الا الظن اذ من الجائز ان يكون من

الحيوانات التي لم نصادفها ما يتحرك فكه الاعلى عند المضغ كالتمساح

في النيل ولا يخفى ان الحكم بان الثاني ناقص لا يفيد الا الظن انما

يصح اذا كان المطلوب الحكم الكلي واما اذا اكتفى بالجزئي فلا شك ان

والتمثيل بيان مشاركة جزئي لاخر في علة الحكم ليثبت فيه منر

تتبع البعض بفيد اليقين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه

انسان فكل فرس يتحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل انسان ايضا كذلك

ينتج قطعا ان بعض الحيوان كذلك ومن هنا اعلم ان حمل عبارة

المتن على التنصيف كما هو الرواية احسن من حيث المعنا ايضا

اذ لبس فيه وصحة صحة التعريف بلا اثم والتمثيل بيان

مشاركة جزئي لاخر في علة الحكم ليثبت فيه اي ليثبت الحكم في

الاول بعبارة اخرى تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت

في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كما يقال النبيذ

حرام لان الخمر حرام وعلته حرمة الاسكار وهو موجود في النبيذ

وفي العبارتين التسامح فان التمثيل هو الحجة التي تقع فيها

ذلك البيان والتشبيه وقد عرفت النكتة في التسامح في تعريف

الاستقراء ونقول ههنا كما ان العكس يطلق على المعنى المصدري

اعني التبديل وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كذلك التمثيل يطلق

على المعنى

والعلة في طريقة الدوران والترديد

على المعنى المصدري وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الحجة

التي تقع فيها ذلك التشبيه والبيان مما ذكر في تعريف التمثيل بالمعنى

الاول ويعلم المعنى الثاني بالمقايسة وهذا كما عرفت في العكس بالتبديل

وقس عليه الحال فيما سبق في الاستقراء هذا ولكن لا يخفى ان

المسامحة في تعريفي الاستقراء والتمثيل من المشهورات المذكور معنا

لهذا التسامح وهل هو الا كذب على ما قيل والعلة في طريقة الكل

والترديد اعلم انه لا بد في التمثيل من مقدمات الاولى ان الحكم ثابت

في الاصل اعني المشبه به الثانية ان علة الحكم في الاصل الوصف

الكذا اي الثالثة ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني المشبه

فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلث يحصل العلم بكون الحكم

ثابتا في الفرع ايضا وهو المطلوب من التمثيل ثم المقدمة الاولى

الثالثة ظاهرتان في كل تمثيل انما الاشكال في الثانية وبيانها في

متعددة نقلوها في كتب اصول الفقه والمذكور هنا هو العمدة

تلك الطرق

والتمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه ضر

تتبع البعض يفيد اليقين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعض
الناس وكل فرس يتحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل انسان كذلك
ينتج قطعا ان بعض الحيوان كذلك ومن هذا اعلم ان حمل عبارة
المتن على التصنيف كما هو الرواية احسن من حيث القياس
اذ ليس فيه وصمة صحة التعريف بالاعم والتمثيل بيان
مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه اي ليثبت الحكم في
الاول وبعبارة اخرى تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت
في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كما يقال النبيذ
حرام لان الخمر حرام وعلته حرمة الاسكار وهو موجود في النبيذ
وفي العبارة نوع التسامح فان التمثيل هو الحجة التي تقع فيها
ذلك البيان والتشبيه وقد عرفت النكتة في التسامح في تعريف
الاستقراء ونقول هنا كما ان العكس يطلق على المعنى المصدري
اعني التبديل وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كذلك التمثيل يطلق

على المعنى

والعلة في طريقة الدوران والترديد

على المعنى المصدري وهو التشبيه والبيان المذكور وعلى الحجة
التي تقع فيها ذلك التشبيه والبيان مما ذكر في تعريف التمثيل بالمعنى
الاول ويعلم المعنى الثاني بالمقايسة وهذا كما عرف العكس بالتبديل
وقس عليه الحال فيما سبق في الاستقراء هذا ولكن لا يخفى ان
المسامحة في تعريفي الاستقراء والتمثيل من المشهور الا الذي كون
لهذا التسامح وهل هو الا كما على ما قيل والعلة في طريقة الد
وران والترديد اعلم انه لا بد في التمثيل من مقدمات ثلاث الاولى ان الحكم ثابت
في الاصل اعني المشبه به الثانية ان علة الحكم في الاصل الوصف
الكذائي الثالثة ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني المشبه
فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث ينتقل الذهن الى كون الحكم
ثابتا في الفرع ايضا وهو المطلوب من التمثيل ثم المقدمة الاولى و
الثالثة ظاهرتان في كل تمثيل انما الاشكال في الثانية وبيانها بطرق
متعددة مفصلة في كتب اصول الفقه والمص ذكر ما هو العمدة من

تلك الطرق

فصل القياس

بينهما هو طريقان الاول الدوران وهو ترتب الحكم على الوصف الذي
له صلوح العلية وجودا وعدما كترتب الحرمة في الخمر على الاسكار
فانه ما دام مسكرا حرام واذا زال عنه الاسكار زالت الحرمة قالوا
والدوران علامة كون المدار اعني الوصف علة للدائر اي الحكم الثاني
في التمثيل يسمى بالسبر والتقسيم ايضا وهو ان يتفحص اولا اوصاف
الاصل ويردد ان علة الحكم هل هذه الصفة او تلك ثم يبطل ثانيا علية
كل حتى يستقر على وصف واحد فيستفاد من ذلك كون هذا الوصف
علة كما يقال علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من العنب او الميعان او اللون
المخصوص او الطعم المخصوص او الرائحة المخصوصة او الاسكار لكن
الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذا البواقي
ما سوى الاسكار بمثل ما ذكر فتعين الاسكار للعلية القياس
كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة الى الاستثنائي
والاقتراني باقسامها كذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس

اما بيانها في بيان الف

اعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة لان الحجة
سقط اليك مقدماته اما ان يفيد تصديقا او تاثيرا
آخر غير التصديق اعني التخييل والثاني الشعر والاول اما ان يفيد
ظنا او جزما فالاول الخطابة والثاني ان اعتبر فيه ما يقينيا فهو البرهان
والا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العالم او المخاطبين
في مقابلة من العامة او التسليم من الخصم فهو الجدل والا فالمغالطة
واعلم ان المغالطة ان استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة
وان استعملت في مقابلة غير الحكيم سميت المشاغبة واعلم ايضا انه
يعتبر في البرهان ان يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف
غيره من الاقسام مثلا يكفي في كون القياس مغالطة ان يكون احدى
احدى مقدماته وهمية وان كانت الاخرى يقينية نعم يجب ان لا يكون
فيها ما هو ادون منها كالشعريات والا يلحق بالادون فالمؤلف
من مقدمة مشهورة واخرى مخيلة لا يسمى جدليا فافهم

من اليقينيات واصولها

من اليقينيات التصديق اليقيني هو التصديق الجازم المطابق الثابت
فباعتبار التصديق خرج الشك والوهم والتخييل وساير التصورات
وبقيد الجزم اخرج الظن وبالمطابقة الجهل المركب وبالثابت التقليد
ثم المقدمات اليقينية اما بديهيات او نظريات منتهية الى البديهيات
لاستحالة الدور والتسلسل فاصول اليقينيات هي البديهيات و
النظريات متفرعة عليها والبديهيات ستة اقسام بحكم الاستقراء
ووجه الضبط ان القضايا البديهية اما ان يكون تصور طرفيها
مع النسبة كافيا في الحكم والجزم او لا يكون فالاول هو الاوليات
الثاني اما ان يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن او لا
الثاني المشاهدات وينقسم الى مشاهدات بالحس الظاهر وتسمى حسيات
والى مشاهدات بالحس الباطن وتسمى وجدانيات والاول اما ان يكون
تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند حضور الاطراف
او لا يكون كذلك والاول هي الفطريات وتسمى قضايا قياساتها معها

معها

والاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والفطريات والمتواترات وفطريات ثم ان كان
الاوسط

والثاني منها والثاني اما ان يستعمل فيه الحدس وهو انتقال
الذهن من المبادي الى المطالب او لا يستعمل فالاول الحدسيات
والثاني ان كان الحكم فيه حاصلا باخبار جماعة يمتنع عند العقل
تواطؤهم على الكذب فهي المتواترات وان لم يكن كذلك بل حاصل
من كثرة التجارب فهي التجربيات وقد علم بذلك حصر الاقسام
منها فالاوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء والمشاهدات
اما المشاهدات الظاهرة فكقولنا الشمس مشرقة والنار
محرقة واما الباطنة فكقولنا ان لنا جوعا وعطشا والسقمونيا
مسهل للصفراء والحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس
والمتواترات كقولنا مكة موجودة والفطريات كقولنا
الاربعة زوج فان الحكم فيه بواسطة لا تغيب عنه ذهنك
ملاحظة اطراف هذا الحكم وهو الانقسام بمتساويين ثم ان
كان الحد الاوسط في البرهان بل في كل قياس لا بد ان يكون علة

برهانيا كان او غيره كالجدل والخطابة

كما يقال الاربعة زوج وكل زوج منقسم بمتساويين ينتج الاربعة منقسمة بمتساويين

قوله

مع عليه للنسبة في الذهن عليه لها في الواقع فلا نعلم والاتفاق واما جدليا فالف من

لحصول العلم بالنسبة الايجابية او السلبية المطلوبة في النتيجة
ولهذا يقال له الواسطة في الاثبات والواسطة في التصديق
فان كان مع ذلك واسطة في الثبوت ايضا اي علة لتلك النسبة
الايجابية والسلبية في الواقع وفي نفس الامر كتعفن الاخلاط
في قولك هذا متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم فالبرهان
حينئذ يسمى برهان اللم لكونه دالا على ما هو لم الحكم وعلته في الواقع وان
لم يكن واسطة في الثبوت ايضا يعني لم يكن علة للنسبة في نفس
الامر فالبرهان حينئذ يسمى برهان الان حيث لم يدل الا على
انية الحكم وتحققه في الواقع دون علته سواء كان الواسطة حينئذ
معلولا للحكم كالحمى في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن
الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط وقد يخص هذا باسم الدليل
او لم يكن معلولا للحكم كما انه ليس علة للحكم بل يكونان معلولي
الثالث وهذا لم يخص باسم كما يقال هذه الحمى تشتد غبا

وكلما

من المشهورات والمسلمات واما خطابي فالف من المقبولات والمظنونات واما شعري من المخيلات
واما سفسطي فالف

وكلما اشتد غبا محرقة فانه الاشتداد غبا ليس معلولا
للاخر ولا بالعكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة
الخارجة عن العروق   من المشهورات هي القضايا
التي يطابق فيها اراء الكل كحسن الاحسان وقبح العدوان او اراء
طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند   والمسلمات هي قضايا
سلمت من الخصم في المناظرة او يبرهن عليها في علم ويتلقى في
اخر على سبيل التسليم   من المقبولات هي قضايا يؤخذ ممن
يعتقد كالاولياء والحكماء   والمظنونات هي قضايا يحكم بها العقل
حكما راجحا غير جازم ومقابلته بالقبول من قبيل مقابلة العامة
بالخاص فلا اعتبار بها سواء الناس   من المخيلات هي قضايا
تنبسط بها النفس ولكن تنقبض منها ترغيبا او ترهيبا واذا
قرنه بها سجع او وزن كما هو المتعارف الان في اذ ادان الناس
واما سفسطي منسوب الى السفسطة وهي مشتقة من سوفسطا

من الوهميات والشبهات فانها ايضا اجزاء العلوم ثلثة

معرب سوفسطا لغة يونانية بمعنى الحكمة المموهة

المدلسة من الوهميات هي القضايا الكاذبة التي يحكم

بها الوهم في غير المحسوس قياسا على المحسوس كما يقال

كل موجود فهو متحيز والشبهات هي القضايا الكاذبة

الشبيهة بالصادقة الاولية او المشهورة لاشتباه لفظي او

معنوي واعلم ان ما ذكره المتاخرون في الصناعات الخمس لخصناه

مجملا اجمالا واصلح كونه من المهمات وطولوا في الاقترانيات

الشرطيات مع قلة الجدوى وعليك بمطالعة كتب القدماء فان

فيها شفاء العليل ونجاة القليل اجزاء العلوم كل علم من

العلوم المدونة لابد فيه من امور ثلثة احدها ما يبحث

فيه عن خصائصه والاثار المطلوبة منه اي يرجع جميع مباحث

العلم اليها فهو الموضوع وتلك الاثار هي الاعراض الذاتية

الثاني القضايا التي تقع فيها هذا البحث وهي المسائل وهي تكون

الموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن اعراضها

نظرية في الاغلب وقد تكون بديهية محتاجة الى تنبيه كما

صرح به وقوله يطلب في العلم يعم القسمين واما ما يوجد

في بعض النسخ من التخصيص بقوله بالبرهان فمن زيادات النساخ

على انه يمكن توجيهه بانه بناء على الغالب او المراد بالبرهان

ما يشمل التنبيه فتنبه الثالث ما يبنى عليه المسائل مما يفيد

تصورات اطرافها والتصديقات بالقضايا الماخوذة في دلائلها

فالاولى هي المبادي التصورية والثانية هي المبادي

الموضوعات ههنا اشكال وهو ان من عد الموضوع من اجزاء

العلوم اما ان يريد به نفس الموضوع او تعريفه او التصديق

بوجوده او التصديق بموضوعيته والاول مندرج في موضوعات

المسائل التي هي اجزاء المسائل فلا يكون جزءا على حدة والثاني من

المبادي التصورية والثالث من المبادي التصديقية فلا يكون

جزءا على حدة ايضا والرابع من مقدمات الشروع فلا يكون جزءا

الذاتية والمبادي حدود الموضوعات

از قبيل لف ونشر مرتب لا ارسم او فعل

يكون الجواب باختيار كل من الشقوق الاربعة اما على الاول فيقال
ان نفس الموضوع وان اندرج في المسائل لكن لشدة الاشتباك
من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله والبحث فيه
عد جزء على حدة او يقال ان المسائل ليست هي مجموع الموضوعات
والمحمولات والنسبة بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات
قال المحقق الدواني في [حاشية؟] المطالع المسائل هي المحمولات
المثبتة بالدليل وفيه نظر لانه لا يلائم ظاهر قول المصنف
والمسائل هي قضايا كذا وموضوعها كذا وايضا فلو كان المسائل
نفس المحمولات المنسوبة لوجب عد سائر موضوعات المسائل
التي هي وراء موضوع العلم جزءا على حدة فتدبر واما على الثاني
فيقال ان تعريف الموضوع وان كان مندرجا في المبادي التصورية
لكن عده جزءا على حدة للاعتبارية كما سبق واما على الثالث فيقال
مثل ما مر او يقال بان عد التصديق بوجود الموضوع من المبادي

التصديقية

واجزائها واعراضها ومقدمات بينة او ماخوذة تبنى عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب في
العلم بالبرهان وموضوعاتها منه

التصديقية كما ينقل عن [الشيخ؟] تسامح فان المبادي التصديقية
كما هي القضايا التي يتألف منها قياسات العلم نص على ذلك العلامة منه
في شرح الكليات وايده بكلام الشيخ وح فنقول المص يبتني عليها
قياسات العلم تعريفها للتفسير بالاتم واما على الرابع فيقال التعلق
بالموضوعية لما توقف عليه الشروع على البصيرة فكان له مزيد
مدخلية في معرفة مباحث العلم وتميزها عما ليس منه عد
جزءا من العلم مسامحة وهذا البحث محتملات اجزائها اي
حدود اجزائها ان كانت الموضوعات مركبة واعراضها اه
اي حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات ومقدمات
بينة اي المبادي التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها اي بديهية
او مقدمات ماخوذة اي نظرية فالاولى تسمى علوما متعارفة
والثاني ان اذعن بها المتعلم [بحسن الظن؟] بالمعلم سميت اصولا موضوعة
وان اخذها مع استنكار سميت مصادرات ومن ههنا يعلم

موضوع العلم او نوع منه وعرض ذاتي له او مركب ومحمولاتها امور خارجة عنها لاحقة لها لذواتها

ان مقدمة واحدة يجوز ان يكون اصلا موضوعا بالنسبة
الى شخص ومصادرة بالقياس الى آخر موضوع العلم
كقولهم في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي او عرض ذاتي له
كقولهم كل متحرك فله ميل او مركب من الموضوع
مع العرض الذاتي كقول المهندس كل مقدار وسط في النسبة
ضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتي كقولنا
كل خط قام على خط فان زاويتي جنبيه قائمتان او مساويتان
لهما ومحمولاتها اي محمولات المسائل امور خارجة
عنها اي عن موضوعات المسائل لاحقة لها اي عارضة لتلك
الموضوعات والمراد هنا محمولة عليها فان العارض هو الخارج
المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصحيح قبل الحمل ولو اكتفى
المصنف باللحوق لكفى ولم يوجد في بعض النسخ لذواتها
وهو يجب ان لا ينطبق الا على العرض الاولي اي اللاحق للشيء

اولا

اولا بالذات اي بدون واسطة في العروض ولا يشمل اللاحق
بواسطة المساوي مع انه من العرض الذاتي اتفاقا ولذا اول
بعض الشارحين وقال اي لاستعداد مخصوص
لذواتها سواء كان لحوقه اياها لذواتها
او لامر يساويها فان اللاحق للشيء بما هو هو بينا
الاعراض الذاتية جميعا على ما قال المصنف في شرح
الرسالة الشمسية ثم ان هذا القيد يدل على
ان المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون
محمولات المسائل اعراضا ذاتية لموضوعاتها وليس
ينظر كلام شارح المطالع لكن الاستاذ المحقق
قدس سره اورد عليه انه كثيرا ما ان
يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها
من الاعراض العامة الغريبة كقول الفقيه كل مسكر

وقد يقال المبادي لما يبدأ به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع نقر

حام وقول النحاة كل فاعل مرفوع وقول الطبيعي
كل فلك متحرك على الاستدارة نعم يعتبر ان لا
يكون اعم من موضوع العلم وصرح بذلك
المحقق الطوسي ايضا في نقد التنزيل واقول
في لزوم هذا الاعتبار ايضا نظر لصحة ارجاع
المحمولات العامة الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة
كما يرجع المحمولات الخاصة اليه بالمفهوم المردد فلا
مستند صح باعتبار الثاني فعدم اعتبار الاول تحكم
ههنا زيادة كلام لا يسعها المقام   وقد يقال
المبادي اشارة الى اصطلاح اخر في المبادي سوى
ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث
اطلق المبادي على ما يبدأ به قبل الشروع في
مقاصد العلم سواء كان داخلا في العلم فيكون من المبادي

بوجه الحجة وفيها الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكذا القدماء يذكرون ما يسمونه
الرؤوس الثمانية الاول الغرض

المصطلحة السابقة كتصور الموضوع والاعراض الذاتية
والتصديقات التي يتألف منها قياسات العلم او خارجا
عنه يتوقف عليه الشروع ولو على وجه البصيرة ويسمى
مقدمات والفرق بين المقدمات والمبادي بهذا المعنى مما
لا ينبغي ان يشتبه فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة
بخلاف المبادي فتبصر   نذكره اي في صدر كتبهم
على انها من المقدمات او من المبادي بالمعنى الاعم
الغرض اعلم ان ما يترتب على فعل ان كان باعثا للفاعل على
صدور ذلك الفعل عنه يسمى غرضا وعلة غائية والا
يسمى فائدة ومنفعة وغاية قالوا افعال الله لا تعلل بالا
غراض وان اشتملت على غايات ومنافع لا تحصى فكان مقصود الشـ
ان القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سببا حاملا
على تدوين المتحد الاول لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل

لئلا يكون النظر عبثا الثاني المنفعة وهي ما يتشوقه الكل طبعا لينشط الطالب للطلب ويتحمل المشقة المطلوبة الثالث التسمية وهي عنوان العلم ليكون عنده اجمال ما يفصله الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم من

عليه من منفعة ومصلحة حتى يميل اليها عموم الطبايع
ان كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة سمعها الغرض الباعث
للواضع الاول وقد عرفت في صدر الكتاب الغرض والعاقبة من
علم المنطق وهي العصمة فتذكر الثالث التسمية التسمية
العلامة وكان المقصود هذا الاشارة الى وجه لتسمية العلم
كما يقال انما سمي المنطق منطقا لان المنطق يطلق على النطق هو
الظاهري وهو التكلم وعلى الباطني وهو ادراك الكليات
وهذا العلم يقوي الاول ويسلك بالثاني مسلك السداد
فاشتق له اسم من المنطق فالمنطق اما مصدر ميمي بمعنى
النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة في مدخليته في تحصيل
النطق حتى كانه هو او اما اسم مكان كان هذا العلم محل النطق
ومظهره وفي ذكر التسمية اشارة اجمالية بالفصلة العلم
من المقاصد الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم على ما هو

الشان

الخامس من اي علم هو ليطلب فيه ما يليق به

الشان في مناديه الجدال هو معرفة حال الافعال بمراتب
الجدال بالحق لا الحق بالجدال ولنعم ما قال ولي ذي الجلال كرم
الله تعالى لا تنظر الى من قال وانظر الى ما قال هذا ومدون
قوانين المنطق والفلسفة هو حكيم العظيم ارسطو الذي نبيا
باما اسكندر وعلى ذا لقب بالمعلم الاول وقيل المنطق انه ميراث
ذي القرنين ثم نقل المترجمين تلك الفلسفيات من لغة يونان
الى لغة العرب هذبها ورتبها واحكامها واتقنها ثانيا المعلم
الثاني الحكيم ابو نصر فاراب وقد فصلها وحررها بعد اضاعة
كتب الحاضر الشيخ الرئيس ابو علي سينا شكر الله مساعيهم الجليلة
من اي علم هو اي من اي جنس من اجناس العلوم العقلية
او النقلية الفرعية او الاصلية كما يبحث عن حال المنطق انه
من جنس العلوم الحكمية ام لا فان فسرت الحكمة بانها العلم باحوال
اعيان موجودات على ما عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية

لم يكن منها اذ ليس بحثه الا عن المفهومات والموجودات
الذاتية الموصلة الى التصور او الى التصديق وان حذف
الاعيان من التقسيم المذكور فهو من الحكمة ثم على تقدير
الثاني فهو قسم الحكمة قسم من النظرية الباحثة عما ليس
وجودها بقدرتنا واختيارنا ثم هل هو جزء من اجزاء
الحكمة النظرية ام من فروع الالهية والمقام لا يسعه لبسط
ذلك الكلام في اى مرتبة هو كما يقال ان مرتبة المنطق ان
يشتغل به بعد التهذيب للاخلاق وتقويم الفكر ببعض
الهندسيات وذكر الاستاد في رسالته انه ينبغي تاخره في زماننا
بها هذا عن تعلم قدر صالح من العلوم الادبية لما شاع
من كون التلاميذ بالغة العربية القسمة اى قسمة العلم
والكتاب الى ابوابها فالاول كما يقال ابواب المنطق تسعة
الاول باب ايساغوجى اى الكليات الخمس الثاني التعريفات

الثالث

السادس انه فى اى مرتبة هو ليقدم ما يجب ويتاخر عما يجب السابع القسمة ليطلب فى كل باب ما
يليق به الثامن الانحاء التعليمية

الثالث القضايا الرابع القياس ولواحقه الخامس البرهان
السادس الجدل والسابع الخطابة الثامن المغالطة
التاسع الشعر عد فيهم بعضهم بحث الالفاظ بابا آخر فصار
ابواب المنطق عشرة كاملة والثاني كما يقال ان كتابنا هذا
الترتيب على قسمين القسم الاول فى المنطق وهو مرتب
على مقدمة ومقصدين وخاتمة المقدمة فى بيان الماهية
والغاية والموضوع المقصد الاول فى مباحث التصورات
المقصد الثاني فى مباحث التصديقات والخاتمة فى اجزاء
العلوم والقسم الثاني فى علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب
الاول فى كذا والخ كما قال فى الشمسية ورتبته على مقدمة
وثلث مقالات وخاتمة وهذا الثاني شايع كثيرها قال بحث
عنه كتاب   الانحاء العلمية اى الطرق المذكورة فى
التعاليم العموم نفعها فى العلوم وقد اضطربت كلمة الناس

وهي التقسيم اعني التكثير من فوق

ههنا وما ذكر هو الموافق لتتبع كتب القوم والماخوذ
من شرح المطالع وهي التقسيم كان المراد به ما
يسمى تركيب القياس الخ وذلك بان يقال اذا اريد
تحصيل مطلب من المطالب التصديقية مع طرفي المطلوب
جميع موضوعات كل واحد منها سواء كان حمل الطرفين عليها
او حملها على الطرفين بواسطة او بغير واسطة وكذلك
المطلب جميع ما هو موضوعات السلب عنه احد الطرفين
او سلب هو عن احدهما ثم ننظر الى نسبة الطرفين
الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات
موضوع المط ما هو موضوع لمحموله فقد حصلت المط
من الشكل الاول او ما هو محمول على محموله في الشكل
الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع
لمحموله في الشكل الثالث او محمول لمحموله في الرابع

كلّ

والتحليل وهو عكسه والتحديد متن

كلّ ذلك بعد اعتبار الشرائط بحسب الكمية والكيفية كذا
في شرح المطالع وقد عبّر المص عن هذا المعنى بقوله اعني التكثير
اي تكثير المقدمات اخذا من فوق اي من النتيجة لانها اقصى
الاقصى بالنسبة الى الدليل والتحليل في شرح المطالع
كثيرا ما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على
الهيئات المنطقية لتساهل المركب اعتمادا على الفطن العالم
العارف بالقواعد فيحتاج ان تعرف انه على اي شكل من
الاشكال فعليك بالتحليل هو عكس التركيب حصل المط
والنظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة تشارك المط
بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وان كانت مشاركة المط
باحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم النظر الى طرفي المط لتميز عندك
الصغرى عن الكبرى فلذلك المشاركة اما مع الجزء الذي يكون
لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه في المط فهي الصغرى او محكوما به

اى فعل الحد والبرهان متن

او صحابها فهي الكبرى ثم تم جزء الاخر من المطلوب الى
الجزء الاخر من تلك المصحه فان تالفا على احد التاليفات
الاربع فما في القرائن الجزء المطلوب هو الحد الاوسط و
تميز الشكل المنتج وان لم تتالف كان القياس مركبا فاعمل
لكل واحد منهما العمل الذى كنت ادعيته مع الجزء الاخر من المقدمة
كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم فلابد ان يكون لكل
واحد منهما النسبة اى شيء ما في القياس والا لم يكن
القياس منتجا للمطلوب فان وجدت حدا مشتركا بينهما
فقد اتم القياس وتبقى ذلك المقدمات والاشكال
النتيجة بفعله وهو على عكسه اى تكثير المقدمات الى ان
هو النتيجة لما تم وجهه اى فعل الحد يعني ان المراد
بالتحديد بيان الحد وكان المراد المعرف مطلقا لا شيا
وذلك بان يقال اذا اردت تعريفه شيء فلابد ان تفحص

فلا

اى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به متن

ذلك الشيء وتطلب جميع ما هو اعم منه ويحمل عليه بواسطة
او بغيرها وتميز الذاتيات من العرضيات بان تعقلها هو
بين الثبوت له او ما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس
الماهية ذاتيا وما ليس كذلك عرضيا فتميز عندك الحد
الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة ثم تركب اى قسم
شئت من اقسام المعرف بعد اعتبار الشرايط المذكورة في باب
المعرف اى الطريق الى الوقوف على الحق اى التعيين ان
كان المطلوب علما نظريا والى الوقوف عليه والعمل به ان كان علما عمليا
كان يقال اذا اردت الوصول الى التعيين فلابد ان تستعمل في
الدليل بعد محافظة شرايط صحة الصورة اما الضروريات الستة
او ما يحصل منها بصورة صحيحة وهيئة منتجة وتبالغ في
التفحص عن ذلك حتى تشتبه بالمشهورات والمسلمات
والمشبهات ولابد عن شيء الجرد حسن الظن او من يسمع

وهذا بالمقاصد اشبه تامّل



منه بمقدمات حتى لا ينفع فى مضيق الخطابه ولا زبطابر نقيه

التقليد وهذا بالمقاصد انسب او العمى منه عقيدتنا ولذلك ترى

المتأخرين اصحاب المطالع يوردون ماهو التحديد فى مبحث الحجة ولواحق

القياس واما التحديد ان يذكر فى مبحث المعرّف وقيل هذا انشاء شرح

لعمل وكونه بل ليس لمقصد بل المقصود من العلم العمل جعلنا الله

واياكم من الذين يسعون فى الامور وفقناه بفضله وجوده وسعادة

الدارين بحق نبيه محمد خير البرية اجمعين واله وعترته الطاهرين

انه خير موفق ومعين قد تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب

فى يد اقل خلق الله خليقه بل لا شئ فى الحقيقه عبد الكريم

ابن محمد حسين كاكرودى فى جوار مرحمت [illegible] الاحقر الحسينى قوم

سوره كوه مطابق سنه ١٢٦٥٨ اللهم اغفر له ولوالديه

بحق محمد واله   بر لا عرض كرده اى حالست باو هر چه خورده به

